وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة قسنطينة ٣ – صالح بوبنيدر–

كلية العلوم السياسية

قسم التنظيم السياسي والإداري

الرقم التسلسلي:.....

الرمز:.....

دور المؤسسات الناشئة في تعزيز التنمية المحلية المستدامة في الجزائر: مؤسسة ASSISTA للخدمات الصحيةنموذجا.

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص إدارة محلية

من إعداد الطالبة:

❖ عوابدية حبيبة.

تحت إشراف:

❖ د. عبد اللاوي خولة.

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
د. إبسام قويدر.	أستاذ محاضر	جامعة قسنطينة ٠٣	رئيسا
د. عبد اللاوي خولة.	أستاذ محاضر	جامعة قسنطينة ٠٣	مشرفا ومقررا
د. أمينة زغيب.	أستاذ محاضر	جامعة قسنطينة ٠٣	مناقشا

السنة الجامعية: ٢٠٢٤-٢٠٢٥

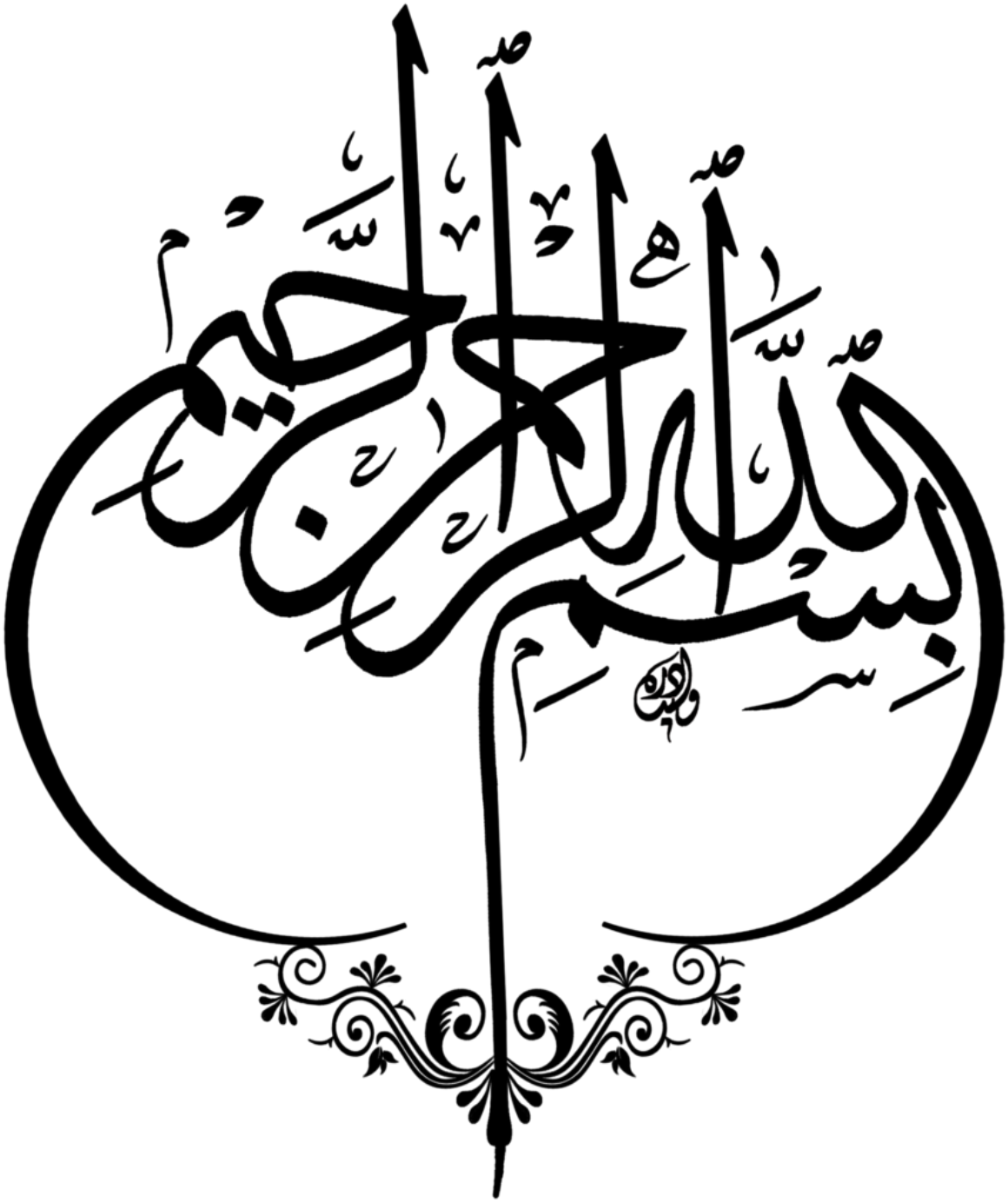
بسم الله الرحمن الرحيم

الإهـــــــــداء

.. إلى العزيز الذي حملت اسمه فخرًا .. وإلى من كلله الله بالهيبة والوقار..

.. إلى من حصد الأشواك عن دربي وزرع لي الراحة بدلًا منها.. إلى "أبي" الذي لم يحنِ ظهره مما كان يحمله بل انحنى ليحملني .. كان يحمل همومي على كتفيه ويمنحني من قوته .. وكنت أحجب عن نفسي بعض المطالب فكان يكشفها ويحققها دون أن أطلب..

..شكرًا لكونك "أبي" ..❤

وإلى من علمتني الأخلاق قبل أن أتعلمها .. إلى الجسر الصاعد به إلى الجنة..

إلى اليد الخفية التي أزالت عن طريقي العقبات .. إلى صاحبة الدعوات التي تحمل اسمي ليلًا ونهارًا .. ..."أمي" محبوبتي وملهمتي ..❤

وإلى من وهبني الله نعمة وجودهم .. إلى مصدر قوتي وأرضي الصلبة وجدار قلبي المتين ..

أخواتي .. "نور الهدى" .. "آمنة" .. "نادين".

إلى حبيبي ورفيقي وأبي الثاني .. سندي .. وكتفٌ أحتمي به .. إلى ضلعي الثابت ..

.. أخي.. "محمد أمين و عبيدة".

إلى بنات أختي "أسلين" و"أنفال" .. دمتم لخالتكم سندًا وحبًا، ودامت محبتكم لها مصدر سعادة ودفء ..

.. وإلى ما إن ضاقت بي الدنيا وسعت بخطاهم، وإن سقطت كانوا أول من رفعوني بكلماتهم .. إلى من رافقني بالقلب قبل الدرب .. "أصحابي وأحبتي"..

ها أنا اليوم أطوي صفحة من التعب، وأسجل في تاريخي فخرًا لا يُنسى .. لم أعد أتساءل عن ملامح الوصول، فقد رأيتها في عيوني تلاشت غيوم التعب وابتسم الأفق بعد عتمة الانتظار، ها هي الخطى التي كانت تتعثر أحيانًا، قد وجدت مستقرها في قمة الإنجاز، وبين طيّات الطريق تنفستُ سلاما وفخرا وامتنانا ..

وآخر ما أقول:

الحمد لله، الحمد لله رب العالمين

الشكر والتقديـــــــــر

أحمد الله سبحانه وتعالى على فضله وتوفيقه، مصداقًا لقوله عز وجل:
"وإذ تأذن ربكم لئن شكرتم لأزيدنكم".

والصلاة والسلام على سيدنا محمد، خاتم الأنبياء والمرسلين.

يسعدني أن أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى كافة أعضاء هيئة التدريس بكلية العلوم السياسية، وإلى أساتذة قسم التنظيم السياسي والإداري، وعلى وجه الخصوص أستاذتي ومرشدتي الفاضلة **الدكتورة "عبد اللاوي خولة "**، التي لم تبخل عليّ بنصائحها وتوجيهاتها القيّمة، وكانت سندًا لي في إتمام هذا البحث.

كما أتوجه بالشكر إلى الأساتذة الأفاضل: **الأستاذة "بن زادري"، والأستاذ "بوروني"، والأستاذ "دحماني"**، لما قدموه من دعم علمي ومعنوي.

ولا يفوتني أن أعبر عن امتناني الكبير للأخ **"ضياء الدين"**، على دعمه المتواصل ووقوفه إلى جانبي خلال مسيرتي البحثية.

وأخيرا، أتوجه بكل التقدير والاحترام إلى كل من قدّم لي يد العون، من قريب أو بعيد، في إنجاز هذا العمل المتواضع.

شكـــــرااا جزيلا للجميع.

الفهرس

الفهرس

الموضوع	الصفحة
البسملة.....	**I**
الإهداء.....	**II**
الشكر والتقدير.....	**III**
المقدمة.	١
❖ **الفصل الأول: المؤسسات الناشئة، التنمية المحلية المستدامة: قراءة في المفاهيم.**	
تمهيد.	13
المبحث الأول: ماهية المؤسسات الناشئة.	14
المطلب الأول: الجذور التاريخية لمصطلح "Start up".	14
المطلب الثاني: تعريف المؤسسات الناشئة، خصائصها وأهدافها.	**17**
المطلب الثالث: أنواع المؤسسات الناشئة.	**26**
المطلب الرابع: مصادر تمويل المؤسسات الناشئة.	28
المبحث الثاني: ماهية التنمية المحلية المستدامة.	**31**
المطلب الأول: تعريف التنمية المحلية المستدامة.	31
المطلب الثاني: أهداف التنمية المحلية المستدامة وأبعادها.	36
المطلب الثالث: مؤشرات قياس التنمية المحلية المستدامة.	42
المطلب الرابع: معوقات ومقومات تجسيد التنمية المحلية المستدامة.	43
المبحث الثالث: العلاقة بين المؤسسات الناشئة والتنمية المحلية المستدامة.	47
المطلب الأول: مساهمة المؤسسات الناشئة في تحقيق الأهداف الاقتصادية للتنمية المحلية المستدامة.	**47**
المطلب الثاني: مساهمة المؤسسات الناشئة في تحقيق الأهداف الاجتماعية للتنمية المحلية المستدامة.	**49**
المطلب الثالث: مساهمة المؤسسات الناشئة في تحقيق الأهداف البيئية للتنمية المحلية المستدامة.	**52**
خاتمة الفصل.	**54**
❖ **الفصل الثاني: واقع المؤسسات الناشئة في الجزائر وعلاقاتها بالتنمية المحلية المستدامة.**	
تمهيد.	**56**
المبحث الأول: الإطار العام حول المؤسسات الناشئة في الجزائر.	**57**

المطلب الأول: نشأة وتطور المؤسسات الناشئة في الجزائر.	**57**
المطلب الثاني: مراحل وشروط إنشاء مؤسسات ناشئة في الجزائر.	**64**
المطلب الثالث: أجهزة مرافقة ودعم المؤسسات الناشئة في الجزائر.	**69**
المطلب الرابع: آليات تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر.	**79**
المبحث الثاني: دور المؤسسات الناشئة في الجزائر في تجسيد التنمية المحلية المستدامة.	**85**
المطلب الأول: دور المؤسسات الناشئة في تحقيق البعد الاقتصادي والاجتماعي للتنمية المحلية المستدامة في الجزائر.	**85**
المطلب الثاني: دور المؤسسات الناشئة في تحقيق البعد البيئي للتنمية المحلية المستدامة في الجزائر.	**93**
المطلب الثالث: دور المؤسسات الناشئة في تحقيق البعد الإبتكاري للتنمية المحلية المستدامة في الجزائر.	**99**
المبحث الثالث: تحديات وآفاق المؤسسات الناشئة في الجزائر في تحقيق التنمية المحلية المستدامة.	**103**
المطلب الأول: تحديات المؤسسات الناشئة الجزائرية في تحقيق تنمية محلية مستدامة.	**103**
المطلب الثاني: آفاق المؤسسات الناشئة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في الجزائر.	**106**
خاتمة الفصل.	**108**
❖ **الفصل الثالث: دور المؤسسات الناشئة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة –دراسة حالة المؤسسة الناشئة "ASISTA"–**	
تمهيد	**110**
المبحث الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة	**110**
المطلب الأول : تحديد المنهج و العينة البحثية	**111**
المطلب الثاني: أدوات و أساليب البحث العلمي	**111**
المبحث الثاني: تقديم المؤسسة محل الدراسة المؤسسة الناشئة ASSISTA	**112**
المطلب الأول: تعريف و نشأة مؤسسة ASISTA SOINS	**116**
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي مؤسسة ASISTA SOINS	**116**
المطلب الثالث : الاطار القانون الذي يحكم مؤسسة ASISTA SOINS	**118**
المبحث الثالث: تحليل محاور الدراسة و اختبار الفرضيات	**119**
المطلب الأول : تحليل محاور الدراسة	**119**
المطلب الثاني: اختبار الفرضيات	**120**
خاتمة الفصل	**131**
الخاتمة.	**136**

قائمة المصادر والمراجع.	140
ملخص البحث.	154

١- قائمة الجداول:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	أول إستخدامات مصطلح "Start up".	15
02	أكبر أسواق رأس مال الإستثماري في العالم.	30
03	شروط الحصول على علامة مؤسسة ناشئة أو مشروع مبتكر في الجزائر.	62
04	التصنيفات المتعددة لحاضنات الأعمال.	71
٠٥	التمييز بين حاضنات الأعمال ومسرعات الأعمال.	74
٠٦	صيغ التمويل في الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.	77
٠٧	أداء الجزائر في مؤشر المخرجات الإبداعية لمؤشر الابتكار العالمي لسنة ٢٠٢٠.	90
٠٨	الوظائف والمهمام المتعلقة بموضف مؤسسة ASSTA.	118

٢- قائمة الأشكال البيانية:

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	استخدام مصطلحي "Startup" و"up-Start" للتعبير عن المنتجات التكنولوجية العالية مقارنة بمصطلحات أخرى ذات نفس الدلالة.	16
02	خصائص المؤسسات الناشئة.	23
03	حجم تمويل ملائكة الأعمال في أوروبا.	29
٠٤	أبعاد التنمية المحلية المستدامة	41
٠٥	خطوات إنشاء مؤسسة ناشئة في الجزائر.	64
٠٦	خطوات تمويل المؤسسات الناشئة في السوق الجزائري.	84
٠٧	السجل التجاري لمؤسسة ناشئة Assista Swan.	117
٠٨	مساعدة الرعاية.	127
٠٩	عرض تقديمي مساعدة الرعاية.	129

مقدمة

مقدمـــة

لقد شهد العالم خلال العقود الأخيرة تحولات جذرية في بنيته الإقتصادية والإجتماعية والسياسية، فرضتها تطورات العولمة وتسارع وتيرة الرقمنة والتكنولوجيا، ما أدى إلى إعادة رسم خريطة القوى العالمية ليس فقط على الصعيد السياسي والعسكري، بل أيضا على الصعيد الإقتصادي، الذي أصبح يشكل حجر الزاوية في تحديد مكانة الدول في النظام الدولي المعاصر، ولم يعد الأمن الاقتصادي مجرد بعد من أبعاد التنمية، بل غدا هدفا استراتيجيا تسعى الدول لتحقيقه نظرا لإنعكاساته المباشرة على مختلف الجوانب مجالات الحياة، الاجتماعية والثقافية والسياسية.

وفي هذا السياق، تظهر التجارب العالمية أن الدول التي نجحت في بناء منظومات إقتصادية متينة أصبحت أيضا رائدة في ميدان التنمية البشرية، وتمكنت من بلوغ مستويات معيشية وثقافية متقدمة، إضافة إلى اكتسابها نفوذا سياسيا عالميا. في المقابل، فإن الدول ذات الاقتصادات الضعيفة غالبا ما تعاني من هشاشة في بنيتها الاجتماعية والثقافية، وتبعية سياسية واقتصادية مزمنة للفاعلين الدوليين الكبار وعليه، بات من الضروري على الدول النامية، ومنها الجزائر، العمل على بناء قاعدة اقتصادية قوية قادرة على مواكبة التغيرات العالمية وتعزيز استقلالها وازدهارها الداخلي.

ضمن هذا التوجه، برزت المقاولاتية أو ريادة الأعمال كأحد أهم الرهانات الحديثة في السياسات الإقتصادية، خاصة بعد أن أثبتت فعاليتها في دعم النمو وتوفير مناصب الشغل وتحفيز الإبتكار، ويعد مفهوم المقاولاتية من المفاهيم المركبة والواسعة، التي تتداخل مع تخصصات متعددة مثل: الإقتصاد، وعلم الإجتماع، وعلم النفس، وعلوم الإدارة، نظرا لطبيعته الدينامية التي تمزج بين الطموح والمخاطرة والإبداع والمسؤولية، وبالتالي فإن إعطاء تعريف جامع مانع لهذا المفهوم يظل أمراً معقداً، لكنه يفهم عموما بوصفه دينامية فردية أو جماعية تهدف إلى خلق القيمة عبر تأسيس مشاريع جديدة أو تجديد المشاريع القائمة.

وقد أولت الدول في الأونة الأخيرة اهتماما بالغا بالمؤسسات الناشئة، كونها رافعة فعالة للتنمية المحلية والوطنية، فهي تساهم في تنويع الاقتصاد، ورفع الناتج المحلي، وتقليص معدلات البطالة، من خلال خلق أنشطة اقتصادية جديدة غالبا ما تكون مبنية على المعرفة والابتكار، وتزداد أهمية هذه المؤسسات في البيئات المحلية التي تعاني من ركود إقتصادي، كما هو الحال في العديد من البلديات الجزائرية التي تشهد نقصا في الفعل الإستثماري، وتراجعا في أداء المؤسسات التقليدية.

ومنذ انتخاب رئيس الجمهورية السيد "عبد المجيد تبون" سنة ٢٠١٩، شهدت الجزائر تحولات لافتة في سياساتها الإقتصادية، حيث تم إيلاء أهمية كبرى للمؤسسات الناشئة عبر إنشاء وزارة منتدبة مكلفة بها، وتوفير حاضنات ومرافقة تمويلية وقانونية، بما يعكس توجها سياسيا نحو بناء إقتصاد المعرفة وتنويع مصادر الدخل الوطني خارج قطاع المحروقات.

انطلاقا من هذه المعطيات، تأتي هذه الدراسة لتسليط الضوء على دور المؤسسات الناشئة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في الجزائر، وذلك من خلال دراسة ميدانية على مستوى ولاية قسنطينة، من خلال مؤسسة Assista Soins الناشئة، كنموذج يحتذى به ضمن حاضنة جامعة قسنطينة ٠٣ بهضبة "تكنوبول". وتعد هذه المؤسسة من المبادرات الشبابية المتميزة في مجال الخدمات الصحية، حيث تسعى إلى تقديم حلول مبتكرة تتماشى مع حاجيات المجتمع المحلي، وتساهم في تعزيز الرعاية الصحية وجودتها، ما يجعلها فاعلا اقتصاديا واجتماعيا في محيطها، وتهدف هذه الدراسة إلى تحليل آليات مساهمة مؤسسة Assista Soins في تنشيط الاقتصاد المحلي، وتحقيق تنمية شاملة ومستدامة، في ظل التوجهات الوطنية الجديدة المشجعة على الريادة والإبتكار.

١- الإشكالية:

في خضم التغيرات الإقتصادية المتسارعة تبرز المؤسسات الناشئة كقوه دافعة للنمو لكونها تمزج بين الإبتكار والمرونة وفي إطار إبراز العلاقة والدور الذي تلعبه المؤسسات الناشئة في تعزيز التنمية المحلية المستدامة في الجزائر، يمكن طرح الإشكالية التالية:

كيف تساهم المؤسسات الناشئة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في الجزائر؟

ولمعالجة وتحليل هذه الإشكالية ، تم طرح مجموعة من التسؤلات الفرعية الأتية:

١. ما مفهوم المؤسسات الناشئة وما علاقتها بالتنمية المحلية المستدامة ؟
٢. كيف تسهم المؤسسات الناشئة في تفعيل استراتيجيات التنمية المحلية المستدامة من خلال أبعادها الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية؟
٣. ما هي التحديات التي تواجه المؤسسات الناشئة في الجزائر وتحد من تحقيقها لتنمية المحلية المستدامة؟
٤. كيف تجسد تجربة مؤسسة ASISTA دور المؤسسات الناشئة في دعم التنمية المحلية المستدامة؟

٢- فرضيات الدراسة:

بهدف الإجابة عن إشكالية البحث وإستنادا إلى تساؤلات الدراسة يمكن صياغة الفرضيات التالية وإختبارها وإستخلاص النتائج والتوصيات من خلالها:

❖ **الفرضية الرئيسية:**

✓ إذا ساهمت المؤسسات الناشئة في تقديم حلول إبتكارية تستجيب لحاجيات المجتمع المحلي فإن ذلك يعزز فرص تحقيق تنمية المحلية المستدامة في الجزائر كما هو الحال في تجربة مؤسسة ASSISTA.

❖ **الفرضيات الفرعية:**

✓تساهم المؤسسات الناشئة في دعم التنمية المحلية المستدامة من خلال خلق فرص العمل وتنشيط الاقتصاد المحلي، إلى جانب تحسين الحدمات الإجتماعية .

✓يسهم اعتماد المؤسسات الناشئة على حلول ابتكارية تراعي البعد البيئي في تحقيق التنمية البيئية المستدامة محليا.

✓تسهم مؤسسة ASISTA في تحقيق التنمية المحلية المستدامة من خلال تقديمها خدمات صحية مبتكرة تلبي حاجيات السكان المحليين.

٣_أسباب إختيار الموضوع:

تجدر الإشارة إلى أنه تم الإستناد في إختيار موضوع البحث إلى أسباب موضوعية وأخرى ذاتية تتمثل فيما يلي:

أ) **الدوافع الموضوعية:**

أثارت العديد من الأسباب الموضوعية والعلمية الفضول لدراسة موضوع المؤسسات الناشئة وتنمية المحلية المستدامه في الجزائر نذكر منها:

✓ بروز المؤسسات الناشئة كفاعل جديد في الساحة الاقتصادية والاجتماعية، يجعل من الضروري دراستها لفهم حدود تأثيرها في تحقيق التنمية المستدامة

✓ توجه الدولة الجزائرية نحو دعم ريادة الأعمال والشركات الناشئة في إطار استراتيجيات التحول الرقمي والتنمية المحلية.

✓ التحديات البيئية والاجتماعية التي تواجه العديد من البلديات في الجزائر، والتي تفتح المجال أمام حلول جديدة تعتمد على الابتكار والكفاءة، وهذا ما توفره المؤسسات الناشئة.

ب) الأسباب الذاتية:

يمكن عصرها في النقاط التالية:

- ارتباط الموضوع بمجال تخصصي الأكاديمي واهتمامي بقضايا التنمية المحلية، خاصة في ظل التغيرات التي تعرفها البيئة الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر
- الرغبة في فهم دور الابتكار والمؤسسات الريادية في إحداث تحولات ملموسة على المستوى المحلي، والمساهمة في تحسين جودة الحياة.
- الاهتمام بالبحث في موضوع حديث وذي صلة مباشرة بواقع الجزائر، مما يسمح لي بتقديم إضافة معرفية لها صدى علمي وعملي.

٤_أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في كونها تتطرق لجد المواضيع الحديثة والحيوية و المتمثل في المؤسسات الناشئة ودورها في تحقيق التنمية المحلية المستدامة وذلك في ظل التحديات الإقتصادية والإجتماعية المتزايدة والحاجة إلى نماذج تنمويه جديده قادرة على خلق الثروه وتعزيز الإستقرار المحلي ويمكن إستخلاص أهميه الدراسة في النقاط الأتية :أ

_تظهر أهمية الموضوع كونه من المواضيع الحديثة التي برزت في ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية، وما يرافقها من حاجة ملحة إلى آليات جديدة لدفع عجلة التنمية المحلية بأساليب مبتكرة تتماشى مع متطلبات العصر.

_تنبع أهمية الموضوع من أهمية الدور الذي تؤديه المؤسسات الناشئة في دعم التنمية المستدامة محليًا، باعتبارها من الأدوات الفعالة لتعزيز الاقتصاد المحلي وتحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية.

_يعد موضوع المؤسسات الناشئة في سياق التنمية المستدامة من المواضيع الحيوية التي استقطبت اهتمام الباحثين، خاصة لما تمثله من بديل واعد للمساهمة في حل الإشكالات التنموية التي تعاني منها المجتمعات المحلية.

_تبرز أهميته في زيادة الوعي والمعرفة حول كيفية استثمار القدرات الريادية للمؤسسات الناشئة، وتوجيهها نحو تحقيق أهداف تنموية واقعية ومستدامة على المستوى المحلي.

٥_أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح جمله من النقاط نوجزها فيما يلي:

- تقديم إطار مفاهيمي علمي منظم للمؤسسات الناشئة والتنمية المحلية المستدامة.
- التعرف على مدى مساهمة المؤسسات الناشئة في دعم التنمية المحلية المستدامة في الجزائر.
- تحليل كيفية استجابة هذه المؤسسات للتحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تعرفها المجتمعات المحلية.
- الوقوف على الآليات التي تعتمدها مؤسسة Assista كنموذج عملي لفهم طبيعة العلاقة بين الابتكار والتنمية المحلية المستدامة.
- تقديم مجموعة من الاقتراحات والتوصيات التي قد تساهم في تفعيل دور المؤسسات الناشئة في تحقيق أهداف التنمية المحلية المستدامة محليًا.

٦_ مناهج الدراسة:

لمعالجة موضوع الدراسة تم الإعتماد على مجموعة من المناهج من أجل الإلمام الجيد بالموضوع محل موضوع الدراسة والمتمثل في

أ_ المنهج الوصفي التحليلي:

لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة على إشكالية البحث، تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، حيث يسمح هذا المنهج بوصف الظاهرة المدروسة بشكل دقيق وتحليلها من جوانب متعددة، مع التركيز على فهم دور المؤسسات الناشئة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة.

ب_ منهج دراسة الحالة:

يهدف هذا النوع من المناهج إلى جمع المعطيات والبيانات حول الحالة المدروسة وتم استخدام دراسة حالة كمقاربة بحثية مركزية، من خلال اختيار مؤسسة "Assista" كنموذج عملي يُمكّن من تتبع واقع المؤسسات الناشئة في الجزائر وتحليل تأثيرها على التنمية المحلية.

وقد تم جمع البيانات عبر المقابلات النوعية مع المعنيين في المؤسسة، إضافة إلى تحليل الوثائق والمصادر المتعلقة بها، مما ساعد في بناء رؤية واضحة وشاملة حول واقع المؤسسة ومساهمتها في تحقيق التنمية المحلية المستدامة

٧_ أدبيات الدراسة:

لا يمكن إقامة دراسة علمية دون الاعتماد والارتكاز على دراسات سابقة تصب في نفس المجال، من أجل تفادي الأخطاء واستخلاص التجارب وضمان الحداثة وعدم التكرار، وقد جاء هذا التصور بعد الاطلاع على مجموعة من التراكمات العلمية والمعرفية التي تصب في لب الموضوع، ومن بينها:

- **كتاب بودالي مخطار، "تفعيل آليات تمويل المؤسسات المصغرة والناشئة في الجزائر"، عمان: ألفا للوثائق للنشر والتوزيع، ٢٠٢٢.**

تناول هذا المؤلف المعاصر واقع تمويل المؤسسات المصغرة والناشئة في الجزائر، مركزًا على مختلف الآليات والبرامج الحكومية مثل "أناد" و"كناك"، وآليات المرافقة ومحدودية فعالية البنوك التقليدية في مواكبة خصوصيات المؤسسات الناشئة. وقد أبرز تحديات تتعلق بغياب المرونة، تعقيد الإجراءات، ومحدودية البيئة الداعمة.

يهدف الكتاب إلى تسليط الضوء على إشكالية التمويل كمحور مركزي في نجاح أو فشل المشاريع الناشئة، ويقترح مراجعة السياسات التمويلية لجعلها أكثر تكيفًا مع طبيعة الابتكار وريادة الأعمال ويمثل هذا المرجع قيمة علمية بالغة لدراستنا، حيث يسمح بفهم الإطار المؤسساتي والمالي الذي تشتغل فيه المؤسسات الناشئة، ويبرز مدى تأثيره في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، لاسيما في ظل غياب التنسيق بين التمويل والمرافقة التقنية.

❖جوانب الاستفادة ونقاط الاختلاف:

استفدت من هذه الدراسة من كتاب بودالي مخطار (٢٠٢٢) من حيث تسليطه الضوء على البيئة التمويلية التي تنشط ضمنها المؤسسات الناشئة في الجزائر، من خلال عرض برامج الدعم العمومي، وكذا إبراز محدودية البنوك التقليدية وتعقيد الإجراءات الإدارية، مما ساهم في دعم فهم الإطار المؤسساتي والمالي الذي يؤثر في أداء هذه المؤسسات، غير أن موضوع الكتاب يختلف عن موضوع الدراسة، إذ ركز على إشكالية التمويل، بينما تناولت دراستنا دور المؤسسات الناشئة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة بأبعادها الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية والابتكارية. كما يظهر الاختلاف من حيث الزمان (٢٠٢٢ مقابل ٢٠٢٥)،

والمكان (الكتاب تناول الواقع الوطني بشكل عام، في حين ركزت الدراسة على مؤسسة ناشئة محلية)، ومن حيث زاوية الطرح (التمويل مقابل الأثر التنموي)، وأسلوب التحليل (وصفي تحليلي مقابل تحليل ميداني لحالة واقعية).

- **تاب بوزرب خير الدين وخوالد أبو بكر، "تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر بين الواقع والمأمول"، جامعة جيجل.**

يمثل هذا الكتاب دراسة تحليلية ضمن كتاب جماعي دولي، تناول فيه المؤلفان مشكلة تمويل المؤسسات الناشئة من خلال الجمع بين التحليل الكمي والكيفي، مستعرضين العوائق المرتبطة بالنظام البنكي التقليدي، ومحدودية انتشار آليات تمويل حديثة كـ"رأس المال المخاطر" و"التمويل الجماعي".

يهدف العمل إلى تقديم قراءة نقدية للبيئة المالية للمؤسسات الناشئة، واقتراح حلول ترتكز على ابتكار أدوات تمويلية مرنة تستجيب لطبيعة هذا النمط من المؤسسات يعد هذا الكتاب مرجعًا هامًا بالنسبة لموضوعنا، لكونه يربط مباشرة بين فعالية التمويل وأثره التنموي المحلي، خاصة في بيئة جزائرية تعاني من هشاشة في البنية الاقتصادية المحلية.

❖جوانب الاستفادة ونقاط الاختلاف:

استفدت من هذه الدراسة من كتاب بوزرب وخوالد في تحليل البيئة المالية للمؤسسات الناشئة، خاصة من خلال إبراز ضعف النظام البنكي ومحدودية أدوات التمويل الحديثة، مما ساهم في فهم العوائق التي تحد من فاعلية هذه المؤسسات، غير أن الدراسة الحالية تختلف من حيث الموضوع، إذ تناولت أثر المؤسسات الناشئة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، في حين ركز الكتاب على إشكالية التمويل، كما يبرز الاختلاف في الزمان، والمكان (وطني مقابل محلي)، وزاوية الطرح، ومنهج التحليل (تحليل كمي/كيفي مقابل دراسة ميدانية نوعية).

- **كتاب عبد العزيز قاسم محارب، "التنمية المستدامة في ظل تحديات الواقع من منظور إسلامي"، دار الجامعة الجديدة، ٢٠١١**

يعالج هذا المرجع مفاهيم التنمية المستدامة من زاوية ثقافية وقيمية، حيث قدم قراءة معمقة لأبعاد التنمية (الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية) وفق رؤية منسجمة مع مبادئ العدالة، الكرامة، والاستدامة.

هدف المؤلف إلى بناء تصور تنموي بديل يراعي السياق المحلي الثقافي ويؤسس لنموذج متوازن بين الربح والمسؤولية الاجتماعية والبيئية.

تكمن أهمية هذا الكتاب في كونه يزودنا بإطار مفاهيمي وأخلاقي للتنمية المستدامة، وهو ما يشكل مرتكزًا نظريًا يمكن إسقاطه على دور المؤسسات الناشئة في تعزيز التنمية المحلية التي لا تقتصر على المؤشرات الاقتصادية فحسب، بل تشمل البعد البيئي والاجتماعي كذلك.

- **أطروحة روابح طاهر، "دور المؤسسات الناشئة في تفعيل التنمية المحلية – دراسة ميدانية ببلدية المسيلة ٢٠١٩-٢٠٢٣"، جامعة بومرداس، ٢٠٢٣**

تعد هذه الأطروحة من أقرب الأعمال الأكاديمية لموضوع الدراسة، حيث انطلقت من تحليل ميداني لبيئة المؤسسات الناشئة في بلدية المسيلة، وتناولت أدوارها التنموية في مجالات التشغيل، تقديم الخدمات، وخلق القيمة المضافة محليا.

سعت الدراسة إلى اختبار مدى تأثير هذه المؤسسات في معالجة الإشكاليات التنموية المحلية، وقدمت قراءة تحليلية للفرص والمعوقات التنظيمية، القانونية، والتمويلية.

تتجلى القيمة العلمية لهذه الأطروحة في اعتمادها على بيانات ميدانية حديثة، ما يجعلها مرجعا تطبيقيا هاما لدراستنا، خاصة في قياس الأثر الواقعي للمؤسسات الناشئة في بيئات جزائرية مشابهة.

❖ **جوانب الاستفادة ونقاط الاختلاف:**

استفدت من هذه الدراسة من كتاب عبد العزيز محارب في ترسيخ الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة من منظور قيمي وثقافي، حيث ساهم في توسيع فهم أبعاد التنمية لتشمل العدالة، الكرامة، والمسؤولية الاجتماعية والبيئية، مما يدعم التحليل النظري لدور المؤسسات الناشئة في هذا السياق. ومع ذلك، يختلف المرجع عن الدراسة من حيث الموضوع، إذ ركز على التنظير العام للتنمية المستدامة من زاوية إسلامية، بينما تناولت دراستنا الدور العملي للمؤسسات الناشئة في تحقيقها على المستوى المحلي. كما يظهر التباين من حيث الزمان (٢٠١١ مقابل ٢٠٢٥)، والمكان (إطار عام مقابل حالة محلية)، وزاوية الطرح (نظري قيمي مقابل تحليلي ميداني)، ومنهج المعالجة (فكري تأصيلي مقابل تحليل ميداني تطبيقي).

- **أطروحة شينون رمضان حطاب موراد، "دور المؤسسات الناشئة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر"، جامعة تمنراست، ٢٠٢٣-٢٠٢٤**

تتمحور هذه الأطروحة حول العلاقة بين المؤسسات الناشئة وأهداف التنمية المستدامة في السياق الجزائري، حيث استعرضت نماذج لمؤسسات ناشئة تعمل على تطوير الحلول البيئية، ومبادرات اجتماعية ذات بعد محلي.

سعت الدراسة إلى إبراز إمكانات الابتكار المحلي في تحقيق التحول التنموي عبر أدوات رقمية وخدمات ذكية، رغم الصعوبات المرتبطة بغياب تشريعات واضحة أو مرافقة متخصصة.

تكمن أهمية هذه الأطروحة في ربطها بين الرؤية الوطنية للتنمية المستدامة والدور الريادي للمؤسسات الناشئة، ما يعزز من فهمنا لأبعاد التكامل بين الاقتصاد الأخضر والمحلي.

❖ جوانب الاستفادة ونقاط الاختلاف:

تشترك هذه الأطروحة مع دراستنا في الموضوع العام، حيث تناولت العلاقة بين المؤسسات الناشئة والتنمية المستدامة في الجزائر، مما وفر أساسا نظريا وميدانيا يدعم تحليلنا. استفادت دراستنا من النماذج المعروضة حول الابتكار البيئي والمبادرات الاجتماعية، وكذلك من تحليل التحديات المتعلقة بالتشريعات والمرافقة، غير أن الدراسة الحالية تختلف من حيث زاوية التركيز، إذ ركزت الأطروحة على مساهمة المؤسسات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بوجه عام، في حين ركزت دراستنا على أثر هذه المؤسسات في تعزيز التنمية المحلية المستدامة، كما يبرز الاختلاف من حيث المكان (عدة نماذج وطنية مقابل مؤسسة محلية محددة)، وأسلوب التحليل (طرح مقارن متعدد النماذج مقابل دراسة حالة تطبيقية عميقة).

- **أطروحة حيضر حنفري، "تمويل التنمية المحلية في الجزائر: واقع وآفاق"، جامعة الجزائر ٣، ٢٠١١**

تناولت هذه الدراسة العلاقة بين التمويل المحلي والتنمية المحلية، حيث ركزت على الموارد المالية للجماعات المحلية ومحدودية قدرتها على تنفيذ مشاريع تنموية، مع تحليل أسباب الضعف البنيوي في منظومة التمويل العمومي المحلي.هدفت الأطروحة إلى تقديم تصور استشرافي لآفاق إصلاح نظام تمويل التنمية، واقترحت مقاربة تشاركية تعتمد على تعزيز الموارد الذاتية والتمويلات البديلة.

تبرز أهمية هذه الدراسة في كونها تقدم خلفية هيكلية وسياسية لواقع التنمية المحلية، ما يسمح لنا بفهم البيئة التي تنشأ فيها المؤسسات الناشئة، ومدى تفاعلها مع الديناميات المحلية في الجزائر.

٨_ حدود الدراسة: تتمثل حدود هذه الدراسة فيما يلي:

أ) **الحدود الموضوعية:** إقتصرت هذه الدراسة على معرفة كيفية مساهمه المؤسسات الناشئة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في الجزائر.

ب) **الحدود الزمانية:** لا ترتبط هذه الدراسة بإطار زمني محدد نظرا لكون موضوع المؤسسات الناشئة ودورها في التنمية المحلية المستدامة يعد من المواضيع المستمرة والمتجددة بإعتبارها ظاهرة دينامكية تواكب التحولات الإقتصادية و الإجتماعية في الجزائر.

ج) **الحدود المكانية:** تحدد الحدود المكانية لهذه الدراسة في الجزائر، مع التركيز علي التركيز على دراسة حالة المؤسسة" ASISSTA " بلاعتبارها مؤسسة ناشئة تنشط في مجال الخدمات الصحية، وذلك لفهم تجربتها في الإسهام بالتنمية المحلية المستدامة، ضمن بيئة أعمال جزائرية واقعية.

١. **الحدود العلمية:**

تتمثل الحدود العلمية في تناول أحد المحاور العلمية المتعلقة بموضوع المؤسسات الناشئة، من خلال التركيز على دورها في دعم التنمية المحلية المستدامه، وذلك عبر دراسة حالة المؤسسة asissta كنموذج لمؤسسة ناشئة جزائرية، وقد تم الإعتماد على مقاربة تحليلة تهدف إلى إبراز العلاقة بين خصوصية المؤسسات الناشئة وإمكانتها في الإسهام الفعلي في تطوير الإقتصاد المحلي، والتي تهدف للوصول إلى نتائج علمية تسهم في فهم الواقع التنموي في الجزائر.

٩_ صعوبات الدراسة :

ككل دراسة علمية، توجد جملة من الصعوبات تواجه إعدادها، لعل أهمها ما يلي:

_ ندرة المراجع العلمية المتخصصة في موضوع المؤسسات الناشئة ودورها التنموي، خصوصًا في السياق الجزائري، سواء باللغة العربية أو اللغات الأجنبية.

_ تشعب الموضوع وتقاطع محاوره مع ميادين معرفية متعددة مثل الاقتصاد، إدارة الأعمال، وعلم التنمية، ما تطلّب جهدًا مضاعفًا في تحديد المفاهيم وضبط الإطار النظري.

_ صعوبة الوصول إلى البيانات الدقيقة المتعلقة بالمؤسسات الناشئة، خاصة تلك المرتبطة بمساهمتها الفعلية في التنمية المحلية.

_ ضعف التنسيق بين الجهات الرسمية، ما أدى إلى وجود تباينات في الإحصاءات المتوفرة من طرف الإدارات المحلية، والهيئات الوطنية، والمنظمات الدولية.

_ غياب تقييمات رسمية دورية لأداء المؤسسات الناشئة، مما جعل عملية القياس والتحليل أكثر تعقيدًا في ظل نقص المؤشرات الكمية الموثوقة

_ الطابع المستحدث نسبياً للمؤسسات الناشئة في البيئة الجزائرية، ما جعل التجربة محدودة زمنيًا وحديثة من حيث الممارسات والأثر التنموي القابل للرصد.

_ الحذر المؤسساتي في تقديم المعلومات، حيث لم يكن من السهل دائمًا الحصول على استجابات واضحة أو مفصلة من بعض الجهات المعنية.

_ نقص الدراسات الميدانية السابقة التي يمكن اعتمادها كنقطة انطلاق أو مرجعية لمقارنة نتائج هذه الدراسة.

_ التحديات المتعلقة بتنظيم المقابلات الميدانية، سواء من حيث استجابة المفَاعلين المحليين أو توفر الوقت والظروف المناسبة لإجرائها.

١٠_ تقسيم الدراسة:

لمعالجة موضوع البحث تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول، ينقسم كل فصل إلى مباحث ومطالب مرفوقة بمقدمة وخاتمة، فكانت خطة البحث كتالي:

مقدمة: تضمنت توطئة للموضوع وطرح الإشكالية والفرضيات، أسباب اختيار الموضوع أهميته.

الفصل الأول: فيما يخص الفصل الأول تم التطرق إلى النقاط تتدرج ضمن الإطار المفاهمي للمؤسسات الناشئة في المبحث الأول، ماهية التنمية المحلية المستدامة في المبحث الثاني، العلاقة بين المؤسسات الناشئة والتنمية المحلية المستدامة في المبحث الثالث

الفصل الثاني: تم تقسيم هذا الفصل أيضا إلى ثلاث مباحث يتقدمهم المبحث الأول الذي تضمن الإطار العام حول المؤسسات الناشئة في الجزائر، أما المبحث الثاني فيتعلق بدور المؤسسات الناشئة في الجزائر في تجسيد التنمية المحلية المستدامة، أما المبحث الثالث يتضمن تحديات وآفاق المؤسسات الناشئة في الجزائر في تحقيق التنمية المحلية المستدامة

الفصل الثالث: تم تقسيم هذا الفصل أيضا إلي ثلاث مباحث حيث كان المبحث الأول متعلق بالإجراءات المنهجية للدراسة، المبحث الثاني: تقديم المؤسسة محل الدراسة: المؤسسة الناشئة ASISTA، أما المبحث الثالث تناول تحليل محاور الدراسة إختبار الفرضيات.

الخاتمة: لتكمل الدراسة بخاتمه عامة تضمنت الإجابة عن الإشكالية وما تقدم من فرضيات وتقديم أهم نتائج الدراسة والتوصيات المستخلصة.

الفصل الأول:
المؤسسات الناشئة، التنمية المحلية المستدامة: قراءة في المفاهيم.

تمهيد:

أصبح تحقيق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية من أبرز التحديات التي تواجه التنمية المحلية في ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها العالم اليوم، وفي هذا السياق تبرز المؤسسات الناشئة كأداة جديدة وفعالة قادرة على التفاعل مع هذه التحولات، من خلال اعتمادها على الابتكار وتوظيفها للتكنولوجيات الحديثة في تسيير أعمالها وتقديم حلول مرنة تلائم خصوصيات البيئة المحلية.

وتلعب المؤسسات الناشئة دورا متناميا في دعم التنمية المستدامة، إذ تساهم في خلق فرص عمل جديدة، وتحسين الخدمات المحلية، وتحقيق نوع من العدالة ، كما أن اعتمادها على حلول رقمية وتكنولوجية متقدمة، يُمكنها من تعزيز الكفاءة والفعالية في استخدام الموارد، إلى جانب تقليص الفوارق التنموية بين المناطق.

من جهة أخرى، تشكل هذه المؤسسات نموذجا حديثا للمبادرة الفردية والجماعية، وتعد امتدادا لمنطق التنمية من الأسفل، حيث تنطلق من احتياجات المجتمعات المحلية وتسعى لتقديم استجابات عملية ومتكاملة تراعي البعد البيئي والاقتصادي والاجتماعي في أن واحد.

وعليه سنحاول في هذا الفصل تبيان الإطار العام لدراسة المؤسسات الناشئة والتنمية المحلية المستدامة في ثلاث مباحث أساسية: يتضمن المبحث الأول ماهية المؤسسات الناشئة، والمبحث الثاني ماهية التنمية المحلية، والمبحث الثالث فتتناول من خلال طبيعة بين العلاقة بين المؤسسات الناشئة والتنمية المحلية.

المبحث الأول: ماهية المؤسسات الناشئة

تعد المؤسسات الناشئة نموذجا اقتصاديا معاصرا يتسم بالمرونة وروح الابتكار، حيث برزت كرد فعل للتحديات المتسارعة التي تفرضها بيئة الأعمال الحديثة، وتشكل هذه المؤسسات دعامة أساسية لدفع عجلة التنمية، من خلال تقديم حلول مبتكرة تستجيب لحاجات المجتمع وتتلاءم مع متطلبات السوق المتجددة. وفي هذا السياق، سيتناول هذا المبحث أربعة مطالب رئيسية، يستعرض المطلب الأول الجذور التاريخية لمصطلح "Start-up" ، فيما يسلط المطلب الثاني الضوء على تعريف المؤسسات الناشئة وخصائصها وأهدافها، أما المطلب الثالث فيتناول أنواع هذه المؤسسات، في حين يركز المطلب الرابع على مصادر تمويل المؤسسات الناشئة.

المطلب الأول: الجذور التاريخية للمؤسسات الناشئة

تعد العودة إلى البدايات خطوة ضرورية لفهم الظواهر الاقتصادية والاجتماعية الحديثة، وعلى رأسها ظاهرة المؤسسات الناشئة، التي أصبحت في السنوات الأخيرة محورًا لاهتمام متزايد من قبل الباحثين وصناع السياسات على حد سواء، فقد جاء ظهور هذا النوع من المؤسسات في سياق تحولات بنيوية شملت الاقتصاد العالمي، حيث برزت الحاجة إلى نماذج تنظيمية مرنة قادرة على الاستجابة للتغيرات المتسارعة في البيئة التكنولوجية والسوقية. ومن هذا المنطلق، فإن التطرق إلى نشأة المؤسسات الناشئة يعد مدخلا تمهيديا لفهم دوافع ظهورها، والظروف التي ساهمت في بروزها كفاعل اقتصادي بديل للنماذج التقليدية ومن هذا المنطلق يمكن التوقف عند نشأة المؤسسات الناشئة من خلال:

يشير العديد من الباحثين والذين تناولوا بشكل خاص موضوع المؤسسات الناشئة إلى أن بداية ظهور مصطلح "Start up" يعود لعام ١٩٥٠ أي فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة وتزامنا مع فترة ظهور رأس مال المخاطر، لكنه لا يوجد ما يثبت ذلك في هذه الفترة، بل ارتبطت بصعود وادي السيليكون في السبعينيات حيث تم إحالة المصطلح على بعض شركات التكنولوجيا حول جامعة ستانفورد والتي كان لها تأثير كبير على التطور التكنولوجي في العالم.

وفي عام ١٩٧٦ استخدمت مجلة "Forbes" الأمريكية لأول مرة كلمة "Start up" في مقال بعنوان: The unfashionable business of investing in startups in the electronic data processing field، الأعمال الغير العصرية للإستثمارات في الشركات الناشئة في مجال معالجة البيانات الإكترونية، ليعاد بعد ذلك عام ١٩٧٧ في مقالة أخرى بعنوان: An incubator for startup

companies especially in the fast-growth, high-technology fields، حاضنة للشركات الناشئة خاصة في مجلات النمو السريع والتكنولوجيا العالية، في مجلة "Business Week" الأمريكية.[1]

بعدها في سنة ١٩٧٩ قام ديفيد بيرش "David Birch" بذكر المصطلح في كتاب له بعنوان: Job the process generation، إشارة منه لأهمية المشاريع الصغيرة في خلق وتوليد مناصب عمل جديدة خاصة مع التغيرات الهيكلية الصناعية الأمريكية آنذاك، والتي أدت لإرتفاع معدلات البطالة وتزايد التيارات المنادية بضرورة توجيه الإقتصاد الأمريكي نحو الإهتمام بالمؤسسات والمشاريع الصغيرة.[2]

في عام ١٩٨٤ استخدمه لارسن جوديث وروجرز ايفرت "Larsen Judith & Rogers Everett" في كتاب لهما بعنوان: Silicon Valley Fever: Growth of High-Technology Culture، للتعبير عن المؤسسات المرتبطة بالتكنولوجيا المتقدمة ورأس المال المخاطر، وبشكل خاص شركات وادي السليكون "Valley Silicon" التي كانت في تلك الفترة.[3]

- إن التأمل فيما يقال حول الجذور الأولى لظهور مصطلح "Start up" لا يخفى عليه بأنه مصطلح حديث الظهور نسبيا وليس بالقديم، إذ يشير إلى:

الجدول رقم ٠١: أول إستخدامات مصطلح "Start up":

المرجع الذي إستخدم المصطلح	الدلالة التي أستخدم من أجلها المصطلح
Aschmann (1970)	نفقات المرحلة المبكرة من حياة المؤسسات Start Up Expenses.
Ray et Al (١٩٧٤)	المراحل الأولى من دورة الحياة المؤسسات.
Forbes (1976)	المؤسسات الناشئة المختصة في مجال معالجة البيانات.
Business Zeek (1976)	المؤسسات السريعة النمو والمرتبطة بمجال التكنولوجيا الحديثة.
Birch (١٩٧٩)	المشاريع الصغيرة القادرة على خلق مناصب العمل.
Seley (١٩٨١)	مشكل المحدودية المصادر التمويلية الذي تواجهه المشاريع المقاولاتية.

[1]- Helena Smolová & Pavla Kubová & Hana Urbancová, Success factors for start-ups related to agriculture, food and nutrition and their relevance to education, acta universitatis agricultur ae et silviculturae mendelianae brunensis, 66 (3), 2018, p791.

[2]- Hans Lindström, Pioneers in entrepreneurship and small business research, international studies in entrepreneurship, vol 8, springer, boston, 2005, p159.

[3]- Daniel Cockayne, what is a startup firm? a methodological and epistemological investigation into research objects in economic geography, geofrum, vol 107, 2019, p3.

Larsen Rogers (1984)	المؤسسات التي لديها إرتباط بالتكنلوجيا الحديثة والمشاريع الصغيرة القادرة على خلق مناصب عمل.
Angel (1989)	المؤسسات الناشطة في قطاع شبه المواصلات بوادي السيليكون.
Florida (1991)	المؤسسات سريعة النمو التي تعمل في القطاع الإلكتروني.

المصدر: نوري محمد أمين، ***دراسة تحليلية لعوامل نجاح وفشل المؤسسات الناشئة في الجزائر واستراتيجيات تطويرها***، أطروحة دكتوراه، (جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة ٢: كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم تسيير، ٢٠٢٢/٢٠٢٣)، ص ١٧.

من خلال هذا الجدول يظهر جليا بأن أول ظهور لهذا المصطلح في الأدبيات الإقتصادية كان مع بداية السبعينيات، إذا انطلق من مدلولية الحداثة المستقاة من معناه اللغوي ليرتبط شيئا فشيئا بمجال التكنولوجيا الحديثة، من خلال استخدامه في الدلالة على المشاريع الصغيرة حديثة النشأة التي لديها علاقة مباشرة بالتحولات التكنولوجية الهائلة التي شهدتها تلك الفترة.

الشكل رقم ٠١: استخدام مصطلحي "Startup" و "up-Start" للتعبير عن المنتجات التكنولوجية العالية مقارنة بمصطلحات أخرى ذات نفس الدلالة:

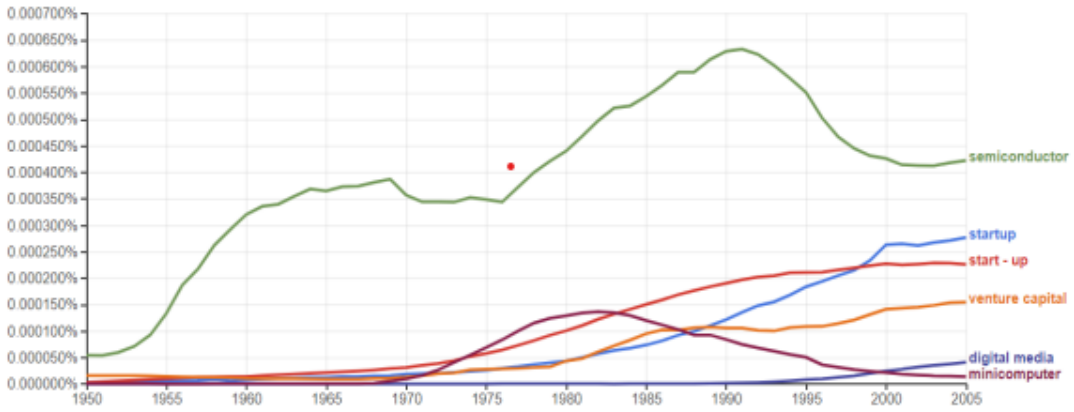

المصدر: Cockayne, 2019, p 05.

تعكس الأرقام على محور التراتيب الاستخدام النسبي للكلمات مقارنة بباقي الكلمات الأخرى، والتي توضح بشكل جيد الإرتباط المتزايد لهذا المصطلح مع الدلالة على التكنولوجيا الحديثة منذ بداية السبعينيات.[١] في المقابل تشير العديد من المصادر إلى أن أول ظهور لهذا المصطلح كان بعد نهاية الحرب العالمية الثانية مباشرة لكن لم يثبت الدليل القطعي على استخدام مصطلح "Start up" في ذلك الوقت، وفيما يبدو

[١]– نوي محمد أمين، المرجع نفسه، ص ١٨.

أنه أريد بها الإشارة إلى المؤسسات التي تتلقى تمويلها من رأس المال المخاطر كنتاج لظهور هذا النوع من التمويل في تلك الفترة .[1]

وهنا يظهر ارتباط ثان لهذا المصطلح من تمويل رأس المال المخاطر الذي يعتبر من أهم العوامل التي أسهمت في ظهور هذا النوع من المؤسسات، إذ يشير دانيال كوكاين "Daniel Cockayne" إلى أنه في بعض الأدبيات أعتمد المصطلح كمرادف لهذا الأخير.

إذن تعود الجذور التاريخية لمصطلح "Start up" إلى بداية السبعينيات وبالتحديد إلى تلك المؤسسات التي لديها ارتباط وثيق بالتكنلوجيا المتقدمة وبرأس المال المخاطر، والتي كانت الصبغة الغالبة على شركات وادي السيليكون "Valley Silicon" في ظل تنامي ثقافة التكنولوجيا المتقدمة آنذاك.

بعد ذلك ظهرت العديد من المرادفات لمصطلح "Start up" التي لها دلالة على نفس النوع من المؤسسات، حيث نجد في الأدبيات الفرنسية مصطلح: Jeune entreprise innovante, Enterprise innovante, Enterprise de haute technologie, Enterprise high- tech، أما باللغة الإنجليزية فنجد: New technologie based Firme, High-tech firm, Knowledge_based firm كما ذكرها Albert. أما في الأدبيات الاقتصادية العربية فنجد: الشركات الناشئة، المشاريع الريادية الناشئة أو المؤسسات الناشئة.[2]

المطلب الثاني: تعريف المؤسسات الناشئة، خصائصها وأهدافها

تعتبر المؤسسات الناشئة من بين الفاعلين الاقتصاديين الجدد الذين فرضوا حضورهم بقوة في عالم ريادة الأعمال، نظراً لما تتمتع به من مرونة وابتكار في استجابتها لمتطلبات السوق وتحديات البيئة المعاصرة، وفي هذا السياق، يتناول هذا المطلب تعريف المؤسسات الناشئة، مع الوقوف على أبرز خصائصها واستعراض الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها في ظل بيئة اقتصادية متغيرة.

أولا: تعريف المؤسسات الناشئة

شهد العالم في العقود الأخيرة تحولات اقتصادية وتقنية غير مسبوقة أعادت تشكيل أساليب الإنتاج وأنماط ريادة الأعمال، فلم تعد الأسواق تعتمد فقط على الشركات الكبرى ذات التاريخ الطويل بل أصبحت الإبتكارات والأفكار الجديدة تلعب محورا في تشكيل بيئة الأعمال، ومع ظهور التكنولوجيا الحديثة وتوسع

[1]– بن زاير مبارك، مختاري، فتيحة سعداوي، مراد مسعود، المؤسسات الناشئة بين المشروع التأسيس وتحديات الواقع، ***حوليات جامعة بشار في العلوم الإقتصادية***، م.٠٨ ، ع. ٠٢، (ديسمبر ٢٠٢١)، ص ٢٢.

[2]– نوي محمد أمين، مرجع سبق ذكره، ص ١٨.

استخدام الأنترنت نشأت فرص غير تقليدية أمام رواد الأعمال لتأسيس مشاريع صغيرة ذات طابع ابتكاري وقابلية للنمو السريع.

في هذا الإطار برز مفهوم المؤسسات الناشئة الذي يعكس ديناميكية جديدة في عالم الاقتصاد والأعمال، ولقد تعددت تعاريف المؤسسات الناشئة حيث لم يحظى بالإجماع حول وضع تعريف محدد ودقيق لها، وهذا يمكن أن يعود لإختلاف المرتكزات والأبعاد التي يؤكدون عليها في تعاريفهم، وسوف نتناول بعض التعاريف الخاصة بالمؤسسات الناشئة، وقبل ذلك لا بد من التطرق إلى معنى كلمة "مؤسسة" فهي:

لغة: مشتقة من الفعل "أسس" أي أسس البناء ووضع قاعدته وجعل له أساسا.[1]

أما إصطلاحا: فهي عبارة عن منشأة تؤسس لغرض معين أو لمنفعة عامة، ولديها من الموارد ما يكفي لتمارس به هذه المنفعة.[2]

بعد أن تناولنا تعريف المؤسسة بشكل عام، سننتقل الآن إلى تسليط الضوء على مفهوم المؤسسات الناشئة، وذلك عبر التطرق للتعريف اللغوي والتعريف العام والقانوني لها.

أ- **التعريف اللغوي:** إن مصطلح المؤسسات الناشئة "Start up" مشتق من الفعل "To Start Up" وأصله أمريكي، يحتوي على كلمتين اثنتين هما "Start" وتعبر عن فكرة الإنطلاق، و"Up" تعبر عن فكرة النمو القوي.[3]

ب- التعريف العام والقانوني: عرف القاموس الإنجليزي "Cambridge"، مصطلح المؤسسات الناشئة بمشروع صغير بدأ للتو "A Small Business That Has Just Been Started".[4]

أما إريك ريس "Eric Reis" فقام بتعريفها على أنها: "تلك المؤسسات التي تهدف إلى تطوير وتوزيع منتج جديد في ظل درجة عالية من حالة عدم التأكد".[5]

حيث يرى إريك ريس أن الشركات الناشئة هي مؤسسات تعمل على تطوير منتج أو خدمة جديدة، لكنها تواجه حالة كبيرة من عدم التأكد، أي أنها لا تعرف مسبقا كيف سيكون تفاعل السوق أو مدي نجاح فكرتها،

---

[1]- نوري محمد أمين، دهان محمد، "نحو تنظير أدق لمفهوم المؤسسات الناشئة وخصائصها: دراسة منهجية مفصلة"، ***مجلة الإصلاحات الاقتصادية والإندماج في الاقتصاد العالمي***، م. ١٤.ع.٠٣، (ديسمبر ٢٠٢٠)، ص ٠٣.

[2]- مسعداوي يوسف، ***أساسيات في إدارة المؤسسة***، (الجزائر، دار هومة، بدون طبعة، ٢٠١٣)، ص ٢٣.

[3]- بو الشعور شريفة، دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة "Start up": دراسة حالة الجزائر، ***مجلة البشائر الاقتصادية***، م. ٤، ع. ٠٢، (ماي ٢٠١٨) ، ص ٢٤٠.

[4]- القاموس الإنجليزي "Cambridge"، على الموقع: ***https://dictionary.cambridge.org***، تاريخ الزيارة: ٢٠٢٥\٠٢\٢١، على الساعة ١٩:٣٤.

[5]- بودالي مخطار، ***تفعيل آليات تمويل المؤسسات المصغرة والناشئة في الجزائر***، (عمان الأردن، ألفا للوثائق للنشر وتوزيع، ط ١ ، ٢٠٢٢)، ص ١٤.

وهذا ما يجعلها مختلفة عن الشركات التقليدية، وللتعامل مع هذا الغموض تعتمد الشركات الناشئة على التجربة المستمرة والتكيف السريع.

ويعرف القاموس الفرنسي "Larousse" المؤسسات الناشئة بأنها: "تلك المؤسسات الفتية المبدعة في مجال تكنولوجيا الإعلام والإتصال ومهمتها خلق وتسويق تكنولوجيا جديدة.[١]

ويرى باتريك فريدنسون "Patrick Fridenson" أن تكوين المؤسسة الناشئة ليس مسألة عمرها أو حجمها أو قطاع نشاطها، بل يجب توفر أربع شروط كالتالي:[٢]

- النمو المحتمل الهائل.
- استعمال تكنولوجيا جديدة.
- الحاجة إلى تمويل ضخم والحصول على مختلف أشكال المساهمة.
- أن تكون في سوق جديدة وصعوبة تقدير خطرها.

وحسب رأي كل من بيتينا مولر "Bettina Muller" وكريستيان رامر "Christian Ramer" من مركز البحوث الاقتصادية (ZAW)، فإن عملية بدء عمل جديد وتأسيسه في السوق يمكن أن تستغرق وقتا طويلا، غير أنه حسب رأي هؤلاء الباحثين فإن هذه العملية لها أربعة مراحل لكل منها تحدياتها الخاصة بما فيها المؤسسات الناشئة، وهي كالتالي:

١. **مرحلة الفكرة:** يحدد رواد الأعمال فرص العمل ويقررون الإنخراط في النشاط الإداري.

٢. **المرحلة الأولية:** يقوم رواد الأعمال بتقييم السوق من حيث المنافسة ومستويات الطلب والبدائل المحتملة وأسعار المدخلات واستعداد العملاء المحتملين للدفع، مثل: تطوير نموذج عمل وتحديد الأصول اللازمة لإدارة الأعمال، على سبيل المثال: الموارد البشرية، رأس المال والتكنولوجيا والموقع واستراتيجية التسويق، وقد تشمل هذه المرحلة أيضا البحث عن الأنشطة اللازمة لتطوير المنتجات التي تريد المؤسسة إنتاجها.

٣. **مرحلة البدء:** تأسيس العمال بما في ذلك الإعداد الرسمي للمؤسسة، تعيين الموظفين واستئجار المكاتب أو مساحات الإنتاج وشراء المعدات، وتكون الحاجة إلى التمويل مرتفعة بشكل خاص خلال هذه المرحلة.

٤. **مرحلة التوسع:** يتم زيادة حجم الإنتاج بعد نجاحه في تحقيق المنتج واستجابة السوق له بشكل إيجابي إلى حد الوصول للمستوى الوحيد.

---

[١]- علاء الدين بوضياف، زبري محمد، دور تكنولوجيا المعلومات والإتصال في دمج الإبداع لدى المؤسسات الناشئة مع إشارة إلى تجربة الجزائر، ***مجلة العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية***، م. ١٣، ع. ٠١، (جويلية ٢٠٢٠)، ص ٣٧٨.

[٢]- هشام بروال، جهاد خلوط، التعليم المقاولاتي وحتمية الإبتكار في المؤسسات الناشئة، ***مجلة معهد العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارة***، م. ٢٠، ع. ٠٣، (جوان ٢٠١٧)، ص ٢٠.

وقد عرفها هيدلاند "Hedland" على أنها: "تلك المؤسسة التي تتميز بشكل يسمح لها بالتكيف مع الظروف والمشاكل التي تطرحها البيئة وما ينتج عنها من صعوبة التنبأ بما هو قادم، على عكس المؤسسات الكلاسيكية التي تمتلك شكلا موجها نحو أهداف عقلانية ومناسبة لبيئة مستقرة".[١]

كما أن هيدلاند يرى بأنها تتمتع بمرونة عالية، مما يسمح لها بالتكيف مع الظروف الصغيرة المتغيرة والتحديات غير الرسمية، على عكس الهيئات التقليدية التي تتبع هياكل موجهة نحو أهداف محددة وتناسب بيئات العمر.

كما بادرت العديد من المنظمات في إعطاء تعريف واقعي وعملي للمؤسسات الناشئة معتمدة على معيار الفئات العمرية للمؤسسة، حيث يعرفها مشروع صندوق الشركات الناشئة المبتكرة للبنك الدولي (٢٠١٧) الخاص باللأردن بأنها: "شركات ذات نشاط يقل عن خمس سنوات"، بينما يعرفها الصندوق الأردني لزيادة الشركات الناشئة على أنها: "أية مؤسسة صغيرة ومتوسطة الحجم التي يقل عمرها عن خمس سنوات في طور أن تصبح قيد التشغيل، أو أية مؤسسة صغيرة ومتوسطة قائمة لم تقم بعد ببيع منتاجاتها أو خدماتها تجاريا".[٢]

من الناحية القانونية: لا يوجد تعريف قانوني للمؤسسات الناشئة، بل قامت بعض التشريعات بإعطاء تعريفا لها من خلال تحديد بعض الخصائص والمعايير لوصف المؤسسة الناشئة، ففي التشريع الفرنسي نجد أن هذه المعايير محددة في المادة ٤٤ من القانون العام للضرائب المعدل والتي تتعلق بنظام الإعفاء الضريبي المخصص للمؤسسات الناشئة في المناطق الريفية التي تعاني من ضعف اقتصادي، والمعروفة باسم "Zones de revitalisation rurale".[٣]

فلا يوجد قانون خاص بالمؤسسات الناشئة، ومن أهمها أنه يتم تأهيل المؤسسة كمؤسسة مبتكرة شابة تنفذ مشاريع البحث والتطوير ضمن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتم إنشاؤها منذ أقل من ١١ سنة، كما تتميز بكونها فكرة مؤقتة تسعى إلى نموذج أعمال مستدامة وقابلة للتطور بسهولة وذلك بتحويل الفكرة إلى مؤسسة مستقرة مبنية على الإبتكار في مجال التكنولوجيا من خلال تقديم منتج أو خدمة جديدة تماما، ولها إمكانية نمو مرتفع.[٤]

---

[1]- Hedlund, A model of knowledge management and the n-form corporation, ***Stragic management journal***, V 15, S 2, 1994, p 78.

[٢]- الفريق البحثي لشركة "Impact Mena"، ***اقتصاد الناشئة في الأردن تقييم المساهمة الإقتصادية وإمكانيات الشركات الناشئة العاملة في مجال التكنولوجيا***، (الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ)، عمان الأردن)، ص ٢٠.

[٣]- القاموس الفرنسي لاموس، على الساعة ٠٩:٠٠ أنضر إلى الرابط:

https://wwwlarousse.fr/dictionnaires، تاريخ الزيارة : ٢٠٢٥\٠٣\٠٥ على ساعة ١:٣٣.

[4] -Article 44 du Code général des impôts ،Consulté le 7 mars 2025 à 21h30. ***https://www.legifrance.gouv.fr/codes/article_lc/LEGIARTI000042915471*** /

بينما نجد التشريع التونسي قد عرّف المؤسسة الناشئة بأنها: "كل شركة تجارية مكونة طبقا للقانون الجاري العمل به والمتحصلة على علامة المؤسسة الناشئة طبقا للشروط الواردة بهذا القانون"،[1] حيث أنه لم يعطي تعريفا دقيقا للمؤسسات الناشئة لكنه ركز على الشروط التي لابد أن تكون في المؤسسات التجارية، فلكي نعتبرها مؤسسة ناشئة بمعنى أن تقوم على الإبتكار والتكنولوجيا والتطوير وأن تكون حديثة النشأة.

ج- التعريف الإجرائي للمؤسسات الناشئة: نظرا لتعدد التعاريف التي تناولت المؤسسات الناشئة من زوايا مختلفة، يصبح من الضروري وضع تعريف إجرائي يحدد مفهومها بشكل دقيق في سياق هذه الدراسة.

المؤسسات الناشئة هي كيانات تنظيمية حديثة التأسيس، تنشأ استجابة لفرص السوق أو الاحتياجات المجتمعية، وتعتمد على الابتكار كأساس لتطوير منتجات أو خدمات جديدة، وتتسم هذه المؤسسات بالمرونة العالية، حيث تعمل في بيئات غير مستقرة وتواجه تحديات تتعلق بالتكيف مع متغيرات السوق وتأمين التمويل والتوسع في العمليات.

تنمو هذه المؤسسات الناشئة وفق استراتيجيات متنوعة، فقد تبقى محلية ضمن نطاق سوق معين، أو تتوسع إقليميا ودوليا مستفيدة من التكنولوجيا والتواصل الرقمي، كما تختلف من حيث الحجم، حيث تبدأ صغيرة بموارد محدودة، ثم تتطور إلى مؤسسات متوسطة تمتلك هيكلًا إداريًا أكثر استقرارًا.

تتعدد أهداف المؤسسات الناشئة بين تحقيق الربح والنمو الاقتصادي أو إحداث أثر اجتماعي إيجابي من خلال تقديم حلول مستدامة لقضايا مثل التعليم والصحة والبيئة، وتعتمد هذه المؤسسات على نماذج تشغيل مرنة مثل العمل الرقمي والشراكات الاستراتيجية والتمويل الاستثماري، مما يتيح لها التوسع بسرعة مع الحد من المخاطر، وبالتالي فإن نجاح المؤسسات الناشئة يعتمد على قدرتها على التكيف مع التغيرات وابتكار حلول تنافسية وبناء استراتيجيات نمو فعالة تضمن استدامتها على المدى الطويل.

ثانيا: خصائص المؤسسات الناشئة

تشكل المؤسسات الناشئة نبضاً حيوياً في عالم ريادة الأعمال، إذ تنطلق بأفكار مبتكرة وتتبنى تقنيات حديثة لتخلق لنفسها مكانا مميزا في السوق، وتتميز هذه المؤسسات بأسلوب مرن واستراتيجيات تركز على الابتكار مما يتيح لها تحقيق نمو سريع رغم التحديات والظروف المتقلبة في الأسواق، وفيما يلي أبرز خصائصها:[2]

- تتميز بكونها مؤسسات قابلة للتطوير والإنتاج.
- هي المؤسسات الداعمة للمؤسسات الكبري حيث توفر لها المنتجات الوسيطة.

---

[1]- الفصل الثاني من القانون عدد ٢٠ لسنة ٢٠١٨ المؤرخ في ١٧ أبريل ٢٠١٨، ***يتعلق بالمؤسسات الناشئة، الجريدة الرسمية للجمهورية التونسية***، العدد ٣٢، صادر في ٢٠١٨\٠٤\٢٠، ص ص ١٢-٣٧.

[2]- بختى علي، بوعونية سليمة، المؤسسات الناشئة الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: واقع وتحديات، ***مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الإنسانية والإجتماعية***، م. ١٢. ع. ٠٤، (أكتوبر ٢٠٢٠)، ص ص ٥٣٧-٥٣٨.

- تتميز بقدرتها العالية على توفير مناصب الشغل، وهو الأمر الذي سيساعد على تقليص حجم البطالة.
- تتميز بكونها تساعد على توظيف واستثمار المدخرات.
- تلبية متطلبات السوق المحلية وتنمية الصادرات.
- نشر القيم الصناعية كإدارة الجودة والإبتكار وتقسيم العمل.
- القدرة على التطوير وإبتكار منتجات جديدة.
- المرونة وسرعة التأقلم مع متغيرات المحيط.

وهنالك مجموعة من الخصائص الأخرى التي تتسم بها المؤسسات الناشئة، وتتمثل في:[1]

١- **تحقيق نمو مترابطة بفضل تحقيق إيرادات مرتفعة:** إعتمادها عنصر المخاطرة يزيد دوما من حصولها على عوائد مرتفعة.

٢- **أسواق غير مستقرة:** كونها تتيح خدمات جديدة وبالتالي غير مفهومة، ما يجعل تواجدها في السوق للوهلة الأولى وتحقيقها للأهداف أمر صعب يتطلب وضع استراتجية لمواجهة ذلك.

٣- **السرعة:** إن الإعتماد على التكنولوجيا السريعة والمتسارعة يحتم على الشركات الناشئة التأقلم السريع والمتجدد مع ذلك لتعزيز أدائها.

٤- **مؤسسات حديثة العهد:** هنا بفعل كونها فتية فنحن أمام خيارين، الأول أن تتطور هذه المؤسسات وتكبر لتصبح مؤسسات وشركات أو تختفي وتزول.

٥- **التركيز على الإبداع والإبتكار:** يعتمد صاحب الفكرة على رؤاه الإبداعية وآرائه الشخصية في إيجاد حلول للمشكلات وتقديم أفكار جديدة تخدم المجتمع، وذلك بثقة عالية في النفس، مما يسهم في زيادة إيراداته وتعزيز فرص نجاحه.

٦- **مؤسسات تتعلق بالتكنولوجيا وتعتمد بشكل رئيسي عليها:** تعتمد بالأساس المؤسسات الناشئة على أفكار رائدة لإشباع حاجيات السوق بطريقة تتلاءم والتغيرات التي يعتريها السوق في عالم العصرنة، وذلك بالإعتماد على التكنولوجيا واستخدام منصة الأنترنت، وكل ذلك بمرافقة ودعم من حاضنات الأعمال.

٧- **مؤسسات تتطلب تكاليف منخفضة:** بحيث أنها لا تتطلب أموال كثيرة، بل تعمل على تجسيد أفكار كثيرة وسريعة الأمر الذي يمنحها الحصول على فوائد كثيرة بشكل مفاجئ.

وسنحاول تلخيص السمات أو الخصئص التي تتسم ها المؤسسات الناشئة في الشكل التالي:

الشكل رقم ٠٢: خصائص المؤسسات الناشئة:

[1]- شريف غياط، منيرة بوفرح، ***دور المؤسسات الناشئة في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة إقتصادية معرفية***، م. ٢، ع. ٢، (جوان ٢٠٢٢)، ص ص ١٦١-١٦٢.

المصدر: من إعداد الطالبة.

وكذلك تتميز المؤسسات الناشئة بكونها تعتمد على نماذج أعمال تتطلب تكاليف منخفضة وتستفيد من تحقيق نمو مترابط بفضل الإيرادات المرتفعة، مما يتيح لها المنافسة حتى في ظل أسواق غير مستقرة.

في ظل هذه البيئة الديناميكية، يصبح التركيز على الإبداع والابتكار ضرورة حتمية، حيث يُعتبر التطوير المستمر للحلول التكنولوجية والسرعة في التنفيذ من أهم عوامل النجاح، كما أن حداثتها واعتمادها الأساسي على التكنولوجيا يمنحها مرونة فائقة واستجابة سريعة للتغيرات، مما يساعدها على الاستفادة من الفرص الجديدة ومواجهة التحديات في عالم يتسم بالتنافسية والتغير المستمر.

ثالثا: أهداف المؤسسات الناشئة:[1]

المؤسسات الناشئة لا تنشأ لمجرد الوجود في السوق، بل تنطلق برؤية واضحة وطموح كبير لصناعة تأثير حقيقي، فهي تسعى إلى تقديم حلول مبتكرة تلبي احتياجات العملاء بطرق أكثر كفاءة وفعالية، مستفيدة من المرونة والسرعة التي تميزها.

وبفضل اعتمادها على التكنولوجيا والإبداع، لا تقتصر أهدافها على تحقيق الربح فحسب، بل تمتد إلى إحداث تغيير في القطاعات التي تعمل بها وخلق فرص جديدة وتعزيز النمو الاقتصادي. ولتحقيق ذلك، تسعى هذه المؤسسات إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تحدد مسارها واستراتيجياتها، ومنها:

[1]– El Kihal Amal & Hattab Samia, Le financement des entreprises innovantes de la litterature vers une analyse swot, ***Revue du Contrôle de la Comptabilité et de l'Audit***, vol 4 (9), 2010, p 114-115.

- توفير السيولة الضرورية للمشروع الاستثماري من أجل الحصول على التجهيزات اللازمة لمؤسسة مادية وبشرية.
- تسهيل عملية التدفقات النقدية والمالية بين مختلف الأعوان الاقتصاديين من خلال ضمان توظيف الموارد المتعلقة بالهيئات المالية.
- رفع القدرات التصديرية للمؤسسات عن طريق دعم هذه المؤسسات المبتكرة.
- المساهمة في تنويع النشاطات المصرفية من خلال تغطية جزء من تكاليف المشروع الاستثماري.
- توفير بيئة عمل جديدة مناسبة للمؤسسات الناشئة لاقتحام الأسواق بمختلف أنواعها وتسويق المنتجات، مما يسمح لها بالتطور والتنمية.[1]

بناءا على ذلك يمكن القول بأن المؤسسات الناشئة تسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تضمن لها الانطلاق بقوة واستمرار في بيئة الأعمال التنافسية.

من بين هذه الأهداف توفير السيولة الضرورية لتمويل مشاريعها الاستثمارية، مما يتيح لها اقتناء التجهيزات اللازمة سواء على المستوى المادي مثل المعدات والتقنيات الحديثة، أو على المستوى البشري من خلال استقطاب الكفاءات، كما تعمل على تسهيل التدفقات النقدية والمالية بين مختلف الفاعلين الاقتصاديين، حيث تستفيد من دعم الهيئات المالية لتوظيف الموارد بشكل أكثر كفاءة، مما يساهم في استمرار عملياتها.

إضافة إلى ذلك فإن المؤسسات الناشئة تحرص على تعزيز قدراتها التصديرية خصوصاً من خلال دعم المشاريع المبتكرة التي تساهم في دخول أسواق جديدة وتوسيع نطاق انتشارها عالميًا، كما تساهم هذه المؤسسات في تنويع النشاطات المصرفية عبر تغطية جزء من تكاليف المشاريع الاستثمارية، مما يتيح لها الاستفادة من حلول تمويلية أكثر مرونة تدعم توسعها. ومن جهة أخرى، تعمل على خلق بيئة عمل متكاملة تشجع على الابتكار والتطوير، مما يساعدها على اقتحام الأسواق بمختلف أنواعها، سواء التقليدية أو الرقمية، وتسويق منتجاتها بطرق مبتكرة تضمن لها النمو والاستدامة.

ولا تتوقف طموحات المؤسسات الناشئة عند هذا الحد ففي سياق تطورها المستمر تضع المؤسسات الناشئة نصب عينها أهدافا إضافية تساهم في تعزيز تأثيرها، من بينها:[2]

---

[1]– بوراس أحمد، ***تمويل المنشآت الإقتصادية: المنشأة الاقتصادية، مصادر التمويل وتكلفة التمويل والتمويلات المتخصصة***، (الجزائر، دار العمو للنشر والتوزيع، ٢٠٠٨)، ص ١٩.

[2]– خير الدين وخوالد أبو بكر، ***تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر بين الواقع والمأمول": دراسة تحليلية، في إشكالية تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر بين الأساليب التقليدية والمستحدثة*** ، (جامعة جيجل: دار النشر غير محددة، ٢٠٢٥)، ص ٢١.

– **خلق الوظائف وتخفيف مستويات البطالة:** تساهم المؤسسات الناشئة بشكل كبير في توفير فرص عمل لأفراد المجتمع، إذ أن فرص النمو السريع التي تميز هذا النوع من المؤسسات تجعلها قادرة على توليد فرص التشغيل، وقد أثبتت العديد من الدراسات على المستوى العالمي هذا الدور، فوفقا لدراسة مؤسسة "فوكمان" حول أهمية المؤسسات الناشئة في خلق فرص العمل تبين أن المؤسسات الناشئة خلقت خمس ملايين فرصة عمل سنويا خلال الفترة من ١٩٩٢ إلى ٢٠٠٥، وهو مستوي أعلى بأربعة أضعاف من أي فئة عمرية للشركات الأخرى.

ووفقا لباحثي مؤسسة "Kauffman" دان ستانكر "Dan Stanker" وروبرت ليتن " Robert Litten"، أنه لن يكون هناك نمو صافي للوظائف في الإقتصاد الأمريكي بدون تدفق مستمر من المؤسسات الناشئة.[١]

– **زيادة إنتاج السلع والخدمات:** وفقا لسويشر "Swisher" وريتشي "Ritchie" من مركز Idea الأمريكي فإن المؤسسات الناشئة تمتلك تكنولوجيا أعلى بشكل غير متناسب مع حجمها مما يؤدي إلى زيادة إنتاج السلع والخدمات.

وفي تقرير صدر عام ٢٠١٧ عن مركز الدراسات الإقتصادية في مكتب الإحصاء الأمريكي، وجد الباحثون أن المؤسسات التي تتمتع بإنتاجية عالية هي المؤسسات الحديثة الشابة، حيث تقدم مساهمات غير متناسبة في تلبية تلك الإحتياجات بشكل أفضل من المنافسين.[٢]

– **إحداث تأثير إيجابي في المجتمع:** نظرا لأن المؤسسة الناشئة يمكن أن تنشر الإبداع في المجتمع فإنها تساهم في تغيير القيم الموجودة فيه وتخلق عقلية جديدة، تماشيا مع هذا يدرك الناس أن لديهم مسؤوليات جديدة اتجاه عملهم وتطويرهم الوظيفي.

– **فتح أسواق جديدة:** تسعى المؤسسات الناشئة إلى فتح أسواق جديدة كجزء من استراتيجيات النمو الخاصة بها، ويمكن أن يتضمن ذلك توسيع النطاق الجغرافي أو استهداف فئات جديدة من العملاء أو تقديم منتجات أو خدمات جديدة لتلبية احتياجات السوق الجديدة.

– **تعزيز البحث العلمي:** تساهم الشركات الناشئة بشكل كبير في البحث والتطوير، لأنها غالبا ما تتعامل مع التكنولوجيا العالية والخدمات القائمة على المعرفة، ويعمل فريق البحث والتطوير في المؤسسة الناشئة

---

[1]– Dane Stangler, Paul Kedrosky, ***Neutralism and entrepreneurship: The structural dynamics of startups, young firms and job creation***, SSRN Scholarly Paper (Rochester, NY, 2010), P 99.

[2]– Ries E, ***the lean startup: how today's entrepreneurs use continuous innovation to create radically successful businesses*** (2011), Crown Busines Jo, P2٧.

على البحث عن الإبتكار والمحافظة على نمو المؤسسة، ويساهم بشكل جيد في التوجه التطبيقي أو العمل البحثي في الجامعات والمعاهد والمؤسسات التعليمية الأخرى، ونتيجة لذلك يمكن للشركات الناشئة تشجيع الطلاب أو الباحثين على تنفيذ أفكارهم من خلال العمل في هذه المؤسسات.[١]

المطلب الثالث: أنواع المؤسسات الناشئة

عندما تنطلق الأفكار الريادية إلى الواقع تتجسد في شكل مؤسسات ناشئة تحمل طموحات النمو والتأثير، هذه المؤسسات ليست مجرد مشروعات صغيرة، بل كيانات ديناميكية تسعى لإحداث تغيير سواء في السوق أو في المجتمع، لكنها لا تتخذ شكلا واحدا بل تختلف وفقا لحجمها ومدى توسعها وطبيعة نشاطها. فمن حيث الحجم قد تكون ناشئة أو متوسطة، ومن حيث التوسع قد تقتصر على نطاق محلي أو تمتد إلى أسواق أوسع، أما من حيث طبيعة النشاط فهناك المؤسسات الناشئة التجارية التي تسعى للربح، وهناك المؤسسات الناشئة الاجتماعية التي تركز على حل مشكلات مجتمعية بطرق مبتكرة.

ولفهم التنوع في عالم المؤسسات الناشئة يمكن تصنيفها إلى الأنواع تالية:

أولا: من حيث الحجم: أي من حيث مواردها البشرية ونطاقها الجغرافي المتواجدة به وحجم رأس المال، تنقسم إلى:

١- المؤسسات الناشئة الصغيرة: هي مؤسسات يرغب فيها رواد الأعمال بالحصول على أعمال طويلة الأمد ومستدامة، وليست مصصمة للتوسع أو لتحقيق أرباح ضخمة، وغالبا ما يكون رأس مالها هو دخلها، وتهدف إلى خلق وظائف محلية بسيطة وتوفير حياة مريحة لصاحبها، هذا النوع من المؤسسات نادرا ما يعتمد على خطة عمل واضحة أو خطة سير محددة، بل يعتمد على المحاولة والخطأ والأساليب والتجربة.

وتعرف منظمة العمل الدولية المؤسسات الصغيرة بأنها: "تشمل المشروعات التي يعمل بها أقل من ١٠ عمال، وتتميز بحجمها الصغير وتكون أحيانا مملوكة من طرف مجموعة صغيرة من الأفراد"،[٢] ومن الأمثلة عن هذه المؤسسات:

- خدمات التسويق الرقمي.
- تطبيق لإدارة النفقات الشخصية.
- شركة زراعية صغيرة.

[١]- بوزرب خير الدين، مرجع سابق، ص ٣٦.

[2]- Leon Megginson, ***Small Business Management: An Entrepreneur's Guidebook***, P52.

٢- المؤسسات الناشئة المتوسطة: تعد المؤسسات الناشئة المتوسطة الحجم من المؤسسات التي تتطلع للتوسع وتنمو بوتيرة سريعة وتهتم بالإبداع والتطوير، حيث تعرف منظمة العمل الدولية المؤسسات الناشئة المتوسطة بأنها: "تعبر عن تلك المؤسسات التي يعمل بها مابين ١٠ إلى ٩٩ عامل، ومن أمثلتها:

- منصات المحاماة.
- مؤسسات المقاولات والبناء".

٣- المؤسسات الناشئة الكبيرة: تتميز هذه المؤسسات بأنها تبدأ برأس مال كبير وفريق عمل محترف، بالإضافة إلى آلاف الموظفين في نطاق جغرافي واسع جدا، وتتمتع بالإكتفاء الذاتي وتهدف للوصول إلى عدد كبير من العملاء مما يدفعها إلى التوسع باستمرار لمواكبة التغيرات والتطورات في محيطها، بل وتكون سببا في إحداث هذه التغيرات للحفاظ على وجودها في السوق، كما تواجه هذه المؤسسات ضغطا مستمرا في الإبتكار والإبداع للحفاض على مكانتها.[1]

ثانيا: من حيث التوسع: تسعى المؤسسات الناشئة دائما إلى الإستقرار وزيادة الربح من أجل النمو والتطور، لذا يمكن تصنيفها من ناحية القابلية والتوسع والإنتشار إلى:

١- مؤسسات قابلة للنمو والتطور: تهدف المؤسسة إلى التوسع والنمو، وتبذل قصارى مجهوداتها لتحقيق أهدافها بشكل كبير وواسع.

٢- مؤسسات ناشئة تهدف للحفاظ على مكتسباتها: تسعى هذه المؤسسات فقط إلى الإستمرار على نفس الوتيرة، ولا تهدف لتحقيق أهداف ضخمة، فغايتها الأساسية هي توفير حياة مريحة فقط.

٣- مؤسسات ناشئة قابلة للبيع: هي مؤسسات هدفها الرئيسي ليس النمو أو بناء مشروع تجاري رائد، وإنما الهدف من إنشائها هو بيعها لمؤسسات أكبر منها مقابل قدر كبير من الربح، وغالبا ما ترتبط هذه المؤسسات بالبرمجيات وتكون قائمة على التكنولوجيا، ومن الأمثلة على هذا النوع من المؤسسات:

- **واد كنيس:** هو موقع إلكتروني جزائري أنشئ سنة ٢٠٠٦ من طرف شباب جزائريين، يتيح للمستخدمين بيع وشراء مختلف السلع مثل السيارات، العقارات، الأجهزة الإلكترونية وغيرها. يعتمد على فكرة الإعلانات المبوبة عبر الإنترنت، وقد حقق انتشارا واسعا داخل الجزائر، ورغم أنه لم يتم بيعه رسميا، إلا أن نموه السريع واعتماده على التكنولوجيا يجعله مثالا قريبا من المؤسسات القابلة للبيع.

- **كريم (CAREEM):** شركة ناشئة تأسست في دبي سنة ٢٠١٢، تقدم خدمة حجز سيارات الأجرة عبر تطبيق على الهاتف، وتشبه في عملها شركة أوبر، حققت نجاحا واسعا في الشرق الأوسط، مما دفع أوبر

[1]- Eric Ries, ***The Lean Startup: How Today's Entrepreneurs Use Continuous Innovation to Create Radically Successful Businesse,*** P79.

إلى شرائها سنة ٢٠١٩ بمبلغ ٣,١ مليار دولار، تعتبر كريم نموذجا واضحا للمؤسسة الناشئة القابلة للبيع، لأنها بنيت على فكرة تقنية بهدف تجاري وتم بيعها بعد تحقيق النجاح.

ثالثا: من حيث طبيعة النشاط: هي في الغالب كل مؤسسة ناشئة يتم إنشائها نتيجة لفكرة معينة في مجال معين، وبالتالي فهذه المؤسسات يمكن أن يتم تصنيفها حسب الأنشطة التي تهدف إلى مزاولتها على أرض الواقع، وتتمثل في:

١- مؤسسات نمط الحياة: تقوم هذه المؤسسات بتوظيف الهوايات في مجال العمل، حيث يتسم روادها بالإستقلال ويكسبون لقمة العيش من خلال العمل في المجالات التي يحبونها، مثال على ذلك العاملين المستقلين.

٢- مؤسسات ناشئة اجتماعية: يهدف تأسيس المؤسسات الناشئة الإجتماعية إلى خدمة المجتمع، فتلك المؤسسات تهدف فقط إلى تحسين وخلق مجتمع إيجابي ولا تركز على الجانب المادي للربح.[1]

من خلال ما سبق عرضه يتضح بأن المؤسسات الناشئة تتنوع وفقا لعدة معايير أساسية تحدد طبيعتها واتجاهاتها، فمن حيث الحجم يمكن أن تكون المؤسسات الناشئة في مراحلها الأولى أو المتوسطة تمتلك هيكلًا إداريًا أكثر استقرارا وقدرة على التوسع.

أما من حيث مدى التوسع، فهناك مؤسسات تركز على نطاق محلي لتلبية احتياجات محددة، بينما تسعى أخرى إلى التوسع إقليميا أو عالميا للوصول إلى أسواق جديدة.

ومن حيث طبيعة النشاط، قد تكون المؤسسات ذات الطابع الاقتصادي تهدف إلى النمو والتوسع، أو ذات الطابع الاجتماعي تركز على تقديم حلول لمشكلات المجتمع مع ضمان استدامتها، حيث يعكس هذا التصنيف طبيعة المؤسسات واستراتيجياتها المختلفة في التعامل مع التحديات وتحقيق أهدافها.

المطلب الرابع: مصادر تمويل المؤسسات الناشئة ومحدداته

يُعتبر التمويل من أبرز التحديات التي تواجه المؤسسات الناشئة، نظرا لدوره الحيوي في دعم استمراريتها وتحقيق نموها، وتختلف مصادر تمويل هذه المؤسسات باختلاف مراحل تطورها وإمكانياتها، كما تخضع لجملة من المحددات التي تؤثر في اختيار أنسب الآليات التمويلية. وفي هذا المطلب، سيتم التطرق إلى أهم مصادر تمويل المؤسسات الناشئة، إضافة إلى استعراض العوامل التي تتحكم في تحديد هذه المصادر.

أولا: مصادر تمويل المؤسسات الناشئة:

تختلف آليات تمويل المؤسسات الناشئة بإختلاف مراحل دورة الحياة التي تكون فيها المؤسسة، حيث أن كل مرحلة تتماشي مع آلية معينة من التمويل، ومن الآليات المتاحة نذكر:

[1]- David Bornstein, ***Social entrepreneurship: what everyone needs to know***, 2010, P 38.

١- المدخرات الشخصية العائلة والأصدقاء: يعتمد التطوير الأولي للمشروع على مساهمة شخصية من المؤسس وعلى المساهمات المالية للأشخاص الذين ينتمون إلى حاشيته المباشرة، حيث يكمن الدافع وراء تمويلهم لرائد الأعمال في معرفتهم الشخصية به وثقتهم وإيمانهم الكبير بفكرته، وتكون إما في شكل قروض أو في شكل حصص في رأس مال المشروع، حيث يدفع هذا النوع المشروع للنقطة التي يكون فيها التمويل الخارجي ممكنا.

٢- ملائكة الأعمال: يُعرف ملائكة الأعمال على أنهم: " أفراد يتصرفون بمفردهم أو في نقابة رسمية أو غير رسمية حيث يستثمرون أموالهم الخاصة مباشرة في شركة غير مسعرة لا يوجد فيها أي ارتباط عائلي، وبعد القيام بالإستثمار يشاركون بنشاط في الأعمال التجارية، على سبيل المثال كالمستشارين أو الأعضاء في مجلس الإدارة". ويتسم ملائكة الأعمال بجملة من الحصائص منها:

- أفراد أثرياء يخصصون جزءا صغيرا من صافي ثروتهم للإستثمارات في أعمال مبتكرة وناشئة عالية المخاطر وعالية المكاسب، أو في الشركات الأكثر نضجا التي لديها احتياجات رأسمالية أصغر من تلك التي تبحث عنها من رأس المال الاستثماري.
- غالبا ما يُوفر تمويل الملائكة رأس المال الأولي الحاسم في المراحل المبكرة من المشروع، مما يسهم بشكل كبير في استقطاب الموظفين الرئيسيين، وتطوير التقنية أو المنتج، وصولا إلى المرحلة التي يصبح فيها المشروع مؤهلا للحصول على تمويل أكبر من رأس المال الاستثماري.
- بالإضافة إلى توفير التمويل، غالبا ما يساهم ملائكة الأعمال بشكل رسمي وغير رسمي بخبراتهم ومعرفتهم واتصالاتهم في الأعمال التجارية التي يستثمرون فيها.[١]

الشكل رقم ٠٣: حجم تمويل ملائكة الأعمال في أوروبا:

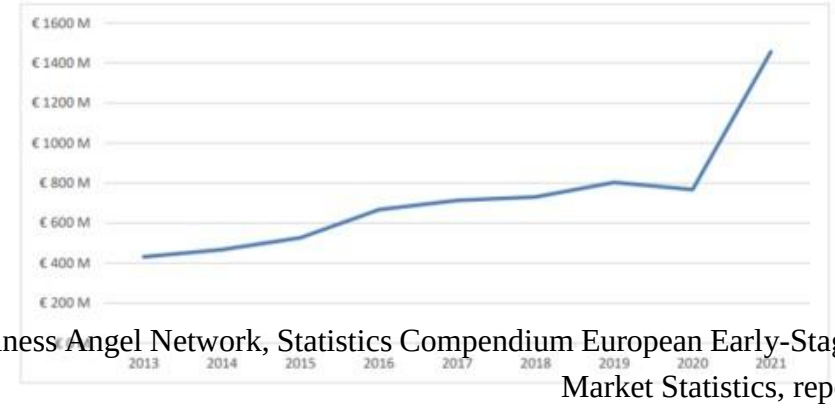

المصدر: European Business Angel Network, Statistics Compendium European Early-Stage Market Statistics, report 2021, p 10.

[١]- عباسي طلال ، معيوف هدى، تحليل مراحل تمويل المؤسسات الناشئة، ***مجلة العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية***، جامعة مسيلة، م. ١٧، ع. ٠٢، (ديسمبر٢٠٢٤)، ص ٣-٤.

ويمنحنا الشكل أعلاه نظرة عامة على حجم التمويل المقدم من قبل المستثمرين الملائكة في أوروبا، والذي عرف ارتفاعا بنسبة ٨٩،٩% في سنة ٢٠١١ بالمقارنة مع سنة ٢٠٢٠، حيث سجلت أوروبا استثمارات بقيمة ١٤٥٦ مليون يورو في العام الماضي، مقابل ٧٦٧ مليون يورو في ٢٠٢٠، ويرجع هذا النمو القوي أساسا للتعافي التدريجي من أثار جائحة كورونا واطلاق الاستثمارات التي كانت مجمدة، يضاف إليها توسع حجم التمويل لبعض القطاعات الأخرى خاصة تلك المتعلقة بالتكنولوجيا المالية وأيضا قطاع الصحة.[١]

٣- **التمويل عن طريق رأس مال المخاطر (رأس مال الإستثمار):** لا تهدف مؤسسات التمويل عن طريق رأس مال المخاطر إلى توفير التمويل للمؤسسات فقط، وإنما تعد نوع من المشاركة بها مخاطرة عالية، وقد عرفته الجمعية الأوروبية على أنه: "كل رأس مال يوظف بواسطة وسيط مالي متخصص في مشروعات خاصة ذات مخاطر مرتفعة تتميز بإحتمال نمو قوي، لكنها لا تنطوي في الحال على اليقين بالحصول على دخل أو التأكد من استرداد رأس المال في التاريخ المحدد، أملا في الحصول على فائض قيمة عالي في المستقبل البعيد نسبيا عند بيع حصة هذه المؤسسات بعد عدة سنوات".[٢]

الجدول رقم ٠٢: أكبر أسواق رأس مال الإستثماري في العالم:

الوحدة مليار دولار

الدول	2018	2019	2020	2021	2022
و.م.أ	$149B	$156B	$175B	$364B	$245B
الصين	$108B	$65B	$61B	$84B	$61B
المملكة المتحدة	$12B	$18B	$17B	$41B	$31B
الهند	$13B	$17B	$15B	$43B	$25B
فرنسا	$5B	$6B	$6B	$14B	$16B
كوريا الجنوبية	$5B	$5B	$5B	$16B	$15B
المانيا	$6B	$9B	$7B	$21B	$12B
كندا	$5B	$7B	$6B	$16B	$11B

المصدر: Dealroom.co ، "***حالة رأس المال الاستثماري العالمي***"، https://dealroom.co/guides/global ، تاريخ الزيارة: ٢٠٢٥\٠٢\١٥، على الساعة: ٢٠:٥٥.

٤- **التمويل الجماعي:** هو نوع من أنواع التمويل، يعتمد على جمع الأموال من عدد كبير من الناس عبر منصات إلكترونية، ويتم طرح الأفكار والمشاريع على هذه المنصات، حيث يقوم الناس بدعمها بتمويلات

[١]- المرجع نفسه، ص ٥.

[٢]- عبد الباسط وفاء، ***مؤسسات رأس المال المخاطر ودورها في تدعيم المشروعات الناشئة***، (القاهرة دار النهضة العربية، ٢٠٠١)، ص ٤.

صغيرة، وهو لايهدف إلى تحقيق أرباح من الاستثمار فقط بل يهدف أيضا إلى مساعدة ودعم صاحب المشروع لتنفيذ فكرته. ويتنوع التمويل الجماعي بين :

- التمويل القائم على التبرع.
- التمويل القائم على المكفآت.
- التمويل القائم على القروض.
- التمويل القائم على حقوق الملكية.

هذا النوع من التمويل يوفر رأس المال اللازم ويساعد في بناء شبكة علاقات فعالة مع العملاء والممولين، ويمكن استخدامه كأداة ترويجية ووسيلة لإكتساب المعرفة بتمويلات العملاء، وتشير الإحصائيات إلى أن قيمة المعاملات في سوق التمويل الجماعي العالمي قد بلغت ٨،٥٤ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠١٩.[١]

المبحث الثاني: ماهية التنمية المحلية المستدامة

مع تطور الأدوار التي تؤديها الدولة الحديثة، أصبح الاهتمام بالمجالات المحلية جزءًا أساسيًا من السياسات العامة، خاصة في ظل التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي تشهدها المجتمعات المعاصرة. وفي هذا السياق، تبرز التنمية المحلية كأداة فعالة لتعزيز التوازن الجهوي، وتحقيق الاستجابة لحاجات السكان ضمن إطار جغرافي محدد، ويهدف هذا المبحث إلى تناول مختلف الجوانب المرتبطة بالتنمية المحلية من حيث المفهوم، الأسس، الأهداف، والفاعلين المتدخلين في هذا المسار.

المطلب الأول: تعريف التنمية المحلية المستدامة

يعد مصطلح "التنمية المحلية المستدامة" من المفاهيم المركبة التي تتداخل فيها عدة أبعاد ومجالات معرفية، إذ يجمع بين بعدين رئيسيين هما "التنمية المحلية" و"الاستدامة"، ويعكس هذا التركيب محاولة لفهم سبل تحسين واقع المجتمعات المحلية مع مراعاة استمرارية الموارد والعدالة بين الأجيال، وانطلاقا من هذا، يُخصص هذا المطلب لتوضيح مفهوم التنمية المحلية المستدامة، من خلال التطرق لتعريف كل من "التنمية المحلية" و"التنمية المستدامة"، ثم تحديد ما ينتج عن جمعهما في إطار واحد.

ويتضح أن مفهوم التنمية المحلية المستدامة يعتبر مصطلحًا مركبًا يجمع بين ثلاثة عناصر أساسية هي التنمية، المحلية والمستدامة، ومن هذا المنطلق وقبل الخوض في تحديد دلالة هذا المفهوم الشامل، يستلزم الأمر أولا الوقوف عند شرح كل مصطلح منها على حدة، لفهم أبعاده ومعانيه بدقة.

أولا: تعريف التنمية:

[١]– بلعما أسماء، التمويل الجماعي آلية مبتكرة لزيادة فرص تمويل الشركات الناشئة، ***مجلة الدراسات الإقتصادية المعاصرة***، م. ٥، ع. ٠٢، (ديسمبر ٢٠٢٠)، ص ٠٤.

التنمية لغة: التنمية إسم مصدره نمى، نمى ينمي، نم، تنمية والمفعول منمي، ويقال: سعى إلى التنمية التجارية، أي الرفع والزيادة في رأس مالها، ونمى إنتاجه أي زاده وكثره ورفع معدله.[١]

التنمية إصطلاحا: يستعمل لفظ "التنمية" للإشارة إلى التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي يتعين على بلدان العالم الثالث إنجازها، لتحقيق ظروف عيش مواتية ومشابهة لتلك المتوفرة في الدول المتقدمة، نظرا لكونها سيرورة معقدة تعبر عن التحولات التي تتعلق ببعد مناخي، حيث أن تعريف التنمية لا يمكن أن يكون جامد وذلك لأسباب كثيرة منها كونها تعبير نسبي ومحتواه متغير حسب الزمان والمكان.[٢]

وتعرف كذلك بأنها: "عملية تغير اتجاهات وقيم وتعديل سلوك وخلق مهارات وإنشاء وعي، وهي عملية تملك كل أسباب التقدم، وقادرة على إرساء نظم وموطن الإبداع".[٣]

كما تعرف بأنها: "ذلك المشروع الذي يؤدي إلى خلق الإنسان الواعي والمبدع الذي يؤثر بصورة فاعلة وفعالة في تحقيق تقدم مجتمعه اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وثقافيا".[٤]

ولقد جاء في تلخيص لتقرير البنك الدولي الصادر في عام ٢٠٠٣ عن التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مايلي: "إن التنمية هي في المحصلة النهائية تنمية بشرية نوعية نحو معيشة أفضل، مع خيارات وفرص أوسع ليتمكن الإنسان من تحقيق قدراته بالإضافة إلى الضمانات غير المادية التي تميز المجتمعات المتقدمة، المساواة في المعاملة، حرية الخيار، التعبير عن الرأي وفرص المشاركة في عملية إدارة الحكم".[٥]

التعريف الإجرائي: من هنا يمكن القول بأن التنمية تعرف على أنها: "عملية منهجية مخططة تهدف إلى إحداث تغييرات إيجابية مستدامة في سلوك الأفراد، أو أداء المؤسسات، أو أوضاع المجتمعات، وذلك من خلال مجموعة من البرامج والأنشطة التدريبية والتعليمية والإرشادية التي تُنفذ خلال فترة زمنية محددة. وتعتمد هذه العملية على تقييم مستمر وقياس دقيق لمستوى التغير باستخدام مؤشرات كمية (مثل الأداء الرقمي) ونوعية (مثل الرضا أو التحسن الإدراكي)، بما يضمن تحقيق أهداف محددة مرتبطة بسياق الدراسة أو المجال المستهدف مثل التنمية البشرية أو المهنية أو الاجتماعية".

---

[١]– معجم المعاني الجامع، أنضر إلى الرابط:

https:\\2u.pw\aXbeN، تاريخ الزيارة : ٢٠٢٥\٠٣\١٣، على الساعة ١٥:٠٤

[2]– Matouk BELATTAF, ***Economie du développement***,) Alger : Office des publications universitaires, 2010), P 34.

[٣]– عبد القادر رزيق المخادمي، ***الإعلام والتنمية***، (الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٣)، ص ٩.

[٤]– محمد شفيق، **التنمية والمشكلات الإجتماعية**، (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، ١٩٩٩)، ص ١٨.

[٥]– إبراهيم مشورب، ***إشكالية التنمية في العالم الثالث***، (بيروت: دار المنهل اللبناني، ٢٠٠٦)، ص ٢٧.

ثانيا: تعريف التنمية المحلية: قبل التطرق إلى تعريف التنمية المحلية لابد أولا من الإشارة إلى مصطلح "المحلية"، حيث يقصد بالمحلية المجال الترابي الأقرب للسكان أو الإطار الجغرافي الأصغر الذي تعيش فيه جماعة من السكان، وهذا الإطار الجغرافي يمكن أن يكون الوحدات المجالية الناتجة عن التقسيم الإداري (كالجماعات المحلية والدوائر والمقطاعات والبلديات)، ويمكن أن يكون كذلك عبارة عن المجال المعيشي المرتبط بالهوية الجماعية للساكنة كالقبيلة والعشيرة.[١]

فالمجال المحلي كفضاء جغرافي يرتكز على عدة عناصر أساسية:

- **العنصر الجغرافي:** ويعني أي منطقة أو أي مدينة محددة جغرافيا بجبال، وديان وغيرها.
- **عنصر الهوية أو الإنتماء:** والذي قد يتعارض مع الواقع الجغرافي.
- **توفر مجال (فضاء) ملائم:** تتداخل فيه مجموعة من العوامل والعناصر المتكاملة.
- **عنصر إداري:** يعتمد على تقسيم إداري تقره الدول والحكومات.[٢]

وفي سياق تحسين المجتمعات وتعزيز قدراتها، تبرز أهمية التنمية المحلية كنهج يركز على الاستفادة من الموارد المتاحة وتحقيق التقدم المستدام، ويمكن تعريف "التنمية المحلية" على أنها: "هي العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية والجهود الحكومية، للإرتفاع بمستويات التجمعات المحلية والوحدات المحلية إقتصاديا وإجتماعيا وثقافيا وحضاريا، من منظور تحسين نوعية الحياة لسكان تلك التجمعات المحلية في أي مستوى من مستويات الإدارة المحلية في منظومة شاملة ومتكاملة.[٣]

وتعرف كذلك بأنها: "هي العملية التي تتظافر فيها جهود الأهالي مع جهود السلطات الحكومية لتحسين الظروف الإقتصادية والإجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية، والعمل على تكامل هذه المجتمعات في حياة الأمم وتمكينها من الإسهام كاملا في التقدم القومي".[٤]

ثالثا: تعريف التنمية المستدامة: بعد أن تناولنا تعريف كل من "التنمية" و"المحلية"، وصولاً إلى مفهوم "التنمية المحلية"، يحين الآن التوقف عند مفهوم "التنمية المستدامة"، إذ أنها في جوهرها تسعى إلى الارتقاء بجودة الحياة، غير أن هذا السعي قد يقود في حال غياب الإدارة الرشيدة إلى استنزاف الموارد الطبيعية.

---

[١]- محمد مزاري، ***إشكالية تمويل ميزانية البلدية وانعكاسها على التنمية المحلية، دراسة حالة بلدية جسر قسنطينة ٢٠٠٧-٢٠١١***، مذكرة ماجستير، (جامعة الجزائر ٠٣، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ٢٠١٣)، ص ٣٢.

[٢]- حيضر حنفري، ***تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق***، أطروحة دكتوراه، (جامعة الجزائر ٠٣، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، ٢٠١١)، ص ١٩.

[٣]- عبد المطلب عبد الحميد، ***التمويل المحلي للتنمية المحلية***، (الإسكندرية الدار الجامعية: طبع ونشر وتوزيع، ٢٠٠١)، ص ١٣.

[٤]- سامي محمد جابر وآخرون، ***علم اجتماع المجتمعات الجديدة***، (الإسكندرية ، دار االمعرفة الجامعية، ٢٠٠٠) ص ١٥.

ومن هنا برزت الاستدامة كحتمية تفرض نفسها لضمان استمرارية التنمية، مع الحفاظ على حق الأجيال القادمة في تلبية احتياجاتها دون المساس بمقدراتها.

تعددت التعاريف التي وُضعت للتنمية المستدامة من قبل العديد من المنظمات العالمية، إضافة إلى ما قدمه الباحثون والكتاب، حيث ركزت كل جهة على جوانب مختلفة وفقًا لاهتماماتها وأهدافها الخاصة، مما يعكس الطبيعة الشاملة والمتداخلة لهذا المفهوم. وفيما يلي سنحاول التعرض لبعض مفاهيم "التنمية المستدامة":

لغة: الإستدامة مأخوذة من استدامة الشيء، دام، يدوم، استدامة أي طلب دوامة.

إصطلاحا: ويقصد بها الدفع بشيء معين لأن يستمر (للإستمرار) لمدة طويلة من الوقت.[1]

كما تعرف أيضا على أنها: "عملية استمرار وبقاء وتوازن بين النواحي الإنسانية والإجتماعية والإقتصادية والبيئية وحسن إدارة الموارد الطبيعية".[2]

وقد جاء التعريف الرسمي لمفهوم "التنمية المستدامة" لأول مرة عبر تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية المعروف بعنوان مستقبلنا المشترك، والذي قُدم تحت إشراف غرو هارلن برونتلاند "Gro Harlen Brundtland" في عام ١٩٨٧، حيث عرفت التنمية المستدامة على أنها: "تلك التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتهم".

يعني هذا التعريف أن التنمية المستدامة تهدف إلى تحقيق التوازن بين تلبية احتياجات الأفراد والمجتمعات في الوقت الحاضر، مثل الغذاء والماء والتعليم والصحة، دون استنزاف الموارد الطبيعية أو الإضرار بالبيئة بطريقة تؤثر سلبًا على قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها.

بمعنى آخر، لا يجب أن يكون تحقيق الرفاهية اليوم على حساب الأجيال القادمة، بل يجب إدارة الموارد بطريقة تحافظ على استمراريتها، من خلال ممارسات مثل استخدام مصادر طاقة متجددة، الحد من التلوث وتشجيع أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامة.

كذلك تم تعريفها حسب المبدأ الثالث المقرر في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية الذي انعقد في ريو دي جانيرو سنة ١٩٩٢ بأنها: "ضرورة إنجاز الحق في التنمية، حيث تتحقق على نحو متساوي مع الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل".[3]

---

[1]- ابن منظور، ***لسان العرب*** ، ج ١٥، ، (بيروت لبنان، دار صادر ١٩٩٠)، ص ٣٤.

[2]- عبد العزيز قاسم محارب، ***التنمية المستدامة في ظل تحديات الواقع من منظور إسلامي***، (الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة، ٢٠١١)، ص ١٥٥.

[3]- غونتر هاندل، إعلان مؤتمر الأمم المتحدة بشأن البيئة البشرية (إعلان استوكهولم ١٩٧٢) وإعلان ريو بشأن البيئة والتنمية ١٩٩٢، منشورات الأمم المتحدة ٣، ٢٠١٢، ص ٦، على الموقع: ***https://www.un.Org\law\avl***، تاريخ الزيارة: ٢٠٢٥\١٢\١٤ على الساعة ١٧:٣٥ .

وحسب إحدى الدراسات لـ إدوارد باربيي "Eduard Barbey"، فالتنمية المستدامة هي: "التنمية التي تحقق التوازن بين النظام البيئي والاقتصادي والاجتماعي، وتساهم في تحقيق أقصى قدر من النمو في كل نظام من هذه الأنظمة الثلاثة، دون أن يؤثر التطور في أي نظام على الأنضمة الأخرى تأثيرا سلبيا".[١]

ويعرّف البنك الدولي التنمية المستدامة بأنها: "تلك العملية التي تهتم بتحقيق التكافؤ المتصل الذي يضمن إتاحة نفس الفرصة التنموية الحالية للأجيال القادمة، وذلك بضمان ثبات رأس المال الشامل أو زيادته المستمرة عبر الزمن".[٢]

لقد تعددت تعاريف التنمية المستدامة من مفكر إلى آخر حيث عرفها كل حسب الزاوية التي ينظر منها بأنها: "مشروع تنمية في كل مكان معين، وتشكل البلدية الهيئة الأساسية لتأمين التنمية المستدامة خاصة وإنها الهيكل الأقرب إلى المجتمع والأكثر جدارة لتلبية حاجاتهم".[٣]

التنمية المستدامة هي عملية تهدف إلى تحقيق توازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، من خلال استخدام الموارد المتاحة بطريقة مسؤولة تضمن تلبية احتياجات الحاضر دون الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها، وذلك عبر خطط وسياسات تراعي تحسين جودة الحياة، تعزيز العدالة الاجتماعية، والحفاظ على البيئة بشكل مستمر.

رابعا: مفهوم التنمية المحلية المستدامة: بعد أن تناولنا مفهومي التنمية المستدامة والتنمية المحلية، يمكننا الآن الانتقال إلى تعريف التنمية المحلية المستدامة، باعتبارها تمثل التقاء هذين المفهومين، وتعكس الجهود الرامية إلى تحقيق تنمية على المستوى المحلي وتراعي الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بشكل متوازن ومستدام، بحيث تعرف على أنها: "نتيجة تفاعل مجموعة من الأبعاد الاقتصادية والبيئية والثقافية في كل مشروع تنمية بمكان معين، وتشكل البلدية الهيئة الأساسية لتأمين التنمية المستدامة خاصة وأنها الهيكل الأقرب للمجتمع والأكثر جدارة لتلبية حاجاتهم".[٤]

يشير هذا المفهوم إلى أن التنمية المستدامة تقوم على تفاعل أبعاد اقتصادية وبيئية وثقافية، وتختلف باختلاف خصوصية المكان الذي تُنفذ فيه. وتُعد البلدية الفاعل الأساسي في تحقيق هذه التنمية، نظرًا لقربها

---

[١]- محمد صالح الشيخ، ***الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها***، (الإسكندرية مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، ط١، ، ٢٠٠٢)، ص ٩٣.

[٢]- زينب صالح الأشوح، التنمية المطردة والحفاظ على البيئة من المنظور العالمي والمصري، ***المجلة المصرية للتنمية والتخطيط***، م. ١٢، ع. ٠٢، (ديسمبر ٢٠٠٤)، ص ٩٧.

[٣]- محمد الناصر مشري، ***دراسة المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة -حالة ولاية تبسة-***، مذكرة الماجستير، (جامعة فرحات عباس سطيف، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية ٢٠٠٨-٢٠١١)، ص ٣٦.

[٤]- نفس المرجع، ص ٦٤.

من المواطنين وفهمها لاحتياجاتهم، مما يجعلها الأقدر على تنفيذ مشاريع تنموية متكاملة تستجيب للواقع المحلي.

وهناك من يعرفها على أنها: "استراتيجية لاستمرارية تنمية المجتمع تعمل على الربط بين الموارد المحلية والبيئة الخارجية، أي تنمية المجتمع من خلال موارده الذاتية والمواهب الفردية والعلاقات الاجتماعية مع مراعاة مبدأ العدالة بين الأجيال والاستمرارية".[1]

كما أن التنمية المحلية المستدامة هي تلك العملية التي يشترك فيها كل الناس في الحليات والدين حيث يأتون من كل القطاعات ويعملون سويا من أجل تحفيز النشاط الاقتصادي المحلي والذي ينتج عنه اقتصاد يتسم بالمرونة والاستدامة،[2] وكذا تكوين الوظائف الجديدة وتحسين نوعية الحياة للفرد والمجتمع بما فيها الفقراء والمهمشون مع المحافظة على البيئة.

التنمية المحلية المستدامة هي مجموعة من الجهود والأنشطة الموجهة نحو تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية داخل وحدة محلية (بلدية، دائرة، ولاية...)، من خلال استغلال الموارد المحلية بطريقة متوازنة، وبمشاركة فاعلة من مختلف الفاعلين المحليين (السلطات، المواطنين، المؤسسات...)، بهدف تحقيق تحسن ملموس في نوعية الحياة على المستوى المحلي، مع مراعاة استمرارية هذه التحسينات عبر الزمن، ويتم قياسها بمؤشرات مثل خلق فرص العمل، تحسين الخدمات الأساسية، الحفاظ على البيئة، وتعزيز المشاركة المجتمعية.

المطلب الثاني: أهداف التنمية المحلية المستدامة وأبعادها

تسعى التنمية المحلية المستدامة إلى تحقيق توازن فعال بين متطلبات الحاضر وحقوق الأجيال القادمة، من خلال التركيز على أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ويهدف هذا التوجه التنموي إلى تلبية احتياجات المجتمعات المحلية بشكل متكامل يضمن الاستمرارية والتكافؤ، وفي هذا المطلب سيتم تسليط الضوء على أبرز أهداف التنمية المحلية المستدامة مع استعراض الأبعاد التي ترتكز عليها.

أولا: أهداف التنمية المحلية المستدامة: تسعى كل منطقة إلى تحسين مستوى المعيشة لسكانها من خلال تطوير الخدمات ودعم الاقتصاد وحماية البيئة، لكن تحقيق هذا التقدم لا يكون عشوائيا، بل يحتاج إلى خطة واضحة تضمن استمرار التنمية دون استنزاف الموارد أو إهمال احتياجات الأجيال القادمة ويمكن

[1]– محمد سليماني، علي بايزيد، أهمية الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، ***مجلة الاقتصاد و التنمية***، م. ١١، ع. ٠٣، (جوان ٢٠١٥)، ص ١٨٠.

[2]– خير الدين معطى الله، خديجة عزوزي، السياحة كاستراتيجية التنمية محلية مستدامة في الجزائر، ***الملتقى الوطني حول التنمية السياحية وعلاقاتها بالتنمية المحلية والمجتمعية*** (الجزائر، جامعة الطارف يومي ٠٥-٠٦ ماي ٢٠١٤)، ص ٠٩.

تصنيف أهداف التنمية المحلية المستدامة إلى أهداف إقتصادية وأهداف إجتماعية وأهداف بيئية نتناولها فيما يلي:

١- **الأهداف الإجتماعية:** تهدف التنمية المحلية المستدامة في منظورها الإجتماعي إلى إحداث تغييرات على الصعيد الاجتماعي، وذلك من خلال إشباع الحاجات الأساسية للأفراد ورفع مستوى المعيشة بكل الطرق والأساليب التى يقرها النظام الإجتماعي، وذلك من خلال تسخير جميع الموارد والإمكانيات المتاحة لخدمة الفرد وحمايته، وكذا السعي للقضاء على الفقر والتشرد وإزالة الفوارق الإجتماعية الشائعة للوصول بالفرد إلى أرقي المستويات.[١]

كما تسعى التنمية المحلية المستدامة إلى محاربة كل أشكال الفساد والإنحراف والبيروقراطية التي تعطل وتعيق قيام المشاريع الإقتصادية والإجتماعية والثقافية، من خلال التوزيع العادل للدخل المحلي وعدم حصول الفوارق والطبقات وكذا العمل على وضع إطار قانوني يهدف إلى تنظيم العلاقات بين الفئات المكونة للمجتمع الواحد، هذا من ناحية،[٢] ومن ناحية أخرى تعمل على تحقيق العدالة الإجتماعية بين الجماعات على مختلف المستويات لتحقيق سبل المشاركة الإجتماعية والرفاهية داخل المجتمع.[٣]

٢- **أهداف اقتصادية:** إن التنمية المحلية المستدامة تهدف إلى تقليص الفجوة الإقتصادية بين المناطق الحضارية والريفية، وخلق مجال تعاوني وتكاملي بين القطاعات من أجل تسخير جميع الإقتصاديات المحلية لخدمة الإقتصاد الوطني، والعمل على رفع قيمة ناتجها المحلي الذي يساهم بطريقة مباشرة في رفع الناتج الوطني الإجمالى وزيادة معدلات الإنتاجية الزراعية من أجل تحقيق الأمن الغذائي والمحلي والوطني.

كما نجد أنها تهدف إلى خلق نظام اقتصادي محلي مستقل عن المركز يستمد قوة اقتصاده من الخصائص التي تميزه والتي تسمح له بإعطاء إضافة في المجال الذي يناسب خصوصيته من أجل إعطاء دفعة حقيقية للإقتصاد الوطني بغية تحقيق متطلبات التنمية الوطنية المستدامة أو الشاملة المتوازنة.[٤]

٣- **أهداف بيئية:** تندرج البيئة ومتطلبات حمايتها ضمن أولويات التنمية المحلية المستدامة على عكس التنمية المحلية التي كانت تهمل الجانب البيئي ولا تأخذه بعين الإعتبار ضمن قراراتها وسياساتها، فالتنمية

---

[١]- عبد العزيز عجمية وآخرون، ***مقدمة في التنمية والتخطيط***، (لبنان: دار النهضة العربية، ١٩٨٣)، ص ٤٩.

[٢]- محمد الناصر مشري، مرجع سابق، ص ٦٣.

[٣]-أحمد مصطفى خاطر، ***تنمية المجتمعات المحلية نموذج المشاركة في إطار ثقافة المجتمع***، (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، ١٩٩٥)، ص ٢١٢.

[٤]- محمد الناصر مشري، مرجع سابق، ص ٧٥.

المحلية المستدامة تسعى إلى ضمان الحماية الكافية الطبيعية والنظم الأيكولوجية والتجمعات المحلية،[1] حيث أن الموارد الطبيعية التي تعتبر أحد الأصول الرأس المالية التي تلعب دورا كبيرا في إدرار الفوائد المستدامة والتي باتت تتعرض إلى الكثير من الإهمال بسبب الإفراط في الحصاد والتلوث والإقحام الغير ملائم للنباتات والحيوانات الأجنبية.

إن حماية المحيط يتطلب خلق إدارة رشيدة تعمل على عقلنة استغلال وحماية هذه الموارد من خلال زيادة الوعي بالأخطار والتهديدات التي تمس البيئة، وتعزيز القدرات على تقييم ودراسة التنوعات البيولوجية على الصعيد المحلي، وإتخاذ الإجراءات المناسبة على الصعيد الوطني لتحسين القدرات المالية والإدارية والفنية المخصصة للعمل البيئي، وتعزيز دور الأجهزة المسؤولة عن التحقق البيئي ومراقبة معايير الجوددة ومتابعتها بصفة مستمرة وتحسين الأوضاع المعلوماتية البيئية، وزيادة حصول المواطن على المعلومات البيئية من أجل زيادة المشاركة الشعبية في الإدارة الفعالة لشؤون البيئية.[2]

حيث تهتم التنمية المحلية المستدامة بالجانب البيئي وتسعى لحماية الموارد الطبيعية باعتبارها أحد الأصول المهمة التي تساهم في استدامة التنمية، على عكس التنمية المحلية التقليدية التي لم تكن تأخذ البيئة في الحسبان، وتعمل التنمية المستدامة على الحفاظ على النظم الأيكولوجية والتنوع البيولوجي من خلال إدارة رشيدة تقلل من الاستغلال المفرط للموارد وتحد من التلوث، وتمنع إدخال أنواع نباتية أو حيوانية قد تضر بالتوازن البيئي، كما تسعى إلى تعزيز الوعي المجتمعي بالمخاطر البيئية، وتحسين القدرات الفنية والإدارية لضمان استدامة العمل البيئي. بالإضافة إلى ذلك، فإنها تركز على تطوير آليات المراقبة جودة البيئة، وزيادة الشفافية في توفير المعلومات البيئية للمواطنين، مما يساعد في تعزيز مشاركتهم في القرارات البيئية وضمان إدارة فعالة للمحيط البيئي.

وهنالك أهداف أخرى تسعى إليها التنمية المحلية المستدامة، يمكن إجمالها فيما يلي:

* **أهداف الإنجاز:** وتشمل كل ما تحققه التنمية المحلية من منجزات مادية.

---

[1]- سهام عبد الكرمي، حماية البيئة مطلب استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة: دراسة حالة الجائر، ***مداخلة ضمن الملتقى الوطني الثالث حول التنمية والحماية المستدامة في البعد البيئي***، (جمعية الأنوار للأنشطة العلمية والثقافية، المركز الجامعي بالمدية، ٣-٤ مارس ٢٠٠٨)، ص ٥.

[2]- محمد سمير مصطفى، استراتيجية التنمية المستدامة مقارنة نظرية وتطبيقية، المجلد الأول، الفصل ٠٢، ***الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة ECOSS ناشرون اليونسكو***، (الأكاديمية العربية للعلوم، بريوت، ٢٠٠٦)، ص ٤٥٦- ٤٥٧.

* **أهداف معنوية:** والتي تشمل كل المتغيرات السلوكية والمعرفية والمهارية التي تطرأ على أفراد المجتمع أثناء ممارستهم وقيادتهم لعملية التنمية.[1]

ثانيا: أبعاد التنمية المحلية المستدامة: تتكوّن التنمية المستدامة من ثلاثة أبعاد مترابطة ومتكاملة، تعمل في إطار تفاعلي يقوم على ضبط وترشيد استخدام الموارد، تتمثل فيما يلي:

البعد الاقتصادي: تراعي التنمية المحلية البعد الاقتصادي من أجل تنمية الإقليم المحلي اقتصاديا، و ذلك عن طريق البحث عن القطاع أو القطاعات الاقتصادية، و التي يمكن أن تتميز بها المنطقة، سواء عن طريق النشاط الزراعي أو الصناعي أو الحرفي، ولهذا تجد أن المنطقة التي تحدد مميزاتها مسبقا تكون قادرة على النهوض بالنشاط الاقتصادي المناسب لها، من أجل توفير فائض القيمة عن طريق المنتوجات المتحققة بالإضافة إلى ذلك يمكن لها أن تدمج أفراد المجتمع الباحثين عن فرص العمل في النشاط الاقتصادي، و لهذا تصبح التنمية المحلية تحقق البعد الاقتصادي عن طريق امتصاص البطالة من جهة، وعن طريق توفير المنتوجات الاقتصادية التي تتميز بها المنطقة من جهة أخرى، سواء للاستهلاك المحلي أو للتوزيع إلى الأقاليم الأخرى، وكذلك تعتمد التنمية المحلية على بناء الهياكل القاعدية المحلية، من الطرقات و المستشفيات.[2]

البعد الاجتماعي: يركز هذا البعد للتنمية المحلية على أن الإنسان يشكل جوهر التنمية و هدفها النهائي من خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعية، ومكافحة الفقر وتوفير الخدمات الاجتماعية الجميع أفراد المجتمع، بالإضافة إلى ضمان الديمقراطية من خلال الشعوب في اتخاذ القرار بكل شفافية، و لهذا بحد أن البعد الاجتماعي للتنمية المحلية يمثل حجر الزاوية لأن توفير الحياة الاجتماعية المنظورة من شأنها أن تدمج كل طاقات المجتمع التطوير الثروة و زيادة القيمة المضافة، وعليه تجد أن تسخير التنمية المحلية في جمعة المجتمع يمكنها أن تقدم لنا مجتمع يتصف بالنيل و ينبذ الجريمة و محبا لوطنه، و هناك ميادين أخرى تشمل التنمية المحلية لها علاقة وطيدة بالبعد الاجتماعي مثل التعليم والصحة و الأمن.[3]

---

[1]– سعيد مصطفى، محمد أخضر، التنمية المحلية المستدامة وفعالية الأفكار: مقاربة تأصلية من منظور فكر مالك بن نبي رحمه الله، ***مجلة الفكر***، م. ١٣، ع. ٢، (جانفي ٢٠١٨،) ص ٩٤–٩٥.

[2] أحمد غربي، أبعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر، ***مجلة البحوث والدراسات العلمية***، ع. ٠٤، جامعة المدية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير،(اكتوبر ٢٠٢٠) ، ص ٤٣.

[3]خالد بن جلول، آليات تفعيل الموارد الثانية البلديات للدفع بالنسبة المحلية في الجزائر، ***ورقة بحث مقدمة للملتقى الوطني حول آليات تمويل برامج التنمية المحلية بين محدودية الموارد ورهنات التمويل الذاتي في إطار الوضائف الجديدة للبلديات***، (جامعة ١٨ ماي ٤٥،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسير ، ٦ و ٧ نوفمبر ٢٠١٨) ، ص ٠٤.

البعد البيئي: إن تدهور الوضع البيئي على المستوى العالمي، ممثلا بالاحتباس الحراري و فقدان طبقة الأوزون و نقص المساحات الخضراء و اتساع نطاق التصحر وما إلى ذلك من مشاكل تتعدى الحدود الجغرافية للدول و الدعوة إلى دمج البعد البيئي في التخطيط الإنمائي الدون العالم، وعلى ذلك عقدت الأمم المتحدة مؤتمر حول البيئة و التنمية في " زيوديجانيرو بالبرازيل سنة ١٩٩٢ و من أهداف المؤتمر الرئيسية الدعوة إلى دمج الاهتمامات الاقتصادية والاجتماعية ومن أهم المسائل التي تطرق لها المؤتمر هي وضع وتقييد استراتيجيات و إجراءات التحقيق تنمية مستدامة.[١]

تترجم أبعاد التنمية المحلية الثلاثة (الإقتصادي، الإجتماعي، البيئي) في الواقع من خلال مجموعة من السياسات والممارسات الميدانية المتكاملة ففي البعد الاقتصادي، يُعمل على تنشيط القدرات الإنتاجية للإقليم عبر دعم القطاعات المحلية كالفلاحة والصناعة والحرف، مع تحسين البنية التحتية الضرورية لرفع جاذبية الاستثمار وتوفير مناصب الشغل. أما البعد الاجتماعي، فيتجلى في تعزيز العدالة الإجتماعية من خلال توفير التعليم، الصحة، السكن، وضمان مشاركة المواطنين في اتخاذ القرار، في حين يُجسد البعد البيئي عبر إدماج حماية البيئة في التخطيط المحلي، والتقليل من التلوث، والحفاظ على الموارد الطبيعية، بهدف ضمان استمرارية التنمية للأجيال القادمة. إن هذا التكامل بين الأبعاد الثلاثة هو ما يمنح التنمية المحلية طابعها المستدام ويجعلها قادرة على الاستجابة لحاجات المجتمع والبيئة والاقتصاد في أن واحد وهذا مايترجمه الشكل أدناه:

[١] المرجع نفسه ، ص٠٤

الشكل رقم ٠٤: أبعاد التنمية المحلية المستدامة

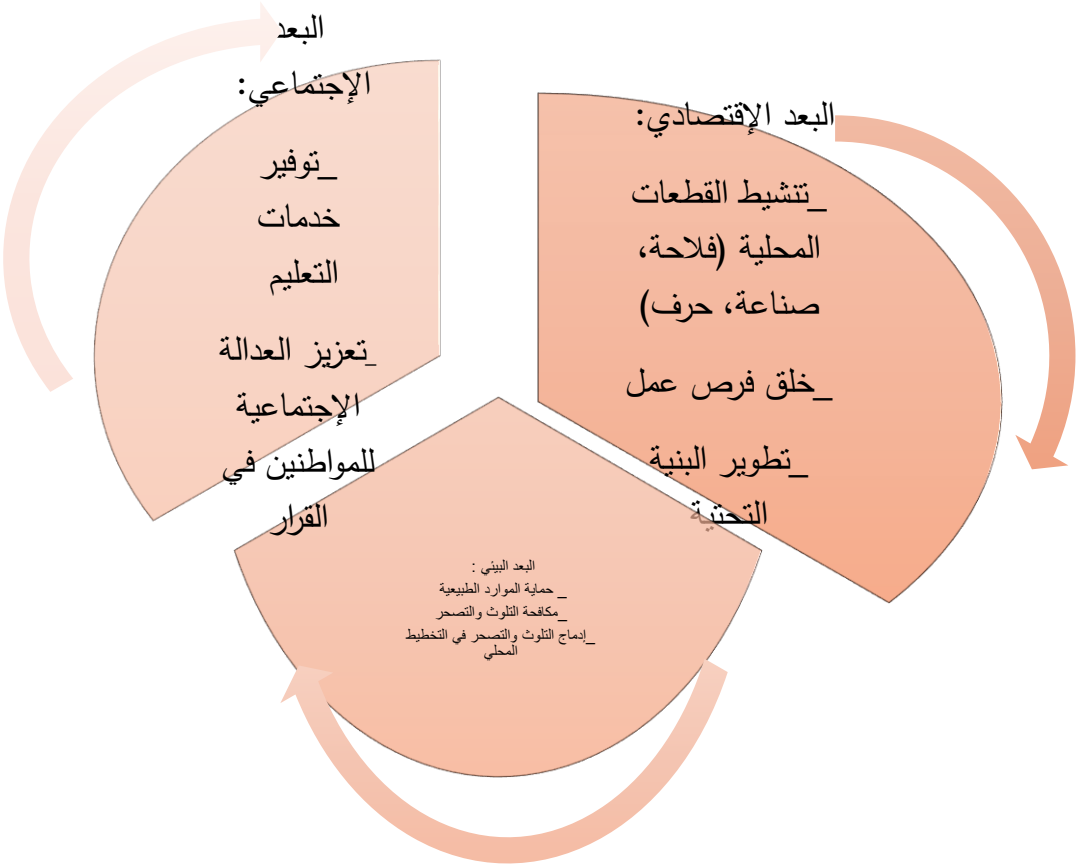

المصدر: من إعداد الطالبة

المطلب الثالث: مؤشرات قياس التنمية المحلية المستدامة

تمثل مؤشرات قياس التنمية المحلية المستدامة أداة أساسية لتقييم مدى تحقق الأهداف وضمان استمراريتها، إذ تعكس مستوى التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية داخل المجتمعات المحلية، وبناءً على ذلك، يتم قياس استدامة التنمية بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات، سيتم عرضها فيما يلي:[1]

١- المؤشرات الاقتصادية:

أ- التعاون الدولي لتعجيل التنمية المحلية المستدامة:

- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.
- حصة الاستثمار الثابت الإجمالي في الناتج المحلي الإجمالي.
- صادرات السلع والخدمات/ واردات السلع والخدمات.

ب- تغير أنماط الإستهلاك:

- نصيب الفرد من استهلاك الطاقة.

ج- الموارد والآليات المالية:

- رصيد االحساب التجاري بوصفه نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي
- الدين/ الناتج المحلي الإجمالي
- مجموعة المساعدات الإغاثية الرمسية والمقدمة، أو املتلقات.

٢- المؤشرات الاجتماعية:

أ- مكافحة الفقر:

- معدل البطالة.
- مؤشر الفقر البشري.
- عدد السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر.

ب- الديناميكية الدميوغرافية والإستدامة:

- معدل النمو السكاني.

ج- تعزيز التعليم والوعي العام والتدريب:

- معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين البالغين.
- النسبة الإجمالية للإلتحاق بالمدارس الثانوية.

من هنا يقوم مؤشر التنمية المحلية المستدامة بقياس مستويات التنمية التي تتمتع بها كل محافظة من المحافظات الأردنية، وذلك وفق مجموعة من المؤشرات الفرعية التي تندرج تحت خمس محاور رئيسية هي:

[1]- محمد سميري مصطفى، مرجع سابق، ص ٤٥٦-٤٥٧.

١. محور الأنشطة الاقتصادية يقيم بيئة العمل، ومستويات تركز الأنشطة الاقتصادية، وإنتاجية الأفراد والمنشآت.
٢. محور التعليم يقيس المستوى التعليمي العام في المحافظة، واستمرارية التحاق الأفراد بالتعليم، وحصولهم على هذا الحق بعدالة.
٣. محور الصحة يعبر عن القدرة الاستيعابية للقطاع الصحي، ومدى تغطيته للأفراد وجودة خدماته.
٤. محور البنية التحتية يعبر عن مدى توفر خدمات البنية التحتية من مياه وصرف صحي، وطرق، بالإضافة إلى مرافق النقل العام والسلامة العامة.
٥. محور الوضع الاجتماعي يقيس الوضع المعيشي للأفراد ومستوى ارتياحهم العام
٦. وتتضمن تلك المحاور ١٩ مؤشراً فرعياً يتعلق بالغاية الرئيسية لكل محور ويتم تجميع بيانات هذه المؤشرات باستخدام منهجية علمية وفقاً لأوزان نسبية متساوية، وذلك من أجل الوصول الى درجة واحدة تمثل المؤشر العام لكل محافظة تتراوح الدراجات ما بين(٠-١٠٠ نقطة) والذي يساهم بدوره في تحديد الحاجة التنموية للمحافظة

ويعتير التنمية المحلية مؤشر مركب حيث يرصد مستوى التنمية المحلية في ات، ويوفر أداة مناسبة للمقارنة بينها. ويتم احتساب مستوى التنمية للمحافظة وفق مزيج من ١٩ مؤشر فرعي بحيث يتم تجميع نتائجها خلال سنة معينة في قيم موحدة تتراوح ما بين ٠ نقطة (الأضعف)، و ١٠٠ نقطة (الأفضل) باستخدام طريقة(Min Max Value Method) ، ومن ثم تجميع تلك القيم الموحدة من أجل احتساب وقد تم الاعتماد على قواعد البيانات الرسمية لتجميع المؤشرات الفرعية، وهي من. دائرة الإحصاءات العامة، والمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، ووزارة التعليم، ووزارة الصحة، ومديرية الأمن العام، وبحسب آخر تحديث متوفر للمؤشرات المشمولة.[١]

المطلب الرابع: معوقات ومقومات تجسيد تنمية محلية مستدامة

تواجه التنمية المحلية المستدامة مجموعة من التحديات التي قد تعيق تنفيذها بفعالية، في الوقت الذي يوجد فيه العديد من العوامل التي يمكن أن تسهم في تعزيز هذه العملية، ويتناول هذا المطلب دراسة المعوقات التي قد تحد من تحقيق التنمية المحلية المستدامة، بالإضافة إلى المقومات التي تساهم في تجسيدها بنجاح على أرض الواقع.

[١] منتدى الاستراتيجيات الأردني، "منهجية مؤشر التنمية المحلية المستدامة ٢٠٢٣"، ص ٢، أنضر إلى الرابط:
https://jsf.org/uploads/منهجية%٢٠المؤشر.a=language?pdf

أولا: معوقات تجسيد تنمية محلية مستدامة: هناك مجموعة من المعوقات التي تحد من تحقيق التنمية المحلية المستدامة، نذكر منها:[1]

– المشاكل الاجتماعية، من بينها مشكلة الفقر الذي هو أساس لكثير من المعضلات الصحية والأزمات النفسية والأخلاقية، البطالة، الأمية.

– تزايد السكان بنسبة مذهلة مع الإستمرار في الهجرة من الريف إلى المدن الحضارية مما يؤدي إلى انعكاسات سلبية على الجانب الإيكولوجي، إلى جانب التأثير على المرافق والخدمات وتلوث الهواء وتراكم النفايات وتطهري المياه.

– ظاهرة الجفاف والتصحر الذي تشهده معظم مناطق الدول النامية.

– تراجع نسبة موارد المياه وتلوثها، مع انخفاض استغلال الأراضي الزراعية نتيجة تحويلها إلى مناطق عمرانية، إلى جانب عدم التوسع في استخدام الطاقات المتجددة.

– مشكل التمويل المحلي، حيث نجد أن هناك نقص كبير في مصادر التمويل المحلية الداخلية من خلال تعدد الضرائب والرسوم الجبائية وصعوبة التحصيل بسبب التهرب الضريبي ونقص الرقابة والمعلومات الاقتصادية.[2]

– غياب التجسيد الفعلي لمبدأ اللامركزية في إتخاذ القرارات في الإدارة المحلية، وتعدد المجلات والمهام الموكلة إليها.

– البيروقراطية التي تعيق قيام المشاريع التنموية، بالإضافة إلى العجز في الكفاءة الإدارية المؤهلة والمدربة على تحمل المسؤوليات وضمان عمليات التنمية.

– ضعف المشاركة الفعالة التي تساهم في وضع وتنفيذ الإستراتجيات الخاصة بالتنمية المحلية المستدامة.

– الأثار السلبية للعولمة التي تحد من مسار التنمية.

– عدم الإستقرار والأمن اللذان يعتبران أساس السلام والعيش.

ثانيا: مقومات تجسيد التنمية المحلية المستدامة: لقد سعت المجتمعات بشكل دائم إلى تحقيق تنمية محلية تضمن استدامة الموارد وتحسين جودة الحياة، غير أن تجسيد هذه التنمية يتطلب مقومات أساسية تضمن استمراريتها وفعاليتها في مواجهة التحديات المتجددة من بينها:

---

[1]– عمر شريف، الطاقة الشمسية وحماية البيئة كإستراتجية لتحقيق التنمية المستدامة، ***الملتقى الوطني الخامس حول اقتصاد البيئة والتنمية المستدامة***،(كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قالمة، ٢١\٢٢ أكتوبر٢٠٠٨) ، ص ٢٣٠.

[2]– عبد الرزاق الشيخلي، ***الإدارة المحلية***، (عمان، سيرة للنشر، ٢٠٠١)، ص ٢٠.

١- الإدارة المحلية: تعمل الإدارة المحلية على رفع معدلات التنمية القومية من خلال التحسين من معدلات التنمية المحلية المستدامة في المجتمع المحلي الذي تنوب عنه، وذلك من خلال:[١]

- ضمان عدالة توزيع الخدمات الضرورية الأساسية وعدالة توزيع التمويل، بناءً على تخطيط علمي سليم تشارك فيه.
- ربط الحكومة المركزية بالقاعدة الجماهرية، فالإدارة المحلية هي المرآة الحقيقية للحكومة أمام الجماهير.
- تحقيق المزيد من التنمية في كافة المجلات وعلى جميع المستويات بهدف الوصول إلى التنمية المحلية المستدامة، وبالتالي المسامهة في الإرتقاء بمعدلات التنمية القومية.
- الإشراف على وضع استراتجيات تعالج موضوع التنمية الحضارية والتنمية الريفية.
- تسيير المخاطر المرتبطة بالكوارث الطبيعية.
- الإشراف على توفير الخدمات الحضارية والريفية للمجتمعات المحلية وتسيير النفايات الحضارية.

٢- التخطيط المحلي وضرورة التكامل بين أجهزته من أجل تحقيق التنمية المحلية المستدامة: التخطيط المحلي هو عبارة عن إطار ينظم جهود الإدارة المحلية في اتجاه تعزيز اللامركزية وتكريس الإصلاحات الإدارية والمالية لتحسين أداء المحافظات والبلديات، وكذلك مجهودات وزارات الإشراف القطاعي الأخرى، وهو بمثابة الإطار المعزز لخدمات النفع العام، حيث يحدد خصائص المستقبل للمجتمع المحلي في المدينة المعينة ويعزز من حس المكان في خلق فرص العمل المنتج والتخطيط للتطوير العمراني واستخدامات الأراضي وتحقيق الإدماج الإجتماعي لجميع الشرائح في التجمعات المحلية والمناطق الأقل نموًا، من خلال تنفيذ تنمية متوازنة ومن خلال برامج استهدافية للجهات المحتاجة داخل المحليات، لجعل المستقر البشري ملائم للعيش وجدير بخلق بيئة تفاعلية ثرية ومثمرة تزيد من فخر المواطنين وإعتزازهم بالمكان.[٢]

٣- المشاركة الشعبية: من المقومات الأخرى التي تلعب دورا كبيرا في تجسيد التنمية المحلية المستدامة نجد المشاركة الشعبية، التي تعرف بأنها: "الجهود المنظمة التي يقوم بها سكان مجتمع ما، بغرض تحديد أهداف يحتاج إليها مجتمعهم، وتنظيم أنفسهم بالعمل المشترك لتحقيق تلك الأهداف".[٣]

وبالتالي فإنها تمثل جهود المواطنين المحليين من أفراد وجماعات للإرتقاء بوحدتهم المحلية، من خلال العمل مع السلطات المحلية لتحديد احتياجاتهم وأولوياتهم وكيفية الوصول لهذه احتياجات، فالمشاركة

---

[١]- محمد سعودي، ***أثر برامج دعم النمو على التنمية المحلية في الجزائر: دراسة حالة ولاية المدية***، مذكرة ماجستير غير منشورة، (جامعة الشلف، الجزائر، ٢٠٠٦)، ص ٢٠.

[٢]- محمد ناصر مشري، **دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة: حالة ولاية تبسة**، (مذكرة ماجستير، اسرتاتيجية المؤسسة للتنمية المستدامة جامعة فرحات عباس، سطيف، ٢٠٠٨-٢٠١١)، ص ٧.

[٣]- محمد ناصر مشري، المرجع نفسه، ص ١٧٩.

الشعبية ضرورية لتحقيق التنمية المستدامة، ولا يتحقق ذلك إلا من خلال المشاركة الفعالة والفعلية في إعداد وتنفيذ ومراقبة وتوجيه البرامج والخطط التي تهدف إلى تحقيق التنمية.

كما يجب على السلطة المحلية السماح بإنشاء الجمعيات المدنية وفسح المجال أمامها للمساهة في خدمة المجتمع ومراقبة تنفيذ المشاريع وتوفير أطر المشاركة، عبر جمعيات الأحياء والمجالس المدينة التي تعتبر كدعامة لقرارات الجماعات المحلية، وكوسيلة لتحديث الإقتراحات وترشيد القرارات ودمج متطلبات واحتياجات المجتمع المحلي، ضمن مخططات وسياسات واستراتيجيات تحقيق متطلبات التنمية المحلية والقومية.[١]

٤- التمويل المحلي: إن التمويل يعتبر من أهم المقومات والمرتكزات التي تقوم عليها التنمية بصفة عامة، وعصب الحياة الذي تقف عنده التنمية المحلية المستدامة، فالتمويل المحلي هو عبارة عن كل الموارد المالية المحلية المتاحة والتي يمكن توافرها من المصادر الداخلية والتي تجسدها الضرائب المحلية التي تعتبر أهم أداة من أدوات التحصيل في التمويل الداخلي.

وهي عبارة عن الأموال التي تحصلها المجالس المحلية من الرعايا والمقيمين في نطاقها لتحقيق منفعة عامة تصب في أهداف ومبتغيات التنمية المحلية المستدامة ولتغطية احتياجاتها المالية، ونجد أيضا الرسوم المحلية التي تعبر عن مبلغ من المال تحدده الدولة ويدفعه الفرد، كلما تؤدى إليه خدمة معينة كل مرة تعود عليه بفائدة وبنفع خاص.

والفرق بين الرسم والضريبة، هو أن الضريبة لابد وأن تفرض بقانون، أما الرسوم المحلية لابد أن تكون بقرار من الوزير المختص أو مجلس الوزراء، يحدد فيه أسس وإجراءات إقرار وحساب الرسوم ذات الطابع المحلي، وطريقة التظلم منها وإجراءات رفعها وتخفيضها.[٢]

المبحث الثالث: العلاقة بين المؤسسات الناشئة والتنمية المحلية المستدامة

تعتبر المؤسسات الناشئة من العوامل الحيوية التي تساهم في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، حيث تلعب دورًا مهمًا في تعزيز الابتكار وخلق فرص العمل، فضلا عن تحسين الخدمات المحلية، وبهذا سنتناول في هذا المبحث طبيعة العلاقة بين المؤسسات الناشئة والتنمية المحلية المستدامة، من خلال المطلب الأول الذي يناقش مساهمة هذه المؤسسات في تحقيق الأهداف الاقتصادية للتنمية المحلية المستدامة، والمطلب الثاني الذي يتناول مساهمتها في تحقيق الأهداف الاجتماعية، بينما يتطرق المطلب الثالث لمساهمتها في تحقيق الأهداف البيئية لهذه التنمية المحلية المستدامة.

المطلب الأول: مساهمة المؤسسات الناشئة في تحقيق الأهداف الإقتصادية للتنمية المحلية المستدامة

[١]- نفس المرجع، ص ٨٢.

[٢]- منال محمود طلعت، ***الموارد البشرية وتنمية المجتمع المحلي***، (القاهرة، المكتب الجامعي الحديث، ٢٠٠٣)، ص ٢٠٣.

أصبحت المؤسسات الناشئة عنصرًا فاعلا في دعم التنمية المحلية المستدامة، مستفيدة من قدرتها على الابتكار والاستجابة لاحتياجات المجتمع من خلال توفير فرص العمل وتعزيز ريادة الأعمال، وكذلك مساهمتها في تحفيز النمو المحلي واستغلال الموارد بكفاءة، فعلى مستوى البعد الاقتصادي تساهم المؤسسات الناشئة في:

- **زيادة الناتج المحلي:** تتضح أهمية الدور الإستراتيجي الذي تلعبه المؤسسات الناشئة في تحقيق التطور الإقتصادي للدول من خلال المساهمة في تكوين الناتج المحلي وذلك من خلال عملها على توفير السلع والخدمات سواء للمستهلك النهائي أو الوسيط، مما يزيد من الدخل الوطني للدولة، كما أنها تحقق إرتفاعا في المعدلات الإنتاجية لعوامل الإنتاج التي تمثل مناخا مناسبا للتجديد والإبتكار، مما يرفع من استخدامها مقارنة مع العمل الوظيفي الحكومي العام، كما أن إنتاجية العامل في هذه المؤسسات تشهد تحسناً مستمرًا، إضافة إلى مساهمتها في الحد من الإسراف والهدر على المستوى الوطني، وتؤدي هذه العوامل مجتمعة إلى زيادة حجم الناتج المحلي وتنوعه بشموله العديد من المنتجات البديلة أو المكملة.[1]

وتلعب المؤسسات الناشئة دورًا حيويًا في تعزيز التنمية المحلية المستدامة اقتصاديًا، إذ تُسهم في رفع الناتج المحلي الإجمالي عبر تقديم سلع وخدمات تزيد من الدخل الوطني وتنشط الحركة الاقتصادية المحلية. كما يؤدي الاستخدام الأمثل لعوامل الإنتاج إلى ارتفاع معدلات الإنتاجية، مما يخلق مناخًا ملائمًا للابتكار والتجديد.

وبفضل نماذج الإنتاج المرنة التي تعتمدها هذه المؤسسات، تتوفر فرص عمل متنوعة تتجاوز الوظائف التقليدية في القطاع الحكومي، مما يُقلل من نسب البطالة ويعزز من التوظيف المحلي. علاوة على ذلك، يساعد تحسين كفاءة استغلال الموارد وتقليل الإسراف في تنويع الاقتصاد من خلال تقديم منتجات بديلة أو مكملة، مما يدعم قدرة الاقتصاد المحلي على مقاومة التقلبات والتحديات المستقبلية.

- **معالجة بعض الإختلالات الاقتصادية:** تعمل المؤسسات الناشئة على معالجة الإختلال في انخفاض معدلات الإدخار والإستثمار، نظرا لإنخفاض تكلفة إنشائها مقارنة مع غيرها من الشركات، كما تساهم في علاج اختلال ميزان المدفوعات من خلال تصنيع السلع المحلية بدلا من استرادها.
- **خلق فرص عمل وإيجاد أسواق جديدة:** هذا الجانب يعزز الاقتصاد المحلي من خلال زيادة التوظيف وتحريك النشاط التجاري، وعندما ينتمي المؤسسين للقطاع الخاص في مجالات مثل الصناعة والخدمات، فإنهم يوفرون فرص عمل حقيقية، مما يؤدي إلى تحسين مستوى الدخل وزيادة القدرة الشرائية للأفراد، كما

[1]- صورية بوطرفة، نجوي نصرة، دور المؤسسات الناشئة في تحقيق التنمية المستدامة -حالة الجزائر-، ***مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة***، ع. ٠١، م. ٠٥، (مارس ٢٠٢٢)، ص٩٧٧.

أن استغلال الفرص في السوق يساعد على توسيع قاعدة العملاء، مما يساهم في تنشيط الدورة الاقتصادية وتعزيز الطلب والعرض داخل السوق، وهو ما يدعم التنمية الاقتصادية المستدامة.[1]

وتعتبر المؤسسات الناشئة حاليا قوة هامة يعول عليها في تحريك عجلة التنمية سواء في الدول المتقدمة أو النامية، وذلك لقيامها على الإبداع والابتكار وسرعة النمو، إلى جانب قدرتها على خلق قيمة مضافة في وقت وجيز، فهي تتميز بسهولة الإنشاء وقدرة التأقلم مع المنافسين في السوق وسرعة تسويق منتجاتها وخدماتها، لذلك أصبح الإعتماد عليها ضروريا للتخفيف من الأزمات الاقتصادية والإجتماعية التي تعيشها الكثير من دول العالم.

ولعل أهم ما تقدمه المؤسسات الناشئة للإقتصاديات المحلية والإقليمية هو خلق الثروة وتحقيق عوائد ضخمة بسبب منتجاتها الجديدة والفريدة في الأسواق، نظرا لاعتمادها على التكنولوجيات الحديثة في عملية الإنتاج، وكذلك بسبب قدرتها على الدخول في مرحلة الإنتاج مقارنة مع الشركات الكبرى التي تتطلب سنوات من الإنشاء في بعض الأحيان.

فدخول المؤسسات الناشئة في مرحلة الإنتاج وتحقيق عوائد مرتفعة يؤهلها لأن تفكر في عملية التوسع، وهو ما يتطلب يد عاملة إضافية، وبالتالي فهي بذلك تساهم في خفض معدلات البطالة محليا وزيادة الإنفاق المجتمعي وبالتالي تساهم في دفع عجله التنمية المحلية.

كما أن المؤسسات الناشئة تساهم في خلق الثروة وتحقيق عوائد ضخمة، بفضل اعتمادها على التكنولوجيا الحديثة والابتكار في المنتجات، هذه العوائد لا تعزز الاقتصاد المحلي فقط، بل تضمن استدامة النمو الاقتصادي من خلال إعادة استثمار الأرباح في تطوير المشاريع، مما يؤدي إلى استمرارية النشاط الاقتصادي.

علاوة على ذلك، فإن سرعة دخول المؤسسات الناشئة إلى مرحلة الإنتاج مقارنة بالشركات الكبرى تساهم في تسريع عجلة التنمية، كما أنها تعزز المرونة الاقتصادية، فبدلا من انتظار سنوات لإنشاء شركات تقليدية، تستطيع المؤسسات الناشئة توفير حلول سريعة ومستدامة للأسواق المحلية، مما يقلل من التقلبات الإقتصادية ويضمن استقرارًا طويل الأمد.

أما بالنسبة للتوسع، فإن الحاجة إلى يد عاملة إضافية لا تعني فقط خفض معدلات البطالة، بل تساهم في خلق وظائف مستدامة تعتمد على المهارات الحديثة، هذا يضمن أن الأفراد لا يحصلون فقط على وظائف مؤقتة، بل يكتسبون خبرات قابلة للتكيف مع المستقبل، مما يعزز استدامة سوق العمل ويقلل من مخاطر البطالة الدورية.

وزيادة الإنفاق المجتمعي الناتج عن ارتفاع معدلات التوظيف لا تحرك الاقتصاد المحلي فحسب، بل يساهم أيضًا في تحقيق نمو متوازن ومستدام، حيث يتم دعم الأعمال الصغيرة والمتوسطة، مما يضمن أن

[1]– صورية بوطرفة، نجوي نصرة، المرجع نفسه، ص ٩٧٨.

الفوائد الاقتصادية لا تتركز في فئة واحدة فقط، بل تتوزع بشكل عادل داخل المجتمع، وبالتالي فإن المؤسسات الناشئة لا تحقق تنمية محلية فقط، بل تعمل على تحقيق تنمية محلية مستدامة من خلال دعم الابتكار، توفير فرص عمل طويلة الأجل، وتعزيز استقرار الاقتصاد المحلي على المدى البعيد.[1]

المطلب الثاني: مساهمة المؤسسات الناشئة في تحقيق الأهداف الاجتماعية للتنمية المحلية المستدامة

تساهم المؤسسات الناشئة من الجانب الاجتماعي بشكل فعّال في دعم التنمية المحلية المستدامة، من خلال ابتكار حلول تستجيب لاحتياجات المجتمع، فهي تخلق فرص عمل، تعزز الاقتصاد المحلي، وتدعم الفئات الهشة. وبهذا فإننا سنتناول في هذا المطلب دور المؤسسة الناشئة في تحقيق الاستقرار الاجتماعي، إضافة إلى مساهمتها في تعزيز الصحة الجيدة والرفاهية الاجتماعية.

أولا: دور المؤسسات الناشئة في تحقيق الاستقرار الاجتماعي: يمكن التغلب على العديد من التحديات العالمية عبر مكافحة الفقر وتعزيز أنظمة الضمان الاجتماعي في مختلف الدول، وتؤدي الشركات الناشئة دورًا محوريًا في هذا المجال، من خلال:

– توفير فرص عمل وجلب الابتكار مما يساعد على زيادة فرص العمل.[2]

ثانيا: مساهمة المؤسسات الناشئة في تحقيق الصحة الجيدة والرفاهية الاجتماعية

إن ضمان الحياة صحية وتعزيز العيش الكريم لكل الأفراد في المجتمع ، هو أمر ضروري لتحقيق التنمية المستدامة، ولا بد من الإشارة إلى أن التقدم العلمي أدى إلى تطور صحة الناس وابتعاد تلك الأمراض التي كانو يعانون منها، وبهذا تم التقليل من الوفيات بارتفاع معدل النمو، وحماية المرأة والأطفال.[3]

وتلعب المؤسسات الناشئة دورًا رئيسيا في تحقيق التنمية المحلية المستدامة من خلال تحسين الصحة العامة وتعزيز الرفاهية الاجتماعية، فبفضل الابتكار والتكنولوجيا يمكن لهذه المؤسسات أن توفر حلولًا جديدة تسهم في تحسين جودة الحياة وتقليل الفجوات الصحية بين الفئات المختلفة، مما يعزز استقرار المجتمع ويدعم استمرارية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

كما تساهم المؤسسات الناشئة في التنمية الاجتماعية من خلال تعزيز المساواة الاقتصادية، تشجيع الريادة المجتمعية، توفير حلول مستدامة، تحسين الصحة العامة، دعم التعليم المستمر وتعزيز الاقتصاد

---

[1]– عز الدين بومنجل، قطيب عبد القادر، دور المؤسسات الناشئة في دعم التنمية المحلية، ***مجلة الشعاع للدراسات الاقتصادية***، م.٠٨، ع.٠، (الجزائر ٢٠٢٤)، ص ص ١٨ ١٩.

[2]_ شريف غياط، منيرة بوفرح، دور المؤسسات الناشئة في تحقيق تنمية محلية مستدامة، ***مجلة قضايا المعرفة***، م. ٠٢، ع ٠٢.، (جوان، ٢٠٢٢)، ص ١٦٨.

[3]– فاروق بلعابد، جمال بوستة، دور المؤسسات الناشئة في تحقيق تنمية مستدامة، ***مجلة القانون والعلوم السياسية***، م. ٠٩، ع ٠١.، (الجزائر، ٢٠٢٣)، ص ٦٠٧.

المحلي. وتسهم هذه المؤسسات في بناء مجتمع أكثر عدالة واستدامة، مما يعزز من التنمية الشاملة والمستدامة، حيث تظهر المؤسسات الناشئة كعناصر حيوية في تعزيز التنمية الاجتماعية من خلال تحسين البنية التحتية، تعزيز التنوع والشمول، تمكين المجتمعات الريفية، تعزيز المسؤولية الاجتماعية، تعزيز الشراكات المجتمعية وتقديم حلول تقنية.

وتساهم هذه الجهود في بناء مجتمعات أكثر تماسكاً واستدامة، مما يعزز من التنمية الشاملة، حيث يمكن استخلاص هذه الجهود في ما يلي:

١- **تقليل البطالة:** تلعب المؤسسات الناشئة دورا حيويا في خلق فرص العمل، مما يساهم في تقليل معدلات البطالة ورفع مستوى المعيشة في المجتمع، وتساهم هذه المؤسسات في توفير وظائف جديدة تتطلب مهارات متنوعة مما يساعد في تمكين الأفراد وتوفير فرص اقتصادية جديدة تعتبر من أهم محركات النمو الاقتصادي للدول من خلال مساهمتها في تحقيق التنمية من الناحية الاقتصادية، وتؤدي إلى التقليص من حده البطالة من الناحية الاجتماعية.[١]

٢- **العدالة الاجتماعية:** تساهم المؤسسات الناشئة في تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال توفير فرص عمل للشباب والنساء والفئات المهمشة، مما يعزز من التكافل الاجتماعي وكذا تقديم حلول مبتكرة للتحديات الاجتماعية التي يواجها الأفراد، فهي بذلك تساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية.

٣- **تمكين الفئات المهمشة:** تواجه الفئات المهمشة تحديات عديدة، بداية من الوصول المحدود إلى التعليم والرعاية الصحية، وصولا إلى الاستبعاد الاجتماعي والتمييز القائم على النوع والعِرق، إلى جانب الفوارق الاقتصادية ونقص الموارد والتمثيل الغير الكافي الذي يزيد من معاناتهم ويعيق قدرتهم على التطور والمساهمة بشكل إيجابي في المجتمع.

تشمل آليات التمكين الفئات المهمشة مجموعة من المبادرات التي تهدف إلى تعزيز المهارات وتوفير فرص اقتصادية وتعزيز الاكتفاء الذاتي، مثل إعداد برامج التدريب وتطوير المهارات المهنية ومبادرات تمويل المشاريع الصغيرة التي تلعب دورا حيويًا في تمكين الأفراد لتأمين سبل عيش مستدامة، وتعتبر هذه المشاريع أدوات فعالة لتمكين الفئات المهمشة، كما تعمل المؤسسات الناشئة على تمكين الفئات المهمشة من خلال توفير فرص العمل والتدريب، مما يوفر فرص دخل فورية ويساهم في تطوير المجتمع، كما تعزز المهارات وتحفظ الكرامة الشخصية ويساهم في تعزيز التكافؤ والعدالة الاجتماعية لهم، بالإضافة لتعزيز الاقتصاديات المحلية.

---

[١]- عبد الحق زياني، زهرة زهور، مساهمة المؤسسات الناشئة في دعم مساعي التنمية، دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الناشئة الجزائرية، ***مجلة دراسات اقتصادية***، م. ٢٢، ع. ٠٢، (ديسمبر ٢٠٢٢)، ص ٨٥.

٤- دعم التعليم والصحة: تساهم المؤسسات الناشئة في تحسين التعليم والتدريب من خلال تقديم فرص للتعليم وتطوير برامج تعليمية مبتكرة وتقديم فرص تدريبية للشباب،[١] هذا يساعد في بناء قدرات الأفراد وتحسين مهاراتهم بما يتوافق مع متطلبات سوق العمل، وكذا الاستعانة بتكنولوجيا التعليم من خلال التقنيات المختلفة مثل الأساليب السمعية والبصرية لتشجيع التعلم التجريبي،[٢] وذلك بالعمل على تطوير أنظمة تعليمية جديدة لتتبع نتائج الطلاب وتحسينها.

مع الإشارة إلى بعض النماذج البارزة للمؤسسات أو الشركات على سبيل المثال شركة "Me Reka"، وهي شركة ماليزية ناشئة تقدم أساليب وبرامج ودورات تدريبية في إعداد ومساعدة الطلاب لشغل الوظائف وتعزيز الإدماج الرقمي للمجتمعات المحرومة.[٣]

إذن فإن المؤسسات الناشئة تلعب دور مهما في تحقيق تنمية محلية مستدامة من خلال تحسين الخدمات الصحية محليا، فالمؤسسات الناشئة العاملة في القطاع الصحي تقدم حلولا مبتكرة تسهم في توفير رعاية صحية أكثر كفاءة وبتكلفة أقل مما يدعم التنمية المحلية، على سبيل المثال:

- **العيادات المتنقلة:** تعمل بعض المؤسسات الناشئة على تطوير عيادات طبية متنقلة تصل إلى المناطق الريفية أو المحرومة، مما يساعد في تقديم الرعاية الصحية للسكان المحليين الذين يصعب عليهم الوصول إلى المستشفيات.
- **التطبيب عن بعد:** توفر بعض الشركات الناشئة خدمات استشارات طبية عبر الأنترنت، مما يسهم في تخفيف الضغط على المستشفيات وتحسين فرص الحصول على الرعاية الصحية خاصة في المناطق النائية.
- **خلق فرص عمل وتعزيز الاقتصاد المحلي:** فعندما توفر المؤسسات الناشئة وظائف محلية وتدعم الاستثمارات في القطاع الصحي فإنها تسهم في تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، على سبيل المثال:

- **توظيف كوادر طبية محلية:** بعض المشاريع الناشئة تقوم بتدريب وتوظيف كوادر طبية محلية، مما يسهم في تحسين مستوى الخدمات الصحية وخلق فرص عمل داخل المجتمع.

- **دعم رواد الأعمال في المجال الصحي:** بعض الشركات الناشئة توفر برامج تمويلية أو تدريبية لمقدمي الرعاية الصحية المحليين، مما يُمكنهم من تطوير مشاريعهم الخاصة وتحقيق الاكتفاء الذاتي.

---

[١]- أهمية تمكين الفئات الضعيفة والمهمشة في المجتمع لبناء مستقبل مشرق، مقال في الموقع: ***https://snl.ngo/empowering-marginalized-groups***، تاريخ الزيارة: ٢٠٢٥/٠٣/٠٤، على الساعة ١٢:٢٠.

[٢]- نفس المرجع.

[٣]- بلعابد فاروق، جمال بوستة، دور المؤسسات الناشئة في تحقيق التنمية المستدامة، ***مجلة القانون والعلوم السياسية***، م.٠٩، ع. ٠١، (فيفري ٢٠٢٣)، ص ٦٠٧.

– **تشجيع الإنتاج المحلي:** تصنيع المنتجات الطبية محليًا يقلل من الحاجة إلى الإستراد، مما يدعم الاقتصاد المحلي ويحقق الاكتفاء الذاتي في مجال الرعاية الصحية.

وتلعب المؤسسات الناشئة دورًا محوريًا في تحقيق التنمية المحلية المستدامة من خلال تحسين الرعاية الصحية والحد من انتشار الأمراض ودعم صحة المرأة والأطفال وخلق فرص عمل تعزز استقرار المجتمع. فبفضل الابتكار والتكنولوجيا تستطيع هذه المؤسسات تقديم حلول فعالة تساعد في بناء مجتمعات أكثر صحة واستدامة، مما يسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة على المستوى المحلي.

المطلب الثالث: مساهمة المؤسسات الناشئة في تحقيق الأهداف البيئية للتنمية المحلية المستدامة

تمثل الاستدامة البيئية المحافظة على الموارد البيئية والطبيعية للأجيال المقبلة، والذي يتطلب البحث عن إيجاد الحلول الكفيلة للحد من الإستهلاك غير المبرر وغير الرشيد للموارد الاقتصادية، بالإضافة إلى الحد من العوامل الملوثة للبيئة. كما نجد أن رواد الأعمال خلال توجههم نحو الإستدامة يلجؤون للإستعانة بإدارة المعرفة من خلال بُعدين:

أ– **التعلم التنظيمي:** من خلال التوظيف الجماعي لإمكانات الأفراد، من أجل إضفاء معان على الأشياء الموجودة من حولهم وترجمة أفكارهم وخبراتهم لتحقيق التنمية المستدامة.

ب– **القدرة الاستعابية:** فهي وجود حد نهائي لكل من المصادر المستهلكة ومعدلات الإنبعاثات الناتجة عن الإستهلاك، فهما معا يهددان الاستدامة بعيدة المدى، حيث تضع القدرة الاستعابية هذه المحددات كحد أقصى لأي عملية استغلال لمصادر البيئة الطبيعية.

وتعتبر ريادة الأعمال القوة الدافعة للإقتصاد، وتضمن النمو الإقتصادي والإبتكارات التكنولوجية والتنظيمية وأماكن العمل الجديدة، ويعد تدريب العمال على العمل في مجال رواد "الأعمال البيئية" وكذلك العثور على أشخاص مشاركين بيئيا والذين طورو خطة لحل المشكلة البيئية، الإستراتجية الأساسية لنجاح الفكرة الخضراء وجميع أنواع الأعمال الصديقة للبيئة، وبالتالي يمكن أن تنعكس على حياة الأشخاص بطرق مختلفة لتشجيعهم على التفكير "الأخضر".

وعليه يمكن القول أن ريادة الأعمال الخضراء أو المستدامة هي عمل اقتصادي، يكون لمنتجاته أو خدماته أو طرق إنتاجه أو تنظيمه تأثير إيجابي على البيئة، قد يكون هذا التأثير نتيجة لما يلي:[1]

- مساواة الأهداف البيئية والإقتصادية للشركة.
- تقديم حلول بيئية مبتكرة للمشاكل المتعلقة بإنتاج وإستهلاك المنتجات والخدمات.
- تطوير نماذج الأعمال التي قد تؤدي عند تطبيقها وإستخدامها إلى تنمية اقتصادية مستدامة.
- اكتشاف إمكانية جديدة في السوق تتعلق بالطلب وطريقة عيش المجتمع الجديدة.

[1]– شريف غياط، منيرة بوفرح، مرجع سابق، ص ١٦٩.

ج- تطوير البنية التحتية الخضراء والإبتكار في الموارد المستدامة: تعمل المؤسسات الناشئة على تطوير البنية التحتية الخضراء مثل المباني الذكية والمستدامة التي تستخدم مواد بناء صديقة للبيئة، وتطبق تقنيات توفير الطاقة والمياه. هذه البنية التحتية تساهم في تحسين الاستدامة البيئية في المدن والمناطق الحضارية، وكذلك تعمل المؤسسات الناشئة على تطوير مواد بناء مستدامة وصديقة للبيئة، مثل الخرسانة الخضراء والمواد البلاستيكية القابلة للتحلل، هذه المواد تساهم في تقليل الأثر البيئي لقطاع البناء وتحسين الاستدامة البيئية.[1]

[1]- Aspy M. F, Materials and the Environment: Eco-informed Material Choice, Butterworth-Heinemann, (2013), p 45

خاتمة الفصل:

مع تطور الاقتصاد العالمي برزت المؤسسات الناشئة كأداة فعالة لتحريك الديناميكية الإقتصادية، خاصة على المستوى المحلي، لما تتمتع به من مرونة تنظيمية وقدرة على الإبتكار والإستجابة السريعة لحاجات السوق، وقد أصبحت هذه المؤسسات اليوم جزءا أساسيا من السياسات التنموية الحديثة، نظرا لما توفره من فرص عمل وحلول رقمية وتقنيات تخدم مختلف القطاعات.

في السياق ذاته، تعد التنمية المحلية المستدامة خيارا استراتيجيا تسعى إليه الدول والمجتمعات من أجل تحسين مستوى المعيشة ضمن إطار يحترم البيئة ويعزز العدالة الاجتماعية ويحقق التوازن الاقتصادي، وترتكز هذه التنمية على أبعاد مترابطة: البعد الاقتصادي، الاجتماعي، والبيئي، وكل بعد منها له مؤشراته التي تعكس مدى التقدّم والفعالية على المستوى المحلي.

ومن هذا المنطلق، تتقاطع أهداف المؤسسات الناشئة مع مقوّمات التنمية المحلية المستدامة، إذ تلعب هذه المؤسسات دورا مهما في دعم الاقتصاد المحلي، وتمكين الشباب، وتوفير خدمات مبتكرة ذات بعد بيئي واجتماعي، ما يجعل منها رافعة للتنمية بشرط توفر البيئة المناسبة لعملها.

لكن ورغم هذا الدور المحوري، لا تزال المؤسسات الناشئة تواجه جملة من التحديات، من أبرزها محدودية التمويل، ضعف الأطر القانونية والمؤسساتية، غياب ثقافة الابتكار في بعض المناطق، وندرة آليات الدعم والمتابعة. وهذه العراقيل قد تُقيّد مساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة إذا لم تعالج من خلال استراتيجيات واضحة وتكامل فعلي بين مختلف الفاعلين المحليين.

وهكذا يكون هذا الفصل قد وضع إطارًا عامًا لفهم العلاقة بين المؤسسات الناشئة والتنمية المحلية المستدامة.

الفصل الثاني:

واقع المؤسسات الناشئة في الجزائر وعلاقاتها بالتنمية المحلية المستدامة.

تمهيد:

في ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها العالم، خاصة في مجالات الاقتصاد الرقمي وريادة الأعمال، برزت المؤسسات الناشئة في الجزائر كأحد الفواعل الجديدة التي يعول عليها في دعم التنمية المحلية المستدامة، فقد أصبحت هذه المؤسسات تفرض وجودها ضمن المشهد الاقتصادي الوطني، من خلال مساهمتها في تعبئة الموارد وتحسين توجيهها نحو مشاريع تنموية ذات أثر فعلي.

وتتميز المؤسسات الناشئة في الجزائر بمرونتها العالية واعتمادها على الابتكار كخيار استراتيجي، مما يجعلها أداة فعالة لتعزيز القدرات المحلية وتحقيق التوازن بين متطلبات النمو الاقتصادي والاعتبارات الاجتماعية والبيئية. كما أنها تتيح إمكانيات جديدة لتفعيل آليات المشاركة الشعبية، وترسيخ مبادئ الشفافية والحوكمة على المستوى المحلي.

ويتزايد الاهتمام بدور هذه المؤسسات ضمن السياسات العمومية الجزائرية الرامية إلى تنويع الاقتصاد وتحقيق تنمية شاملة، وتعد البيئة الحاضنة للمؤسسات الناشئة عاملا محوريا في دعم مسارات التنمية المستدامة، حيث أن توفير الشروط التنظيمية والتمويلية والتقنية الملائمة يساهم في تعزيز أثر هذه المؤسسات على المستويات المحلية.

وعليه، فإن العلاقة بين المؤسسات الناشئة والتنمية المحلية المستدامة في الجزائر تتسم بطابع تكاملي، يجعل من دعم هذه الفئة من المؤسسات خياراً استراتيجيا لبلوغ أهداف التنمية في أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بما ينسجم مع التوجهات الوطنية لتحقيق استدامة تنموية حقيقية.

وعليه سنحاول في هذا الفصل أن نبين دور المؤسسات الناشئة الجزائرية في تحقيق التنمية المستدامة في أربع مباحث: يتضمن المبحث الأول الإطار العام حول المؤسسات الناشئة في الجزائر، والمبحث الثاني دور المؤسسات الناشئة الجزائرية في تجسيد تنمية المحلية المستدامة، والمبحث الثالث تحديات وآفاق المؤسسات الناشئة الجزائرية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة.

المبحث الأول: الإطار العام حول المؤسسات الناشئة في الجزائر

في عالم سريع التغير، حيث تتحول الأفكار إلى مشاريع والطموحات إلى إنجازات، تبرز المؤسسات الناشئة كمحرك أساسي للابتكار والتجديد، إنها ليست مجرد كيانات اقتصادية، بل قصص نجاح تُكتب بروح المغامرة والسعي المستمر نحو التميز، مما يجعلها عنصرًا حيويًا في أي اقتصاد يبحث عن التطور والاستدامة.

وفي الجزائر، يشهد هذا القطاع نموا متزايدا، حيث تظهر العديد من المؤسسات الناشئة التي تعتمد على الابتكار في مجالات متنوعة مثل التكنولوجيا، والخدمات الرقمية، والصناعة، ويعكس هذا التوسع المتواصل حيوية المشهد الريادي في البلاد، مع تزايد الاهتمام بهذه المشاريع التي تنطلق بأفكار جديدة وتسعى لإيجاد مكان لها في السوق.

وبناء على ذلك يركز هذا المبحث على دراسة المؤسسات الناشئة في الجزائر، من خلال إستعراض تعريفها ونشأتها، ومراحل تطورها، بالإضافة إلى الشروط المرتبطة بإنشائها، مع التركيز على مختلف أجهزة الدعم والمرافقة، وكذا آليات التمويل المخصصة لها.

المطلب الأول: نشأة وتطور المؤسسات الناشئة في الجزائر

لم يكن ظهور المؤسسات الناشئة في الجزائر مجرد تطور عفوي، بل جاء كنتيجة حتمية للتحولات الإقتصادية والتكنولوجية التي شهدها العالم. ومع تزايد أهمية الابتكار وريادة الأعمال، برزت هذه المؤسسات كفاعل إقتصادي جديد يسعى إلى إعادة تشكيل السوق بأساليب غير تقليدية، وإدراكا لأهميتها، لم يكن المشرع الجزائري بمنأى عن هذا التحول، حيث أولى اهتماما متزايدا لتحديد معالمها وضبط إطارها القانوني، مما أتاح لها فرصة للاندماج في النسيج الاقتصادي الوطني وفق رؤية أكثر وضوحا واستدامة، ولهذا فإن مصطلح المؤسسات الناشئة مر بعدة مراحل تاريخية، وشهد تطورات متعددة في القوانين المنظمة له، إلى أن استقر على المفهوم الحالي للمؤسسات الناشئة، ومن بين أبرز هذه المراحل نذكر ما يلي:

أولا: التطور التاريخي للمؤسسات الناشئة في الجزائر

يعد مصطلح "المؤسسات الناشئة" (Start-up) من المفاهيم الحديثة نسبيا، والذي غالبا ما ارتبط بتمويل رأس المال المخاطر، لاسيما خلال النصف الثاني من القرن العشرين، ورغم غياب دلائل مؤكدة على استعمال هذا المفهوم في تلك الفترة، إلا أن بعض الأدبيات تشير إلى بداية تداوله بعد الحرب العالمية الثانية، غير أن جوهر الفكرة، باعتبارها مشروعًا صغيرًا يقوده رائد أعمال مبتدئ، كان قائمًا منذ فترات

سابقة، وإن لم يحظَ بالاعتراف المؤسسي الذي نشهده اليوم، وقد ظهرت هذه المشاريع استجابةً للتحولات العالمية، وسعيًا لخلق فرص حقيقية للتغيير والمساهمة في التنمية.[1]

في السياق الجزائري، لا يمكن الحديث عن نشأة المؤسسات الناشئة قبل الاستقلال بسبب غياب البنية الاقتصادية والتنظيمية اللازمة، إلا أن ملامح هذا القطاع بدأت في التشكل بعد الاستقلال، ويمكن تقسيم تطوره إلى ثلاث مراحل رئيسية:

* **المرحلة الأولى (1962-1988):**

تميزت هذه المرحلة بهيمنة الدولة على الاقتصاد الوطني، حيث خضعت المؤسسات الصغيرة حينها للقانون العام، وكانت أغلبها تحت وصاية الجماعات المحلية، كما شهدت هذه الفترة تطبيق نظام "التسيير الذاتي" على بعض المؤسسات التي تم تأميمها بعد مغادرة أصحابها، ليتم لاحقا إدماجها ضمن الشبكة الوطنية للمؤسسات العمومية، وقد تم تأطير الاستثمار الخاص خلال هذه المرحلة من خلال قانون سنة ١٩٦٦، الذي نص على ضرورة المرور باللجنة الوطنية للاستثمارات (CNI) لمنح التراخيص.[2]

* **المرحلة الثانية (١٩٨٨ - بداية الألفية الثالثة):**

أدى التحول نحو اقتصاد السوق بعد أحداث ١٩٨٨ إلى مراجعة جذرية في السياسات الاقتصادية، تم بموجبها إصدار عدة قوانين، أبرزها قانون ١٩٩٠ الذي أقر التعددية الاقتصادية وحرية الاستثمار. وفي سنة ١٩٩٣، تم سن مرسوم تشريعي حول ترقية الاستثمار، بهدف فتح المجال أمام رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية بالإضافة إلى الاستثمارات (APSI).[3]

ورغم كل هذه الإجراءات إلا أن الحصيلة كانت متواضعة جدا، وهو ما دفع بضرورة إدخال بعض التعديلات لترقية الإستثمار عن طريق الأمر المتعلق بتنمية الإستثمار رقم (٠١-٠٣ المؤرخ في ٢٠٠١/٠٨/٢٠) وقانون التوجيه حول ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والذي حمل الكثير من البنود

---

[1]- روابح طاهر، **دور المؤسسات الناشئة في تفعيل التنمية المحلية، دراسة ميدانية ببلدية مسيلة ٢٠١٩-٢٠٢٣**، أُطروحة دكتوراه، (كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، ٢٠٢٣)، ص ١١٧.

[2]- CNES : Rapport pour une politique de développement de la PME en Algérie l'année 2002, P 08.

[3]- حجاري أحمد، رسالة ماجستير، ***اشكالية تطوير المؤسسات الصغيرة وعلاقتها بالتنمية المستدامة***، (كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، ٢٠٠١)، ص ص ١٠٦-١٠٧.

الجديدة أهمها: إنشاء المجلس الوطني للاستثمار (CNI)، والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) واللتان تكونتا تحت سلطة رئيس الحكومة.[1]

❖ **المرحلة الثالثة:**

شهدت هذه المرحلة تصاعدًا تدريجيًا في الاهتمام بدور المؤسسات الصغيرة والناشئة ضمن مسار التنمية الاقتصادية، لا سيما في ظل تشجيع القطاع الخاص، وقد كُرس هذا التوجه من خلال القانون التوجيهي ١٧/٠٢ الصادر سنة ٢٠١٧، والذي خصص مادته الثانية عشرة لتعزيز الابتكار ودعم المشاريع الناشئة، وتُوج هذا المسار بإنشاء وزارة خاصة بالمؤسسات الناشئة بموجب المرسوم الرئاسي رقم ٢٠-٠١ بتاريخ ٢ جانفي ٢٠٢٠ ما يُعد تحولًا نوعيًا.

ولقد حمل التعيين الحكومي الذي أرخ بموجب المرسوم الرئاسي رقم ٢٠-٠١ المؤرخ في ٢٠٢٠/٠١/٠٢ المتضمن تعيين أعضاء الحكومة[2] استحداث وزارة خاصة بالمؤسسات الناشئة، وبذلك دخلت عهدا جديدا من كونها أصبحت خيارا استراتيجيا يعول عليه.

كما حمل قانون المالية لسنة ٢٠٢٠ إستحداث آليات جديدة لترقية وتطوير بنية المؤسسات الناشئة والإبتكار من خلال صندوق دعم وتطوير المنظومة الإقتصادية للمؤسسات الناشئة Start-up"،[3] وما تبع ذلك من إجراءات في سبيل إعطائها المكانة الأساسية في قاطرة الإقتصاد الوطني والتدابير التي جاء بها المرسوم التنفيذي رقم ٢٠/٢٥٤ لتحقيق ذلك.

من هنا يمكن القول بأن المؤسسات الناشئة في الجزائر نشأت في سياق تطور تاريخي مرتبط بالتحولات الاقتصادية والسياسية التي شهدتها البلاد، فبعد الاستقلال ظهرت بعض المؤسسات الصغيرة ضمن إطار الاقتصاد الموجه، لكنها لم تكن معترفًا بها كمؤسسات ناشئة بالمعنى الحديث.

ومع التحول نحو اقتصاد السوق سنة ١٩٨٨، بدأ الاهتمام بدعم المبادرات الخاصة والاستثمار، إلا أن الاعتراف الرسمي بالمؤسسات الناشئة كمجال مستقل لم يتحقق إلا بعد سنة ٢٠١٧، حيث تم تخصيص نصوص قانونية لترقيتها، وتوّج هذا المسار في سنة ٢٠٢٠ بإنشاء وزارة خاصة بها وصندوق دعم، مما شكّل انطلاقة فعلية لها كخيار استراتيجي في دعم الاقتصاد الوطني وتعزيز الابتكار.

---

[1]- الجريدة الرسمية، القانون رقم ١٨-٠١ ، ***المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة***، المؤرخ في ٢٠٠١/١٢/١٢، العدد ١٧، ص ٢٦.

[2]- مرسوم رئاسي رقم ٢٠/٠١ المؤرخ في ٢٠٢٠/٠١/٠٢، ***المتضمن تعيين أعضاء الحكومة، الجريدة الرسمية***، عدد ٠١ الصادرة في ٢٠٢٠/٠١/٠٥ ، ص ٢٦.

[3]- قانون رقم ١٤/١٩ المؤرخ في ٢٠١٩،/١٢/١١ ***المتعلق بقانون المالية***، لسنة ٢٠٢٠ الجريدة الرسمية، العدد ٨١، الصادر ٢٠١٩/١٢/٣٠.

ثانيا: مفهوم المؤسسات الناشئة حسب المشرع الجزائري

في السنوات الأخيرة، شهدت الجزائر اهتمامًا متزايدًا بريادة الأعمال، مما أدى إلى ظهور العديد من المؤسسات الناشئة، جاء ذلك نتيجة لجهود حكومية ومبادرات خاصة تهدف إلى دعم الابتكار وتعزيز التنمية الاقتصادية، وقد ساهمت القوانين والتسهيلات المالية في تشجيع الشباب على تأسيس مشاريعهم الخاصة، خاصة في قطاعات التكنولوجيا والصناعة والخدمات، ومع تزايد الإهتمام بهذا المجال، أصبحت المؤسسات الناشئة تلعب دورًا متناميًا في تنويع الإقتصاد الجزائري وتقليل الإعتماد على الموارد التقليدية.
من هنا يمكن أن نعرف المؤسسات الناشئة الجزائرية ضمن القوانين المعرفة لها:

- **المؤسسات الناشئة في ظل القانون التوجيهي ١٧-٠٢ لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

سعت السلطات العمومية في الجزائر إلى الإعتماد على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كنمط إقتصادي لتحقيق التنمية في ظل تعزيز دور القطاع الحاصل في الحقل الإقتصادي منذ تبنيها للإصلاحات الإقتصادية، أين أشارت أحكام القانون رقم ١٧-٠٢ المؤرخ في ١٠ جانفي ٢٠١٧ المتعلق بالقانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى المؤسسات الناشئة في قطاع واحد يجب تطويره وترقيته.

وهو ما جاء في نص المادة ١٢ من القانون التوجيهي رقم ١٧-٠٢ التي تنص على: ".... وترقية المؤسسات الناشئة في إطار المشاريع المبتكرة"، كما جاء في نفس المادة ما يلي: "تنشأ لدى الوزارة المكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة صناديق ضمان وصناديق الإطلاق وفقا للتنظيم الساري المفعول، يهدف ضمان قروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية المؤسسات الناشئة في إطار المشاريع المبتكرة".[١]

والمقصود بذلك أن القانون التوجيهي رقم ١٧-٠٢ يهدف إلى دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، نظراً لأهميتها في تعزيز النمو الاقتصادي، ومن بين محاوره الأساسية التركيز على المؤسسات الناشئة باعتبارها قطاعًا واعدًا ينبغي ترقيته، خاصة في إطار المشاريع المبتكرة التي تساهم في خلق قيمة مضافة.

ولتحقيق هذا الهدف، نص القانون على إنشاء صناديق ضمان وصناديق إطلاق تحت إشراف الوزارة المختصة، وذلك لتوفير الدعم المالي وضمان القروض للمؤسسات الناشئة، بما يساعدها على النمو والاستمرار وفقاً للتشريعات المعمول بها.

- **المؤسسات الناشئة في ظل القانون رقم ١٩-١٤ المتضمن قانون المالية لسنة ٢٠٢٠**

[١]- المادة ١٢ من القانون التوجيهي رقم ١٧-١٢، **مرجع سبق ذكره.**

تعد فكرة المؤسسات الناشئة حديثة في الجزائر، بحيث تطرق إليها القانون رقم ١٩-١٤ المتضمن قانون المالية لسنة ٢٠٢٠،[١] والذي نص في المادة ٦٩ منه، على مجموعة من التسهيلات والتحضيرات الجبائية التي تستفيد منها المؤسسات الناشئة والتي جاء فيها: "تُعفى الشركات الناشئة من الضريبة على أرباح الشركات والرسم على القيمة المضافة بالنسبة للمعاملات التجارية".

- **المؤسسات الناشئة في ظل المرسوم التنفيذي رقم ٢٥٤-٢٠ المتضمن إنشاء لجنة وطنية لمنح علامة "مؤسسة ناشئة" و"مشروع مبتكر" و"حاضنة أعمال" وتحديد مهامها وتشكيلتها وسيرها**

إن رغبة وميل الحكومة الجزائرية في ترقية المؤسسات الناشئة والمبتكرة، بعد صدور المرسوم التنفيذي رقم ٢٠-٢٥٤ المتضمن إنشاء لجنة وطنية لمنح علامة مؤسسة ناشئة" و "مشروع مبتكر و حاضنة أعمال وتحديد مهامها وتشكيلتها وسيرها، حيث تضمن هذا القانون أحكام وتدابير دعم المؤسسات الناشئة والمبتكرة في إطار ترقية النظام البيئي لهذا النوع من المؤسسات والتشجيع على الإبتكار. ولقد جاء في أحكام المادة ١١ من المرسوم التنفيذي رقم ٢٠-٢٥٤ الذي نص على مجموعة من الشروط المنصوص عليها في الفصل الرابع المعنون بشروط منح مؤسسة ناشئة والمتمثلة في:[٢]

- أن تكون المؤسسة الناشئة خاضعة للقانون الجزائري.
- أن لا يتجاوز عمر المؤسسة ٨ سنوات، وتحتسب هذه المدة من تاريخ حصولها على علامة مؤسسة ناشئة من طرف اللجنة الوطنية.
- أن يكون نشاط ونموذج أعمال المؤسسة منصب على منتجات أو خدمات أو نموذج أعمال أو فكرة مبتكرة.
- ألا يتجاوز رقم الأعمال السنوي للمؤسسة الحد الذي تحدده اللجنة الوطنية المختصة غير الواردة في أحكام المرسوم التنفيذي، وفي كل الحالات لا يتعدى الحد الأقصى المعيار رقم الأعمال لمنح صفة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة القيمة المحددة بأربعة مليار دينار جزائري الذي تضمنه تعريف هذه المؤسسات.
- أن يكون رأسمال الشركة مملوكا بنسبة ٥٠% على الأقل من قبل أشخاص طبيعيين أو صناديق الإستثمار المعتمدة من طرف مؤسسات أخرى حاصلة على علامة مؤسسة ناشئة.
- يجب أن تكون إمكانيات نمو المؤسسة كبيرة بما فيه الكفاية، وهي خاصية ملتصقة بالمؤسسات الناشئة في كل بلدان العالم.

---

[١]- قانون رقم ١٩-١٤، **مرجع سبق ذكره.**

[٢]- المادة ١١ من المرسوم التنفيذي رقم ٢٠-٢٤٥، **مرجع سبق ذكره.**

– يجب أن لا يتجاوز عدد العمال ٢٥٠ عامل وهو الحد الذي يتم اعتماده للتمييز بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبيرة، وهو الشيء المهم والأساسي في أحكام المرسوم التنفيذي رقم ٢٠-٢٥٤ المتضمن إنشاء لجنة وطنية لمنح علامة مؤسسة ناشئة ومشروع مبتكر وحاضنة أعمال وتحديد مهامها وتشكيلتها وسيرها.

الجدول رقم ٠٣: شروط الحصول على علامة مؤسسة ناشئة أو مشروع مبتكر في الجزائر:[1]

علامة المؤسسة الناشئة	علامة المشروع المبتكر
– أن لايتجاوز عمر المؤسسة ٨ سنوات.	– أن ينطوي المشروع على أحد أوجه الإبتكار.
– أن يعتمد نموذج أعمالها على منتجات أو خدمات أو نموذج أعمال أو فكرة مبتكرة.	– أن يمتلك عناصر تثبت الإمكانات الكبيرة للنمو الاقتصادي.
– ألا يتجاوز رقم الأعمال السنوي المبلغ الذي تحدده اللجنة الوطنية.	– أن يمتلك الفريق المكلف بالمشروع المؤهلات والخبرات العلمية أو التقنية.
– أن يكون رأسمالها مملوكا بنسبة ٥٠% على الأقل من قبل أشخاص طبيعين أو صناديق استثمار أو مؤسسات أخرى حاصلة على علامة مؤسسة ناشئة.	– أن يمتلك المشروع عند الاقتضاء كل وثيقة تثبت الملكية الفكرية أو جائزة أو مكافأة متحصل عليها.
– أن تكون إمكانيات نمو المؤسسة كبيرة بما فيه الكفاية.	
– لا يتجاوز عدد العمال ٢٥٠ عامل.	

من خلال هذا الجدول يمكن القول بأن في الجزائر يعتبر التميز في الأفكار والتجديد المحرك الأساسي لتصنيف المؤسسات الاقتصادية على أنها "مؤسسات ناشئة" أو "مشاريع مبتكرة"، هنا لا يُطلب من صاحب الفكرة تقديم براءة اختراع أو أي وثيقة رسمية، بل يُعتمد على تقييم اللجنة المختصة التي تحدد مدى جدارة الفكرة والابتكار وفق معايير داخلية.

[1] المرسوم التنفيذي رقم ٢٠-٢٥٥ المؤرخ في ١٥ سبتمبر ٢٠٢٠، ***يتعلق بتحديد شروط وكيفيات الاستفادة من أدوات الضمان الاجتماعي بالنسبة لبعض فئات الموظفين العاملين أو المتقاعدين في الخارج***، على الجريدة الرسمية للجمهورية ***الجزائرية***، العدد ٥٥، الصادرة في ٢٠٢٠/٠٩/٢١، ص ١١-١٢.

من ناحية أخرى، يُظهر الفرق الحقيقي بين المؤسسة الناشئة والمؤسسة التقليدية اختلافا في الرؤية والاستراتيجية، فالمؤسسة الناشئة تعتمد على تقديم حلول جديدة ومقاربات مختلفة سواء في تطوير المنتجات، أو الخدمات، أو حتى في أساليب التسويق ونماذج العمل، والجدير بالذكر أن هذا التجديد لا يرتبط بالضرورة بمجال التكنولوجيا، إذ يمكن أن يكون الابتكار في طرق الإنتاج أو في السياسات التشغيلية، طالما أنه يُحدث فرقا ملحوظا في السوق المحلي.

أما بالنسبة للمشروع المبتكر، فهو يشير إلى فكرة أو نظام في طور التطوير لم يتخذ شكله القانوني بعد؛ إذ يظل المشروع فكرة واعدة لم تُرسَّخ في سجل تجاري أو تحصل على كيان قانوني رسمي، بينما تُعتبر المؤسسة الناشئة كيانًا مكتملًا من الناحية القانونية، ما يمنحها القدرة على العمل بشكل مستقل مع وجود سجل تجاري وبطاقة جبائية.

هذه النظرة تفتح الباب للمزيد من الدراسة التحليلية التي ستستعرض التجارب والواقع الفعلي للمؤسسات الناشئة في الجزائر، مما يساعد في فهم أعمق للتحديات والفرص التي تواجهها في ظل بيئة الأعمال المحلية.

التعريف الإجرائي: بناء على التحليل القانوني والمعطيات المذكورة حول الإطار التشريعي والتنظيمي الذي يحيط بالمؤسسات الناشئة في الجزائر، يمكن صياغة تعريف إجرائي للمؤسسة الناشئة في الجزائر على النحو التالي: "المؤسسة الناشئة تعد وحدة اقتصادية حديثة التكوين، تعتمد في جوهرها على فكرة مبتكرة أو تكنولوجيا جديدة، وتسعى إلى تقديم حل فريد لمشكلة حقيقية في السوق، سواء كانت محلية أو عالمية، ويتميّز هذا النوع من المؤسسات بقدرته العالية على التكيّف وسرعة التطوّر وطموحه الكبير نحو التوسع رغم محدودية الموارد المالية والبشرية في مراحله الأولى.

وفي السياق الجزائري، تكتسي المؤسسة الناشئة طابعا قانونيا خاصا، إذ يشترط فيها ألا يتجاوز عمرها ثماني (٨) سنوات منذ تاريخ تأسيسها، وأن تكون مبنية على الابتكار أو النموذج الاقتصادي القابل للتطوير والتكرار، مع وجوب الحصول على اعتماد رسمي من اللجنة الوطنية لمنح علامة "مؤسسة ناشئة".

هذا الاعتراف الرسمي لا يمنح فقط الهوية القانونية للمؤسسة، بل يُتيح لها أيضًا الاستفادة من جملة من التسهيلات والإعفاءات التي تهدف إلى دعم مسارها في بيئة الأعمال، كالإعفاءات الجبائية، وتسهيلات التمويل، والدعم في تطوير التكنولوجيا، وبذلك فإن المؤسسة الناشئة لا تُقاس فقط بعمرها أو حجمها، بل بروح الابتكار التي تحملها، وبقدرتها على النمو السريع وتحقيق الأثر الاقتصادي والاجتماعي.

المطلب الثاني: مراحل وشروط إنشاء مؤسسات ناشئة في الجزائر

إطلاق مؤسسة ناشئة في الجزائر يتطلب المرور بعدة مراحل وشروط أساسية لضمان نجاح المشروع، ويتعين على صاحب المشروع اتخاذ خطوات دقيقة في مختلف الجوانب القانونية والإدارية لضمان تأسيس مؤسسة قادرة على التوسع والنمو في بيئة تنافسية، وسنوضح هذه الشروط والمراحل في الشكل التالي:

الشكل رقم ٠٥: خطوات إنشاء مؤسسة ناشئة في الجزائر:

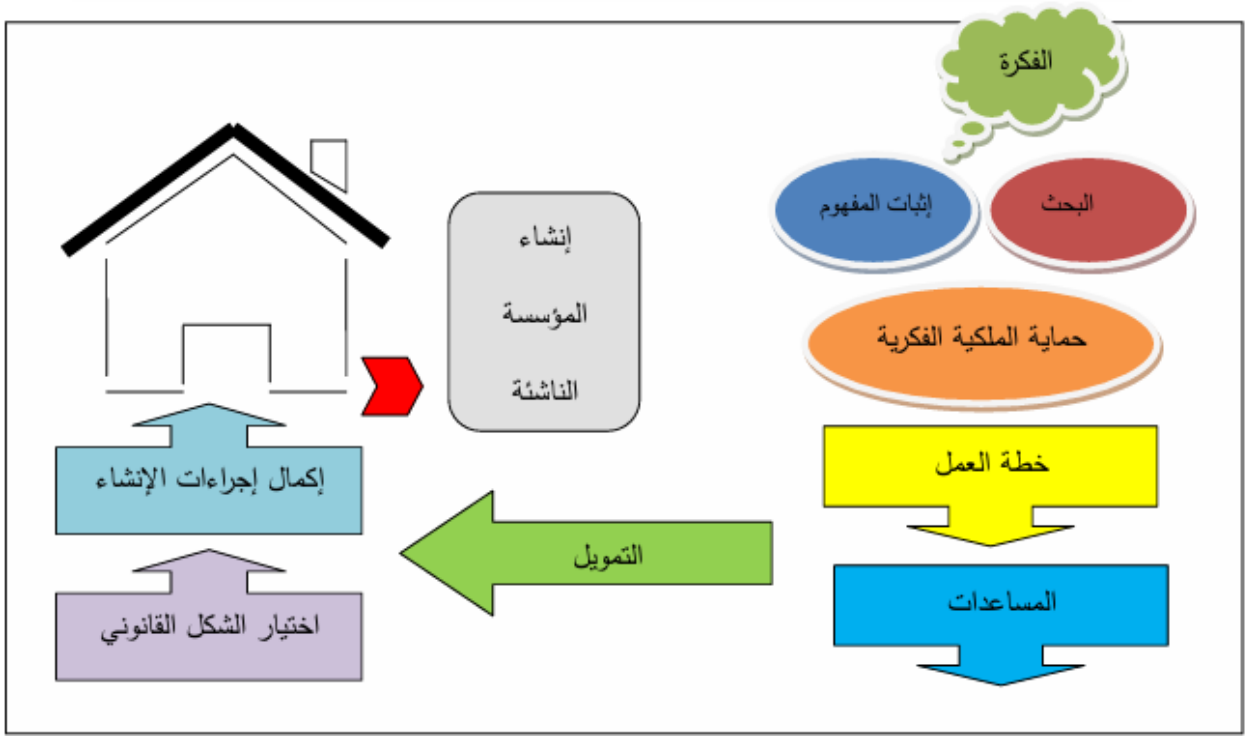

المصدر: المديرية العامة للبحث العلمي والتطور التكنولوجي، ***مقدمة في مسار إنشاء مؤسسة، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي***، ٢٠٢٠، ص ٦.

فمن خلال هذا الشكل يتضح لنا أهم مراحل إنشاء مؤسسة ناشئة كالتالي:[١]

١- **البحث عن الفكرة:** تُعد الخطوة الأولى في مسيرة المقاول أو رائد الأعمال هي البحث عن فكرة تُعالج مشكلة حقيقية يواجهها المجتمع أو فئة معينة منه، لكن من الملاحظ أن العديد من الأفكار المتداولة تكون إما مكرّرة أو مجرد تطوير لأفكار سابقة، لذلك من المهم اكتشاف فجوة في سوق معين والانطلاق منها لتقديم منتجات أو خدمات تتفوق في جودتها أو تميزها على ما هو متاح حاليًا من قبل شركات أخرى.[٢]

---

[١]- **المديرية العامة للبحث العلمي والتطور التكنولوجي**، نفس المرجع، ص ٦-١٨.

[٢]- مختار درويش، ماهي خطوات تأسيس شركة ناشئة؟، ٢٠٢٠، متاح على الموقع:
https://blog.mostaql.com/establish-a-startup تاريخ الإطلاع: ٢٠٢٥/٠٣/٠٧، على الساعة: ١٦:٤٣.

فرائد الأعمال لا بد أن يبدأ بالبحث عن فكرة تحل مشكلة حقيقية، وبدل تكرار أفكار سابقة، عليه إيجاد ثغرة في السوق وتقديم حل مميز يتفوق على ما يقدمه المنافسون.

٢- **حماية الملكية الفكرية:** حماية الملكية الفكرية تُعد خطوة أساسية بالنسبة للمقاول للانتقال من مجرد فكرة إلى الشروع الفعلي في المشروع، وكذلك خلال مراحل تطويره، ومن هذا المنطلق يصبح من الضروري إبداع علامة تجارية خاصة بالمؤسسة وتسجيلها لدى المعهد الوطني للملكية الصناعية، وذلك لضمان حق الاستغلال الحصري لمدة عشر سنوات قابلة للتجديد.

ويُعتبر المعهد الوطني للملكية الصناعية، وفقًا للمرسوم التنفيذي رقم ٩٨-٦٨، مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تخضع لوصاية وزارة الصناعة، ويتولى مهمة حماية وتسجيل الحقوق المعنوية للمبدعين، بما في ذلك براءات الاختراع والعلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية وتسميات المنشأ.[١]

أما العلامات فحسب المرسوم التنفيذي رقم ٠٣-٠٦ يقصد بها جميع الرموز القابلة للتمثيل الخطي، والتي تميز السلع أو الخدمات، وكذا الشخص الطبيعي أو المعنوي، عن باقي السلع والخدمات الأخرى، بما في ذلك أسماء الأشخاص والأحرف والأرقام والرسومات أو الصور والأشكال المميزة للسلع أو توضيبها، وحتى الألوان سواء أكانت بمفردها أو مركبة.[٢]

٣- **خطة العمل:** هي الوثيقة التي تسمح للشركات بتحديد استراتيجيتها مرحلة بمرحلة للوصول إلى تحقيق هدف واقعي بموعد محدد ونهائي.[٣]

٤- **المساعدات والإعانات:** في إطار دعم المؤسسات الناشئة والمصغرة المبتكرة أوجدت الدولة عدة هياكل، حيث نصت المادة ١٣١ من القانون رقم ١٥٠-٣٠٢ (قانون المالية لسنة ٢٠٢٠)، على إحداث صندوق "Start Up" المخصص لدعم وتطوير المنظومة الاقتصادية لهذه المؤسسات،[٤] وكذا قانون المالية التكميلي

---

[١]- المرسوم التنفيذي رقم ٦٨-٩٨ المؤرخ في ٢٤ شوال عام ١٤١٨ الموافق ٢١١ فيفري ١٩٩٨، ***المتعلق بإنشاء المعهد الوطني الجزائري الملكية الصناعية ويحدد قانونه الأساسي***، الجريدة الرسمية، العدد ١١.

[٢]- المرسوم التنفيذي رقم ٠٣-٠٦ المؤرخ في ١٩ جمادى الأولى ١٤٢٤ الموافق ٣ ١٩ جويلية ٢٠٠٣، ***المتعلق بالعلامة الجريدة الرسمية***، العدد ٤٤.

[٣]- "Plan d'action" ,SystemProject.fr، SystemProject، نضر إلى رابط:

https://systemproject.fr/plan-action، تاريخ الإطلاع: ٢٠٢٥/٠٧/٠٣، الساعة: ١٥:٢٣.

[٤]- المادة ١٣١ من القانون رقم ١٩-١٤، مرجع سبق ذكره.

لسنة ٢٠٢٠ في مادته ٦٨ المعدلة والمتممة للمادة ١٣١ من قانون المالية،[١] إضافة إلى الوكالة الوطنية لدعم الشباب والتشغيل (ANSAJ) بالقانون رقم 87-302 سنة ١٩٩٦.[٢]

ويتكون شرح العبارة من نقطتين رئيسيتين هما:

أ- الهياكل الداعمة للمؤسسات الناشئة والمصغرة المبتكرة: يقصد بها الإطار المؤسّسي والقانونيّ الذي أقامته الدولة، ويشمل ذلك الوكالات واللجان والبرامج والإجراءات الإداريّة والمالية المخصّصة لتقديم مختلف أنواع المساعدة (تمويلات، تكوين، متابعات) لهذه الفئة من المشاريع.

ب- صندوق "Start Up" بمقتضى المادة ١٣١ من القانون رقم ١٥٠-٣٠٢ (قانون المالية لسنة ٢٠٢٠): تنص هذه المادة على إنشاء صندوق خاص باسم "Start Up"، والغاية منه دعم وتطوير المنظومة الاقتصادية للمؤسسات الناشئة، بمعنى توفير الموارد والإمكانات التي تمكّنها من النهوض بأعمالها، وتعزيز قدرتها على النموّ والابتكار، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة،[٣] (العاطلين عن العمل والذين تتراوح أعمارهم بين ٣٠ و ٥٠ سنة) والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM).[٤]

٥- التمويل: إضافة إلى الأشكال الإعانات والمساعدات التي وضعتها الدولة الجزائرية تحت تصرف المؤسسات المبتكرة، يمكن لصاحب المشروع أو المقاول الاستفادة من مصادر تمويلية أخرى، كبداية يمكن أن يلجأ إلى عائلته أو أصدقاءه (شبكة علاقاته المقربة)، ليتجه بعدها إلى القروض البنكية أو مؤسسات رأس المال الاستثماري (رأس مال المخاطر) كـ: Aldjazair، Finalep ، Sofinance Istithmar.

كما يستطيع المقاول البحث عن أشخاص طبيعيين (رجال أعمال يستثمرون في مؤسسته يعرفون بـ "ملائكة الأعمال " بمنحه تمويلا مزدوجا مالي وفني مثل الملائكة القصبة للأعمال).

علاوة على ذلك توجد المسابقات التي تنظمها مؤسسات الدولة أو الخواص الأصحاب المؤسسات والمشاريع المبتكرة والتي تنتهي بحصول الفائز على تمويل المشروعة (جائزة في شكل رأس مال)، أو قد

---

[١]- القانون رقم ٢٠-٠٧ المؤرخ في ١٢ شوال عام ١٤٤١ الموافق ١٤ جانفي سنة ٢٠٢٠، ***قانون المالية التكميلي لسنة ٢٠٢٠***، المادة ٦٨ المعطلة والمتممة للمادة ١٣١، الجريدة الرسمية، العدد ٣٣.

[٢]- الأمر رقم ٩٦-١٤ المؤرخ في ٢٤ جانفي سنة ١٩٩٦، ***المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة ١٩٩٦***، الجريدة الرسمية.

***المركز الوطني للسجل التجاري:** مؤسسة عمومية، تنشط تحت وصاية وزارة التجارة، تتمثل صلاحياتها في مركزية السجل التجاري الصادر عن سجلات المحاكم

[٣]- المرسوم التنفيذي رقم ٩٤-١٨٨ المؤرخ في ٢٦ محرم عام ١٤١٥ الموافق لـ ٠٦ جويلية ١٩٩٤، ***المتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة***، الجريدة الرسمية، العدد ٤٤.

[٤]- المرسوم التنفيذي رقم ٠٤-١٤ المؤرخ في ٢٩ ذي القعدة ١٤٢٤ الموافق لـ ٢٢ جانفي ٢٠٠٤، ***المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وتحديد قانونها الأساسي***، الجريدة الرسمية، العدد ٠٦.

يلجأ صاحب المشروع إلى وسائل التواصل الإجتماعي وشبكة الأنترنت في إطار ما يسمى بـ التمويل التساهمي كما يعرف في الجزائر من أجل البحث عن مستثمرين خواص.[١]

٦- إختيار الشكل القانوني للمؤسسة: يتطلب إنشاء مؤسسة تسجيلها في المركز الوطني للسجل التجاري بموجب المرسوم التنفيذي رقم ٤١-٩٧ المؤرخ في ١٨ جانفي ١٩٩٧ والمتضمن شروط التسجيل في *السجل التجاري*، كما يخضع لإلزامية القيد في السجل التجاري وفق ما ينص عليه التشريع المعمول به:[٢]

- التاجر سواءا كان شخص طبيعي أو معنوي.
- المؤسسة التجارية الخارجية التي تفتح وكالة أو فرع أو مؤسسة أخرى في الجزائر.
- كل ممثلية تجارية خارجية تمارس نشاطا تجاريا على التراب الجزائري.
- المؤسسة الحرفية وكل ما يؤدي خدمات (شخصا طبيعيا أو معنويا).
- المستأجرين الذين يسيرون محلا تجاريا.
- الشخص المعنوي التجاري سواء بشكله أو موضوعه ومقره في الجزائر أو يفتح بها وكالة أو فرع أو مؤسسة أخرى.
- كل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الذين يمارسون نشاطا هم خاضعون قانونا للقيد في السجل التجاري.

وتأخذ المؤسسات الجزائرية إحدى الأشكال القانونية التالية:

١. المؤسسات الخاصة: يأخذ هذا النوع من المؤسسات إحدى الشكلين التاليين:

١,١. مؤسسة فردية: وهى الملكية الوحيدة التي تتعلق برجل أعمال واحد فقط، بحيث تكون فيها المخاطر المالية والإستثمارات منخفضة.[٣]

٢,١. مؤسسة ذات الشخص الوحيد وذات المسؤولية المحدودة: بموجب المادة رقم ٥٦٤ من القانون التجاري: "هي الشركة التي يتم تأسيسها من طرف شخص واحد "شريك وحيد"،[٤] بحد أدنى الرأس المال يصل إلى ١٠٠,٠٠٠ دج".[٥]

---

[١]- ***المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي،*** مرجع سبق ذكره، ص ص ١١-١٣.

[٢]- المرسوم التنفيذي رقم ٩٧-٤١ المؤرخ في ٩ رمضان عام ١٤١٧ الموافق لـ ١٨ جانفي ١٩٩٧، ***والمتضمن شروط القيد في السجل التجاري***، الجريدة الرسمية، العدد ٥.

[3]- Emile-Michel Hernandez ،LE PROCESSUS ENTREPRENEURIAL: Vers un modèle stratégique d'entrepreneuriat ،L'Harmattan, paris، France, 1999، p 149.

[٤]- الأمر رقم ٩٦-٢٧ المؤرخ في ٩ ديسمبر ١٩٩٦ المعدل والمتمم للأمر رقم ٧٥-٥٩ المؤرخ في ٢٦ ديسمبر ١٩٧٥، ***المتضمن القانون التجاري***، المادة ٥٦٤ الجريدة الرسمية، العدد ٧٧.

[٥]- المرسوم التشريعي رقم ٩٣-٠٨ المؤرخ في ٣ ذي القعدة عام ١٤١٣ الموافق ٢٥٠ أفريل ١٩٩٣، المعدل والمتمم للأمر رقم ٧٥-٥٩ المؤرخ في ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٧٥، ***المتضمن القانون التجاري*** ، المادة ٥٦٤ الجريدة الرسمية، العدد ٢٧.

2. المؤسسات المختلطة أو المشتركة : وهي المؤسسات التي قام بإنشائها شريكين فأكثر، وتأخذ الأشكال التالية:

١,٢. شركة التضامن:

في القانون التجاري الجزائري فإن المشرع لم تعرف ولكن يستخلص تعريفها من نص المادة ٥٥١ من القا – التجاري الجزائري على أنها : " شركة تؤلف من شخصين أو أكثر تحي عنوان معين للقيام بعمل معين و يكون الشركاء فيها مسؤولين على وجه التضامن في جميع أموالهم عن التزامات الشركة"[١]

٢,٢. مؤسسة ذات المسؤولية المحدودة : هي مؤسسة رؤوس أموال، تؤسس من طرف عدة أشخاص لا يتحملون الخسائر إلا في حدود ما قدموه من حصص لا يقل عدد الشركاء عن شريكين، كما لا يقل رأس مالها عن ١٠٠,٠٠٠ دج يقسم إلى حصص ذات قيمة إسمية متساوية تقدر بـ ١٠٠٠ دج.[٢]

٣,٢. شركة ذات أسهم (شركة المساهمة): حسب المادة ٥٩٢ من القانون التجاري، هي الشركة التي ينقسم رأس مالها إلى أسهم، بعدد شركاء لا يقل عن (٠٧) أشخاص، ولابد أن تكون متبوعة بذكر شكل الشركة ورأس مالها الذي لا يقل عن ٥,٠٠٠,٠٠٠ دج في حالة *علنية الادخار*، و١,٠٠٠,٠٠٠ دج بخلاف ذلك.[٣]

٤,٢. شركة التوصية البسيطة: هي مزيج من الأشخاص المتضامنين ورؤوس الأموال الموصين بحيث ينطبق على الشركاء المتضامنين القانون الأساسي لشركة التضامن كما حددته المادة ٥٦٣ مكرر ١ من القانون التجاري، كما يلتزم الشركاء الموصون بديون الشركة في حدود قيمة حصتهم المقدمة والتي لا تكون على شكل عمل[٤].

٥,٢. شركة التوصية ذات أسهم: تعرف هذه الشركة حسب المادة ٧١٥ في الفصل الثالث مكرر من القانون التجاري، بأنها مريج من شركاء متضامنين وشركاء موصين، بحيث لا يقل عدد الشركاء الموصين عن (٠٣)، ولا يذكرون في اسم الشركة، وتطبق عليها نفس القواعد الخاصة بشركات المساهمة وشركات التوصية البسيطة.

---

[١] **ابتسام القرام، المصطلحات القانونية في التشريع الجزائري قاموس باللغتين العربية و الفرنسية، ، (**الجزائر، قصر الكتاب ،ط:٠١، ١٩٩٨)، ص: ١٠٩.

[٢]– المادة ٥٦٦ من القانون رقم ٩٣–٠٨، **مرجع سبق ذكره.**

***علنية الإدخار:** هي طريقة التأسيس شركة المساهمة وتسمى "علنية الادخار" ويقصد بها قيام المؤسسون بنشر عقد تأسيس الشركة بعد تحريره بطلب من مؤسس أو أكثر إعلانا وذلك تحت مسؤوليتهم وحسب الشروط المحددة عن طريق التنظيم.

[٣] المادة ٥٩٤ من القانون رقم ٩٣–٠٨، **مرجع سبق ذكره.**

[٤] الأمر رقم ٧٥_٥٩ المؤرخ في ٢٠ رمضان عام ١٣٩٥ الموافق لـ٢٦ سبتمبر سنه ١٩٧٥، ***الذي يتضمن القانون التجاري المعدل والمتمم***، رقم ٥٣٦ مكرر١٠، ص ١٤٠ ١٤٢ .

٧- **استكمال إجراءات الإنشاء:** بعد أن تستوفي المؤسسة الشروط أو المعايير المذكورة أعلاه، تستطيع تقديم طلب عبر البوابة الإلكترونية الوطنية للمؤسسات الناشئة، من أجل منحها علامة مؤسسة ناشئة بموجب القانون الجزائري، وذلك بتقديم الوثائق التالية:

- نسخة من السجل التجاري.
- نسخة من رقم التعريف الجبائي (NIF).
- نسخة من القانون التأسيسي.
- عرض مفصل للمنتج أو الخدمة، مع توضيح الجوانب المبتكرة فيه.
- نسخة من الحسابات الاجتماعية للمؤسسات التي لها أكثر من سنة من الوجود.
- السير الذاتية لمؤسسي الشركة.

٨- **انشاء مؤسسة ناشئة:** تمنح علامة مؤسسة ناشئة لمدة ٤ سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة فقط، كما يمكن التقدم للحصول على علامة مشروع مبتكر للمشروع الذي يكون ذو علاقة بالابتكار وفقا للمرسوم التنفيذي رقم ٢٠-٢٥٤ المؤرخ في ١٥ سبتمبر ٢٠٢٠، لتشكيل اللجنة الوطنية لتسمية "الشركات الناشئة" و"المشاريع المبتكرة" و"الحاضنات" وتحديد مهامها، تكوينها وتشغيلها.

بحيث يمكن أن يستفيد من هذه العلامة أيضا كل شخص طبيعي أو مجموعة من الأشخاص الطبيعيين بتقديم طلبه أيضا إلى البوابة الإلكترونية الوطنية للشركات الناشئة مصحوبا بالوثائق التالية:[١]

- عرض المشروع وجوانب الابتكار فيه.
- عناصر تثبت الإمكانات القوية للنمو الاقتصادي.
- المؤهلات العلمية والتقنية وخبرات الفريق المسؤول عن المشروع.
- عنوان الملكية أو أي جائزة أو مكافأة تم الحصول عليها عند الإقتضاء.

المطلب الثالث: أجهزة مرافقة ودعم المؤسسات الناشئة في الجزائر

تشكل المؤسسات الناشئة اليوم أحد المحركات الأساسية للاقتصاد الوطني، لما تتيحه من فرص ابتكار وخلق مناصب شغل وتعزيز التنويع الاقتصادي، وإدراكا من الدولة الجزائرية لأهمية دعم هذه المؤسسات في مراحلها الأولى، تم استحداث أجهزة وهيئات عمومية متخصصة تتولى مرافقة حاملي المشاريع وتقديم الدعم المالي والتقني والإداري لهم، وسيتناول هذا المطلب أهم هذه الأجهزة، من حيث طبيعتها

[١]- مقاول، منح العلامة في الجزائر، تم التحديث في ١٧ جويلية ٢٠٢٣، على الرابط: ***https://moukawil.dz/beta/knowledgebase/labelisation***، تاريخ الزيارة: ٢٠٢٥/٠٣/٠٨، على الساعة: ١٨:٢٢.

ومهامها وتركيبتها، والدور المحوري الذي تلعبه في تهيئة بيئة حاضنة ومحفزة لنمو المؤسسات الناشئة في الجزائر.

أولا: آليات مرافقة المؤسسات الناشئة في الجزائر

لايمكن لمؤسسة ناشئة في أولى مراحل حياتها مزاولة نشاطها من دون اللجوء إلى آليات تساهم في مرافقتها من أهمها الحاضنات ودار المقاولاتية.

١- دار المقاولاتية: من جهة يتكون مصطلح دار المقاولاتية من قسمين: دار أي يقصد بها الدفء والمودة، والمقاولاتية هي كلمة فرنسية الأصل (Entrepreneurship) بمعنى ريادة الأعمال حيث اقترحت عدة ترجمات له منها: المبادرة، الريادة، الإنشاء، العمل الحر،[١] وبمنهج آخر بالترجمة الاصطلاحية لكلمتي L'entrepreneuriat و L'entrepreneur في الجزائر هي المقاولاتية و المقاول.

وتكمن أهمية دار المقاولاتية فيما يلي:[٢]

- ✓ توفير الآليات الكفيلة التي تساهم في تنمية روح المقاولاتية لدي فئة الطلبة الجامعيين.
- ✓ غرس روح المقاولاتية لديهم وانعاش الحس المقاولاتي وتشجيعهم على النهضة والإبداع.
- ✓ المساهمة في تقديم التسهيلات وتخطي كل العقبات والصعوبات التي تواجههم من خلال تقريب المسافة بين الطالب وهياكل الدعم والمرافقة و كل الهيئات التي لها علاقة بالاستثمار و الإنتاج.
- ✓ تشجيع الطلبة على التوجه نحو إنشاء مشاريعهم الخاصة.

٢- حاضنات الأعمال: تعتبر حاضنات الأعمال من أهم هيئات الرعاية للمؤسسات الناشئة لتجسيد أفكارها على أرض الواقع، حيث ينضر لها كأحد أهم أدوات التنمية وتطوير المؤسسات الناشئة، حيث أنها تعد من أهم آليات المساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي بالإضافة إلى مساهمتها في استغلال مخرجات الجامعات ومراكز البحث، وكذلك تشغل دور أساسي في احتضان المبتكرين و المبدعين، وقد تعددت التعاريف المتعلقة بحاضنات الأعمال أهمها:[٣]

---

[١]- حنان جودي وآخرون، ***دار المقولاتية كآلية لترقية الثقافة المقولاتية في مؤسسات التعليم العالي في الجزائر***، مذكرة ماستر، (جامعة بسكرة، محمد خيضر، ٢٠٢١)، ص ٧٦.

[٢]- مريم بن جيمة وآخرون، ***آليات دعم وتمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر***، م .٠٧، ع .٠٣، (٢٠٢٠)، ص ٥٢٢.

[٣]- خيرة حدبي محمد سحنان، ***حاضنة الأعمال التكنولوجية ودورها في التنمية وتطوير المؤسسات الناشئة في الجزائر***، مذكرة ماستر، (جامعة تيارت، إبن خلدون، ٢٠٢٢-٢٠٢٣)، ص٨.

"هي حزمة متكاملة من الخدمات، والتسهيلات، والآليات المساندة، إضافة إلى الاستشارات، التي تُقدم خلال فترة زمنية محددة من قبل مؤسسة قائمة تتمتع بالخبرة والعلاقات، إلى المبادرين الراغبين في إنشاء مؤسسة صغيرة، وذلك بهدف مساعدتهم على تجاوز أعباء مرحلة الانطلاق".

"كما تعرف بأنها: "عملية ديناميكية لتنمية وتطوير المؤسسات خاصة المؤسسات الصغيرة التي تمر بمرحلة التأسيس أو الإنشاء و بداية النشاط، حتى تضمن بقائها ونموها، وذلك بتقديم مختلف المساعدات المالية والفنية وغيرها من تسهيلات الإنشاء".

إذ تعتبر حاضنات الأعمال مؤسسات كبيرة تهدف إلى توفير الجو الملائم للمشاريع الصغيرة من أجل ضمان نجاحها أو حتى أخذ مرحلة الإنطلاق لتدفعها تدريجيا لتصبح قادرة على النمو والإستمرار.

الجدول رقم ٠٤: التصنيفات المتعددة لحاضنات الأعمال

حاضنات الأعمال حسب الهدف	حاضنات الأعمال حسب المجال	حاضنات الأعمال حسب الخدمة
١. أولي. ٢. صناعي. ٣. قطاع متخصص. ٤. تقني. ٥. بحثي. ٦. افتراضي. ٧. انترنت. ٨. إقليمية.	١. الحاضنات التكنولوجية. ٢. حاضنات التنمية الاقتصادية. ٣. حاضنات المشاريع العامة أو المختلطة.	١. حاضنات المشروع. ٢. رفع وتيرة إنجاز المشروع. ٣. مداخل المشاريع. ٤. شبكات المشاريع.

المصدر: سي مرابط يزيد، حسني غزلان حورية، ***آليات دعم ومرافقة المؤسسات الناشئة في الجزائر، دراسة حالة حاضنة الأعمال لولاية تيارت***، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، جامعة إبن خلدون، تيارت، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ٢٠٢٢-٢٠٢٣، ص ١٩.

من خلال ما تم عرضه في الجدول رقم ٠٥ يمكننا القول بأن : تصنيف حاضنات الأعمال لا يقتصر على جانب واحد، بل يُبنى على ثلاثة أبعاد متكاملة: الهدف، المجال، والخدمة. هذا التنوع في التصنيفات يكشف عن الطبيعة المركّبة والديناميكية لهذا النوع من المؤسسات، التي أصبحت ضرورة في الاقتصاد المعاصر، خصوصًا في سياق التحوّل نحو اقتصاد المعرفة والمقاولاتية من هنا يمكننا القول أن حاضنات الأعمال تُصنّف حسب الهدف، المجال، ونوع الخدمة، ما يدل على تنوع أدوارها وتكيفها مع حاجات المشاريع. من حيث الهدف، نلاحظ وجود حاضنات متخصصة، كالصناعية والتكنولوجية والبحثية، مما

يعكس توجهًا نحو دعم مشاريع دقيقة ذات طابع استراتيجي، وليس مجرد مرافقة عامة. أما من حيث المجال، فإن تصنيفها إلى تكنولوجية أو تنموية أو عامة يُظهر اختلاف أهدافها حسب السياسات الاقتصادية. وبالنسبة للخدمات، فإن بعض الحاضنات لا تكتفي بدعم المشروع، بل تسعى لتسريعه أو ربطه بشبكات، ما يبرز تطور دور الحاضنة من فضاء تقني إلى منظومة دعم متكاملة. هذا التنوع في التصنيف يعكس تطور مفهوم الحاضنة لتصبح أداة فعّالة لدعم ريادة الأعمال حسب احتياجات كل بيئة.

يمكن تلخيص أهمية حاضنة الأعمال فيما يلي[1]:

_تقليل تكاليف بدأ المشروعات.

_تقليل مخاطر الأعمال المرتبطة بالمراحل الأولى لبداية المشروعات .

_تجنب الأخطاء.

_إيجاد الحلول المناسبة للمشكلات الفنية والمالية والقانونية.

_زيادة معدلات النجاح وتشجيع أفكار المشروعات الريادية المبتكرة.

_فتح المجال لتنويع مشاريع المؤسسات في نشاطات جديدة.

_تدعيم التعاون بين المشروعات أو ما يعرف بالعناقيد الصناعية.

بالنظر إلى ما سبق، تُعدّ حاضنات الأعمال آلية فعّالة لدعم تجسيد المشاريع على أرض الواقع، حيث تتيح لأصحاب المشاريع الناشئة الانطلاق بأقل جهد ممكن، وتكلفة منخفضة، ومخاطر محدودة. كما تسهم هذه الحاضنات في تيسير المسار أمام روّاد الأعمال من خلال توفير حلول للمشكلات والتحديات التي قد تعيقهم في المراحل الأولى من إنشاء مشاريعهم. ويوضح الجدول التالي بعض الجوانب المتعلقة بذلك.

٣- مسرع الأعمال ألجيريا فانتور "Algeria Venture"

أ- **تعريفه:** لا يوجد تعريف واحد لمسرعات الأعمال حيث يعرفها كل رجل قانوني حسب وجهة نظره، ومن بين التعريفات التي قدمت لها:

"هي برامج ذات مدة زمنية محددة، هدفها مساعدة الشركات الريادية الناشئة على زيادة فرص نجاحها في المراحل المبكرة من حياتها، من خلال تقديم مجموعة من الخدمات والإرشادات بواسطة خبراء ومختصين وربطهم بالمستثمرين وأصحاب رؤوس الأموال من أجل الفرص الإستثمارية."

[1] أحمد وهبي حسين احمد، ***ريادة الاعمال الاجتماعية -أسس نظرية وتطبيقية مهمة-***، (الإسكندرية : دار الكتب والدراسات العربية٢٠٢٣)، ص ٧٩

ويعد مسرع الأعمال "Algeria Venture" أول مسرع أعمال عام يتم إستحداثه من أجل تعزيز النظام البيئي للمؤسسات الناشئة في الجزائر، ونظرا لحداثته في القانون الجزائري فمن المهم إحاطته بتأصيل قانوني أولا ثم تحديد طبيعته القانونية ثانيا حسب أحكام المرسوم التنفيذي رقم ٣٥٦-٢٠ المؤرخ في ٣٠ نوفمبر ٢٠٢٠ والمتعلق بإنشاء مؤسسة ترقية وتسيير هياكل دعم المؤسسات الناشئة مع تحديد مهامها وتنظيمها وسيرها.[١]

ب- الهيكل التنظيمي لـ "Algeria Venture": حسب ما جاء في نص المادة ٧ من المرسوم التنفيذي رقم ٣٥٦-٢٠ فإنه: "يسير المؤسسة مجلس إدارة ويديرها مدير عام وتزود بمجلس علمي وتقني"، ويفهم من ذلك أن المشرع يتشكل من هيئة تداولية (مجلس الإدارة) وهيئة تنفيذية (مدير عام) وهيئة إستشارية (المجلس العلمي والتقني)، والتي تتكون من:

* **مجلس الإدارة:** الواقع أن المنظمة قد أكدت على الطابع الجماعي لسير مسرع "Algeria Venture" وهو ما يتجلى من خلال تشكيلاته البشرية، حيث أوكلت رئاستها إلى الوزير المكلف بالمؤسسات الناشئة أو ممثلة، وإلى جانب رئيس مجلس الإدارة يوجد ١٥ عضو من ممثلي القطاعات الوزارية وبعض الهيئات التي لها صلة وثيقة بالموضوع.
* **المدير العام للمسرع "Algeria Venture":** يعين المدير العام للمسرع "Algeria Venture" بموجب مرسوم رئاسي، وذلك بناءا على إقتراح من الوزير المكلف بالمؤسسات الناشئة، وتطبيقا لمبدأ توازي الأشكال تنهى مهامه من الجهة نفسها وعن طريق الوسيلة ذاتها، حيث نلاحظ أنه لم تعطى أهمية لا للمؤهلات ولا لمجال الخبرة المطلوبه في الشخص الذي تم تعيينه، والذي لم يخضع كذلك لنظام العهدة أثناء توليه لإدارة المسرع، الأمر الذي يجعله تابعا بصفة مطلقة للجهة التي عينته مما يحد من استقلالية المسرع إتجاه السلطة التنفيذية.
* **المجلس العلمي والتقني:** تنص المادة ١٩ من المرسوم التنفيذي رقم ٣٥٦-٢٠ على أن المجلس العلمي والتقني يتكون من ٨ أعضاء بما فيهم الرئيس، ويتم تعيينهم بموجب قرار وزاري من طرف الوزير المكلف بالمؤسسات الناشئة بناءا على إقتراح من المدير العام للمسرع.

ووفق للفقرة الأولى من نص المادة ١٩ من المرسوم التنفيذي ٣٥٦_٢٠ ينتخب رئيس المجلس العلمي والتقني من بين الأعضاء الثمانية في دورته الأولى لمدة ثلاث سنوات غير قابلة للتجديد.[٢]

---

[١]- فاتح خلاف، ***أثر مسرعات الأعمال على دور المؤسسات الناشئة***، قراءة تحليلة للمرسوم التنفيذي رقم ٣٥/٢٠، م: ٠٦، ع: ٤، (٢٠٢١)، ص ١٥٩.

[٢]- المادة ١٩ من المرسوم التنفيذي رقم ٣٥٦-٢٠ ***المتعلق بإنشاء مؤسسة ترقية وتسيير هياكل دعم المؤسسات الناشئة***، المؤرخ في ٣٠ نوفمبر ٢٠٢٠.

الجدول رقم ٠٥: التمييز بين حاضنات الأعمال ومسرعات الأعمال:

مسرعات الأعمال	حاضنات الأعمال
– إنشاء شبكات دولية ومحلية تتكون من رأسمال استثماري وعملاء ومستشارين. – متابعة تطوير المنتجات والخدمات والأفكار. – ضمان علاقة تجارية جيدة بين الشركات الناشئة والشركات القائمة. – مساعدة المؤسسات الناشئة على التحقق من صحة المنتج أو الفكرة. – خلق ثقافة الابتكار وريادة الأعمال وكذلك تطوير أفكار جديدة. – إعداد الشركات الناشئة لتلقي الاستثمارات من عدة أطراف.	– تهيئة مساحات العمل للمؤسسات الناشئة وتوطينها. – توفير حزمة من الخدمات الداخلة في مرافقة حاملي المشاريع أثناء إجراءات إنشاء المؤسسة الناشئة. – مساعدات المؤسسات الناشئة في إنجاز مخططات الأعمال ودراسة السوق بالإضافة إلى وضع خطط التمويل المناسبة. – التكوين النوعي لأصحاب المؤسسات الناشئة في مجال إدارة الأعمال والالتزامات القانونية والمحاسبية التي تتطلبها ريادة الأعمال. – الوضع تحت تصرف المؤسسات الناشئة كافة الوسائل اللوجستية مثل المكاتب، قاعات الاجتماعات، وعدد الإعلام الآلي.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على أسامة بختي، واقع التمويل المؤسسات في الجزائر، مذكرة ماستر جامعة مسيلة : محمد بوضياف، كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير، ٢٠٢٢، _ص : ٣٤-٤٢.

من خلال الجدول يتضح لنا الفرق بين حاضنات ومسرعات الأعمال من حيث الأهداف والخدمات، فالحاضنات تهتم بتأسيس ودعم المؤسسات في بدايتها، بينما المسرعات تركز على تسريع نمو المشاريع القائمة، وهذا الفرق يساعدنا على فهم دور كل جهة في دعم ريادة الأعمال.

ثانيا: المشاتل

حسب المادة ١٥ من القانون التوجيهي رقم ٠١-١٨ المتعلق بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صدر المرسوم التنفيذى رقم ٠٣-٧٨ المؤرخ في ٢٥ فيفري ٢٠٠٣ الذى يتضمن القانون الأساسي لها

من خلاله إعتبار المشتلة على أنها مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري كما تتمتع بإستقلال مالي وشخصية معنوية،[1] ويمكن أن تتخذ هذه المشاتل عدة أشكال:[2]

- **المحضنة:** هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الخدمات.
- **ورشة الربط:** هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الصناعات الصغيرة والمهن الحرفية.
- **نزل المؤسسات:** هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع المنتمين إلى ميدان البحث، ومن أهم وظائف هذه المشاتل:[3]

– إستقبال وإحتضان ومرافقة المؤسسات حديثة النشأة لمدة معينة.
– تسيير وإيجار محلات.
– تقديم الخدمات.
– تقديم إرشادات خاصة.

كما توجد كذلك في الجزائر العديد من الهيئات والوكالات التي تُقدّم الدعم للمؤسسات الناشئة، الأمر الذي يستدعي إبراز أهم هذه المؤسسات، وتحديد أبرز مهامها، مع توضيح مكونات كل من: الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANADE)، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM).

١ – الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANADE) والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI):
تعتبر المقاولاتية والاستثمار من أهم الركائز التي ترتكز عليها المؤسسات الناشئة، لذلك يحبذ اللجوء إلى الهيئات التي تشجع و تعمل على كذلك.

أ– الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANADE):
تم إنشاء الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم ٢٣٩–٢٠ المؤرخ في ٢٢ نوفمبر ٢٠٢٠، حيث تعتبر امتداد مع تعديل وإتمام للوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، التي أُنشأت بموجب المرسوم ٢٩٦–٢٠ في ٠٨ سبتمبر ١٩٩٦ وهي هيئة ذات طابع خاص.[4]

---

[1]– هواري خيثر، ***تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر***، أطروحة لنيل شهادة ماجيستر، (جامعة ابن خلدون كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، ٢٠٠٩)، ص ١١٤.

[2]– زكية ناضور وفاطمة الزهرة بوحي، ***دور حاضنات الأعمال في دعم المؤسسات المصغرة في الجزائر***، مذكرة ماستر، (جامعة ابن خلدون تيارت كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، ٢٠٢٢) ص ٩٤.

[3]– هواري خيثر، مرجع سبق ذكره، ص ١١٨.

[4]– الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي رقم ٢٠–٣٩٢، مرجع سبق ذكره، ص ٨.

وقد غير استحداث هذه الوكالة توجه الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب من جماعي آنذاك إلى اقتصادي الآن، وعليه تم إدراج مهام جديدة تتماشى مع التوجه الاقتصادي الجديد، والمتمثلة في:[1]

– تشجيع استحداث وتطوير الأنظمة البيئية بناءا على الفرص الاستثمارية المتاحة في مختلف القطاعات التي تلبي احتياجات السوق المحلي والسوق الوطني.

– تقديم البطاقة الوطنية للنشاطات التي تستحدث من طرف الشباب أصحاب المشاريع ومتابعتها بالاشتراك مع مختلف القطاعات.

– عصرنة وتوحيد معايير إنشاء المؤسسات الناشئة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومرافقتها ومتابعتها.

– إعداد وتطوير أدوات الذكاء الاقتصادي وفق نهج استشرافي، بهدف تحقيق تنمية اقتصادية متوازنة وفعالة.

– تجشيع تبادل الخبرات من خلال برامج المنظمات والهيئات الدولية والشراكة مع الوكالات الأجنبية المختصة في دعم المقاولاتية وترقية المؤسسات الناشئة.

وهناك مجموعة من شروط التأهيل الخاصة بالوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANADE) تتمثل في:[2]

- السن يتراوح بين ١٩ و ٤٠ سنة.
- التحصل على شهادة أو تأهيل مهني أو امتلاك مهارات معرفية معترف بها.
- القدرة على المساهمة الشخصية.
- عدم الاستفادة سابقا من إعانة بعنوان استحداث النشاطات.

[1]– فاطمة بودرة، ***فعالية الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANAD) في بعث الروح في المؤسسات المتعثرة في الجزائر***، م .٠٦، ع .٠١، (جوان ٢٠٢٠)، ص ١١٨.

[2]– فاطمة بودرة، نفس المرجع، ص ٢٠٠.

الجدول رقم ٠٦: صيغ التمويل في الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية:

صيغ التمويل	المساهمة الشخصية للشاب	مساهمة الوكالة	قرض البنك
التمويل الثنائي أقل من 10 ملايين دج	%50	%50	X
التمويل الثلاثي أقل من 10 ملايين دج	%15	%15	%70
		12 % بالنسبة للمناطق الخاصة و الهضاب العليا	
		10% بالنسبة لمناطق الجنوب	
		5% بالنسبة للشباب العاطل و الطلبة حاملي المشاريع	

المصدر: الجريدة الرسمية، ***ج ج د ش المرسوم التنفيذي رقم ٢٠-٣٩٢***، العدد٠٧، صفحة ٨.

يوضح الجدول صيغ التمويل المعتمدة لدعم الشباب في إنشاء مشاريعهم، حيث يبين نسب المساهمة المالية لكل من الشاب، الوكالة، والبنك حسب نوع التمويل. ففي صيغة التمويل الثاني، التي لا تتجاوز قيمتها ١٠ ملايين دينار، يتحمل الشاب نصف التكاليف (٥٠%) وتتكفل الوكالة بالنصف الآخر، دون الحاجة إلى قرض بنكي. أما في صيغة التمويل الثالث، التي تقل كذلك عن ١٠ ملايين دينار، فتُقسم المساهمة بنسبة ١٥% للشاب و١٥% للوكالة، بينما يغطي البنك ٧٠% من قيمة المشروع. ويُمنح تخفيض في نسبة المساهمة الشخصية لفئات معينة، مثل الشباب في مناطق الهضاب العليا (١٢%)، ومناطق الجنوب (١٠%)، والعاطلين عن العمل والطلبة حاملي المشاريع (٥%)، ما يعكس توجهًا نحو دعم الفئات الأكثر هشاشة والمناطق ذات الأولوية

ب- الوكالة الوطنية للتطوير الاستثمار (ANDI):

أنشات هذه الوكالة بموجب المادة ٠٦ من الأمر ٠١-٠٣، في إطار الجيل الأول من الإصلاحات التي أجريت في الجزائر خلال فترة التسعينيات، وقد خضعت لتغييرات تهدف إلى التكيف مع التغيرات في

الوضع الاقتصادي والاجتماعي للبلاد في البداية، تم تكليف هذه المؤسسة الحكومية بمهمة التسيير والترويج ودعم الاستثمار في البداية، وكالة تشجيع ودعم ومراقبة الاستثمار من ١٩٩٣ إلى ٢٠٠١ تم AND الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، حيث تتمثل مهامها في:[١]

- استقبال المستثمرين وتوجيههم ودعمهم على مستوى هياكلها المركزية والإقليمية.
- إعلام المستثمرين من خلال موقعها على الانترنت وموادها الترويجية ونقاطها الإعلامية المختلفة بمناسبة الأحداث الاقتصادية التي تنظم في الجزائر وخارجها.
- يُضفي الطابع الرسمي على أساس عادل وفي غضون ميل قصيرة على المزايا التي يوفرها نظام الحوافز.
- يضمن التنفيذ المنسق مع مختلف المؤسسات المعنية، كالجمارك والضرائب وغيرها، لقرارات تشجيع الاستثمار.
- يساهم في تنفيذ سياسات وإستراتيجيات التنمية بالتعاون مع القطاعات الاقتصادية المعنية.
- يجعل شراكتها في البورصة متاحة للمستثمرين المحتملين.

٢- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM): نشأت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بعد تجربة قصيرة خاضتها البلاد منذ سنة ١٩٩٩ عبر تمويل مشاريع مصغرة أسند تسييرها للجماعات المحلية، وقد كان تنظيم الجزائر للملتقى الدولي حول تجربة الجزائر في مجال القرض المصغر سنة ٢٠٠٢ بمثابة أساس للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، حيث جاء من بين توصيات الملتقى ضرورة خلق هيئة تسند لها مهمة مرافقة أصحاب المشاريع وتقديم الدعم والمساعدة التقنية لرفع النقائص التي كان يشهدها التسيير السابق للقرض المصغر.[٢]

وجاءت ثمار هذا الملتقى سنة ٢٠٠٤ عبر المرسوم الرئاسي رقم ٠٤/١٣ المتعلق بجهاز القرض المصغر المعدل والمتمم بالمرسوم الرئاسي رقم ١٣٣/١١، حيث نصت أحكامه على إنشاء وكالة تسند لها مهام تسيير القرض المصغر، وبالفعل جاء ذلك عبر نصوص المرسوم التشريعي رقم ١٤/٠٤ المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، ومن أهم الخدمات التي تقدمها الوكالة هي:[٣]

---

[١]- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)، "الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار"، وزارة الصناعة، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، أنضر إلى الرابط: https://www.industrie.gov.dz/andi، تاريخ الزيارة: ٢٠٢٥/٠٤/٢٠، على الساعة: ١٠:١٨.

[٢]- السيد مقداد وهاب ، ***جلسة تحسيسية حول جهاز القرض المصغر بمناسبة الأسبوع العالمي المقاولاتية***، جامعة فرحات عباس يوم ١٩نوفمبر ٢٠١٧.

[٣]- الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغر"ANGEM "، انضر إلى الرابط" : ***https://www.angem.dz***، تاريخ الزيارة: ٢٠٢٥/٠٤/٢٠، على الساعة: ١١:٣٠.

أ- **الخدمات المالية:** يمنح الجهاز صيغتين من التمويل، من بينها صيغة بمساهمة البنوك العمومية الخمس (05) الشريكة.

* **الصيغة الأولى: قرض شراء المواد الأولية (وكالة-مقاول):** هي قروض بدون فوائد تمنح مباشرة من طرف الوكالة تحت عنوان شراء مواد أولية لا تتجاوز ١٠٠,٠٠٠ دج، وهي تهدف الى تمويل الأشخاص الذين لديهم معدات صغيرة وأدوات ولكن لا يملكون أموال لشراء المواد الأولية لإعادة أو إطلاق نشاطا، وقد تصل قيمتها إلى ٢٥٠,٠٠٠ دج على مستوى ولايات الجنوب، بينما مدة تسديد هذه السلفة لا تتعدى ٣٦ شهرا.

* **الصيغة الثانية: التمويل الثلاثي (وكالة-بنك-مقاول):** هي قروض ممنوحة من قبل البنك والوكالة بعنوان إنشاء نشاط، وقد تصل تكلفة المشروع إلى ١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠ دج.

ب- الخدمات غير المالية: إلى جانب القرض تسعى الوكالة إلى تقديم المزيد من الخدمات في مجالات واسعة للمستفيدين، والهدف هو الدعم إلى أقصى حد ممكن وضمان استمرارية الأعمال، فإن الوكالة توفر أيضا:[١]

_ تسعى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية مقاولاتية الى ترقية نظام بيئي للمقاولاتية الذي يحفز على إنشاء، تمويل وتطوير المؤسسات المُصغّرة عالية الأداء، ذات صمود وتخلق قيمة مُضافة مستدامة للمواطنين وللوطن

- الاستقبال الحسن وتوفير الظروف المتاحة لحاملي أفكار إنشاء المشاريع.
- مرافقة فردية للمقاولين أثناء مراحل إنشاء النشاط.
- متابعة جوارية جدية من أجل الحفاظ على استدامة الأنشطة التي تم انشاؤها.
- دورات تكوينية لإنشاء وتسيير المؤسسات الجد مصغرة و التربية المالية.
- الاعفاء من حقوق نقل الملكية بمقابل مالي للإكتسابات العقارية الخاصة في اطار إنشاء نشاط صناعي

المطلب الرابع: آليات تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر

تعد المؤسسات الناشئة في الجزائر تجربة حديثة نسبيًا، فرضتها التحوّلات الاقتصادية والتكنولوجية المتسارعة، وتقوم هذه المؤسسات على أفكار جديدة وتسعى إلى تقديم حلول مبتكرة في مجالات متعددة معتمدة على روح المبادرة والمخاطرة، ورغم ما تحمله من طموحات، غالبا ما تواجه صعوبات في مراحلها

[١]- الموقع: الوكالة الوطنية لدعم المقاولات (NESDA)، "الرئيسية"، آخر تعديل غير محدد، أنضر إلى الرابط: https://www.nesda.dz/ar/ar-home/ تاريخ الزيارة: ٢٠٢٥/٠٤/٢٠، على الساعة: ١١:٥٥.

الأولى، خاصة تلك المتعلقة بالتمويل، وهو ما يجعل مسألة توفير مصادر مالية ملائمة ضرورة لضمان استمراريتها وتطورها في سوق تنافسية سريعة التغير، وسنتطرق إلى تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر من خلال تناولنا للأساليب التقليدية والمستحدثة في التمويل، وذلك فيما يلي:

أولا: التمويل التقليدي للمؤسسات الناشئة في الجزائر

يعتبر التمويل التقليدي أحد المصادر التمويلية الهامة للمؤسسات الناشئة لاسيما في مراحلها الأولى، وإن كان صاحب المشروع يفضل الاعتماد على رأس المال الخاص من خلال مدخراته الشخصية أي التمويل الذاتي أو الاقتراض من العائلة والأصدقاء أو حتى مصادر الائتمان التجاري المختلفة، إلا أنه وفي ظل محدودية هذه المصادر التمويلية يضطر إلى التعامل مع البنوك التجارية أو الإسلامية.

١- **الإقتراض من البنوك:** عادة ما يلجأ أصحاب المشاريع الناشئة إلى البنوك التجارية التي تقوم بمنح القروض إما قصيرة أو متوسطة أو طويلة الأجل، أو عن طريق الاعتماد الإيجاري وغيرها من صيغ التمويل الأخرى، غير أنه بالنسبة للمؤسسات الناشئة، وكثيرا ما تحجم البنوك عن منح التمويل اللازم خاصة في مرحلة انطلاق المشروع وذلك لعدة أسباب، تذكر منها:

- عدم ملائمة معايير الإقراض للمؤسسات الناشئة.
- عدم كفاية الضمانات أو انعدامها.
- ارتفاع تكلفة القروض.
- ارتفاع درجة المخاطرة.
- عدم ملائمة صيغ التمويل البنكية التقليدية لطبيعة المؤسسات الناشئة.
- نقص الخبرة المصرفية والعملية.

٢- **التمويل الإسلامي:** من بين أهم المشاكل التي تواجه أصحاب المشاريع الجديدة وتحد من إقبالهم على الاستثمار نجد مشكلة تكاليف التمويل البنكي المتمثلة في الفوائد المحددة مسبقا وتكاليف أخرى رسمية قانونية وتكاليف غير رسمية وغير قانونية، والتي أضحت في معظم البلدان النامية منها الجزائر تشكل تكلفة إضافية،[١] وتزداد كلما تطورت آليات الفساد الاقتصادي وقلة الشفافية.

وعلى الرغم من كل ذلك، لا يزال الإقبال على التمويل البنكي ضعيفا لدى شريحة واسعة من المجتمع، خاصة لدى المقبلين على إنشاء مؤسسات وذلك للشعور من جهة بعدم القدرة على تحقيق العوائد التي

[١]- طجين سمير مباركي صالحي، ***ملتقى وطني بعنوان المؤسسات الناشئة ودورها في دعم المقاولة النسوية في الجزائر***، يوم (٠٥ أكتوبر٢٠٢٣، في ٢٠٢٥/٠٤/٢٣، الساعة ١٤:٠٠)، ص ٠٩.

تضمن تغطية خدمات القرض واسترجاع الضمانات، ومن جهة ثانية قرارات البنك بالتمويل تعتمد أساسا على وجود الضمانات التي لا تكون متوفرة عادة لدى أصحاب هذه المؤسسات بالشكل الذي تطلبه البنوك.

ويعرف التمويل الإسلامي بتقديم ثروة عينية أو نقدية بقصد الاسترباح من مالكها إلى شخص آخر يديرها ويتصرف فيها لقاء عائد تبيحه الأحكام الشرعية، ويقدم هذا التمويل عن طريق البنوك الإسلامية التي تتميز في مجال الأعمال المصرفية تحديدا باستبدال علاقة القرض بعلاقة المشاركة وعلاقة الفائدة بعلاقة الربح، وهذه العلاقة هي التي تحدث التغيير الجذري في الأدوات والاهتمامات.

ثانيا: التمويل المستحدث للمؤسسات الناشئة في الجزائر

يحتوي هذا النوع من التمويل على العديد من الآليات التي سنتطرق لأهمها، وتجدر الإشارة إلى أن الطرق المستحدثة نقصد بها أنها مستحدثة في الدول النامية، لأن هذه الطرق اعتمدت منذ فترة طويلة في العديد من الدول المتقدمة، وبقيت محدودة الإستعمال في الكثير من الدول النامية.

١- **الصندوق الوطني لتمويل المؤسات الناشئة:** تم إنشاء حساب تخصيص خاص يحمل رقم ١٥٠-٣٠٢ بعنوان صندوق دعم وتطوير المنظومة الإقتصادية للمؤسسات الناشئة، يكون الوزير المكلف بالمؤسسات الناشئة الآمر الرئيسي بصرفه، وذلك بموجب المادة ٦٨ من القانون رقم ٢٠-٠٧ المعدلة والمتممة لأحكام المادة ١٣١ من القانون رقم ١٩-١٤ المتضمن قانون المالية لسنة ٢٠٢٠،

ويعرف الصندوق أيضا بصندوق المؤسسات الناشئة الجزائرية وهو عبارة عن شركة رأس مال مخاطر عمومية، وهي على شكل شركة مساهمة تتكفل بتمويل المؤسسات الحاصلة على علامة مؤسسة ناشئة برأس مال مملوك أو شبه مملوك، تم إنشاؤه بالتعاون بين وزارة المؤسسات الناشئة وستة بنوك عمومية وهي بنك الفلاحة والتنمية الريفية، البنك الوطني الجزائري، القرض الشعبي الجزائري، الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط، بنك التنمية المحلية وبنك الجزائر الخارجي، وتتمثل موارد الصندوق في:

- إعانات الدولة الناتج من الرسوم الجبائية وشبه الجبائية والهبات والوصايا وجميع الموارد والمساهمات الأخرى.

- إستفاد ٣٩٠ حامل مشروع مبتكر من الدعم المالي للصندوق الوطني لتمويل المؤسسات الناشئة، الذي أنشئ نهاية ٢٠٢٠، وأكد الوزير بن عبد الرحمان على الأهمية البالغة التي يوليها رئيس الجمهورية لدعم المشاريع المبتكرة والمؤسسات الناشئة،[١] موضحا أن الصندوق الوطني لتمويل المؤسسات الناشئة استثمر في بداياته الأولى في رؤوس أموال أكثر من ٧٠ مؤسسة، بينما استفاد لحد الآن ٣٩٠ حامل مشروع مبتكر من دعم مالي للمؤسسات الناشئة، كما تجاوز حجم الاستثمارات لفائدة المؤسسات الناشئة أكثر من ١,٢

[١]- طجين سمير مباركي صالحي، نفس المرجع، ص ١٠.

مليار دج، ويفضل وضع إطار تنظيمي للابتكار وتدعيمه وتشجيع وسائط الدفع الإلكتروني ومراجعة الإطار التشريعي للتجارة الإلكترونية في انتظار استكمال مراجعة القانون التجاري، لجعله أكثر مرونة مع المؤسسات الناشئة، فضلا عن تبسيط إجراءات إنشاء هذه المؤسسات.

وقد ارتفع عدد المؤسسات الناشئة والمشاريع المبتكرة التي تحصلت على علامة (Label) وتحفيزات ضريبية، حيث وصل عدد هذه المؤسسات والمشاريع إلى أكثر من ٧٥٠ مؤسسة ناشئة خلال سنة ونصف الأخيرة، والوزير الأول أوضح أن عدد الحاضنات يبلغ حاليا أكثر من ٣٨ حاضنة تحصلت على علامة (Label) والعديد منها قيد الدراسة خاصة بعد التقدم في وضع النظام البيئي الملائم والمشجع على إنشائها لاسيما في الوسط الجامعي الذي يعد البيئة الأكثر ملائمة والذي يحصي أزيد من ١٦٠٠ مخبر بحث و ٤٠,٠٠٠ أستاذ جامعي باحث و ٢٢٠٠ باحث دائم. صندوق المؤسسات الناشئة.

٢- **الصندوق الجزائري للابتكار:** وقع المسرع العمومي للمؤسسات الناشئة "الجيريا فونتور" والصندوق العالمي المساعدة المؤسسات المصغرة على اتفاقية تتضمن انشاء صندوق استثمار تحت تسمية "الصندوق الجزائري للابتكار" بقيمة ٨٠ مليون دولار أي ١١ مليار دينار، ووقع الاتفاقية المدير العام لألجيريا فونتور سيد علي زروقي ومدير الاستثمارات بالصندوق العالمي هوبرتس فان دار فارت بحضور وزير اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة ياسين المهدي وليد.

وتنص هذه الاتفاقية على إنشاء صندوق جزائري للابتكار كمؤسسة للاستثمار الجزائري طبقا للتشريع الساري بالجزائر، وفي تدخله على هامش توقيع هذه الاتفاقية أكد الوزيران الصندوق العالمي "صندوق مساعدة المؤسسات المصغرة يعتبر من بين أهم صناديق الاستثمار في العالم الذي يهتم على وجه أخص بالاقتصادات الناشئة موضحا أن الاستثمار المقرر في هذه الاتفاقية الموقعة مع الجيريا فونتور لإنشاء الصندوق الجزائري للاستثمار يبلغ ٨٠ مليون

٣- **شركة رأسمال الإستثماري:** نظرا لإعتبار المشروعات الناشئة قائمة على المخاطرة وعادة ما تجد صعوبات لتمويلها تقليديا، فلقد استحدثت وسيلة تمويلية جديدة خصيصا لهذا الغرض، يطلق عليها إسم رأسمال الإستثماري" ويعرف أيضا بتسمية " رأسمال المخاطر"، وهو أسلوب أو تقنية لتمويل المشاريع الإستثمارية بواسطة شركات رأسمال المخاطر.

عرف المشرع الجزائري شركة رأس المال الاستثماري بموجب نص المادة ٢ من القانون رقم ٠٦-١١- على أساس الهدف من إنشاءها حيث جاء فيها: "تهدف شركة الرأسمال الاستثماري إلى المشاركة في

رأسمال الشركة وفي كل عملية تتمثل في تقديم حصص من أموال خاصة أو شبه خاصة لمؤسسات في طور التأسيس أو النمو أو التحويل أو الخوصصة" [1]

تعتمد شركات رأس المال الاستثماري على تمويل المشروعات الناشئة أو في طور التحول من خلال المساهمة في رأس المال بدلًا من تقديم قروض نقدية كما في التمويل المصرفي. لا يضمن المستثمر العائد ولا مبلغه، مما يجعله يتحمل الخسارة في حال فشل المشروع، ولذلك يشارك في إدارة المشروع لضمان نجاحه. وتعد هذه الشركات أداة تمويل فعالة للمؤسسات ذات المخاطر العالية، نظرًا لقدرتها على التعامل مع تلك المخاطر بمرونة.

٤- منصات التمويل الجماعي:

حسب المادة ٤٥ من قانون المالية التكميلي لسنة ٢٠٢٠، تم تعريف التمويل الجماعي على أنه: "استثمار أموال الجمهور الكبير على الانترنت، في مشاريع استثمارية تساهمية"[2]

يُمنح صفة مستشار في مجال الاستثمار التساهمي لكل من الجهات التالية: الشركات التجارية التي أُنشئت خصيصًا لهذا الغرض، الوسطاء المعتمدون في البورصة لمزاولة نشاطات الاستشارة في مجال استثمار القيم المنقولة والمنتجات المالية، وكذا شركات تسيير صناديق الاستثمار. وتُوكل لهؤلاء مهمة إنشاء وإدارة منصات مخصصة لتقديم الاستشارة في ميدان الاستثمار التساهمي.

- **آلية عمل منصة التمويل الجماعي**

تقوم COSOB في الواقع بإعداد لائحة تحدد شروط ترخيص وممارسة ومراقبة مستشاري الاستثمار التشاركي (CIP) الذي سيتولون مسؤولية لإنشاء وإدارة المنصات الاستثمارية للأموال العامة الجمهور، على الانترنت وذلك على أساس المشاركة في المشاريع الاستثمارية

حيث قامت COSOB باقتراح جهاز تنظيمي مبسط لمديري المنصات، كما سيصاحب إنشاء هذه المنصات نظام إعفاء ضريبي للمؤسسات الناشئة وإطلاق صندوق مخصص لتمويل المرحلة التي تسبق إنجاز مشاريعهم[3]

وبالرغم من عدم وجود إطار قانوني نهائي يحكم عملية التمويل الجماعي في الجزائر إلا أنه توجد أربع (٤) منصات للتمويل الجماعي في الجزائر حيث تم إنشاء منصتي Twiza و Chriky وفقا للإطار القانوني

---

[1] قانون رقم ٠٦-١١ مؤرخ في ٢٤ جوان ٢٠٠٦ ، ***يتعلق بشركة الرأسمال الاستثماري***، ج.ر عدد ٤٢ (صادر بتاريخ ٢٥ جوان ٢٠٠٦).

[2] القانون رقم ٣٣ المؤرخ في ٢٠٢٠، ***يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة ٢٠٢٠*** ، الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية، العدد٣٣، الصادرة في ١٢شوال عام ١٤٤١ الموافق ل٤ يونيو ٢٠٢٠، ص ١٤ .

[3] عابدي لامية معيزة مسعود أمير، التمويل الجماعي أداة مستحدثة في الجزائر لتمويل المشاريع الريادية (عرض بعض تجارب تمويل المؤسسات الناشئة عن طريق التمويل الجماعي الناجحة عالميا مع الإشارة إلى نموذج الجزائر)، ***مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة***، م ٠٥ ، ع ٠٢ ،(فيفري ٢٠٢١)، ص ١٣٢ .

الفرنسي، أما منصتي Ninvesti و Kheyma فقد تم إنشاؤهما وفقا للقانون الجزائري وتمت الموافقة عليهما من طرف لجنة تنظيم المراقبه[1]

الشكل رقم ٠٦: خطوات تمويل المؤسسات الناشئة في السوق الجزائري:

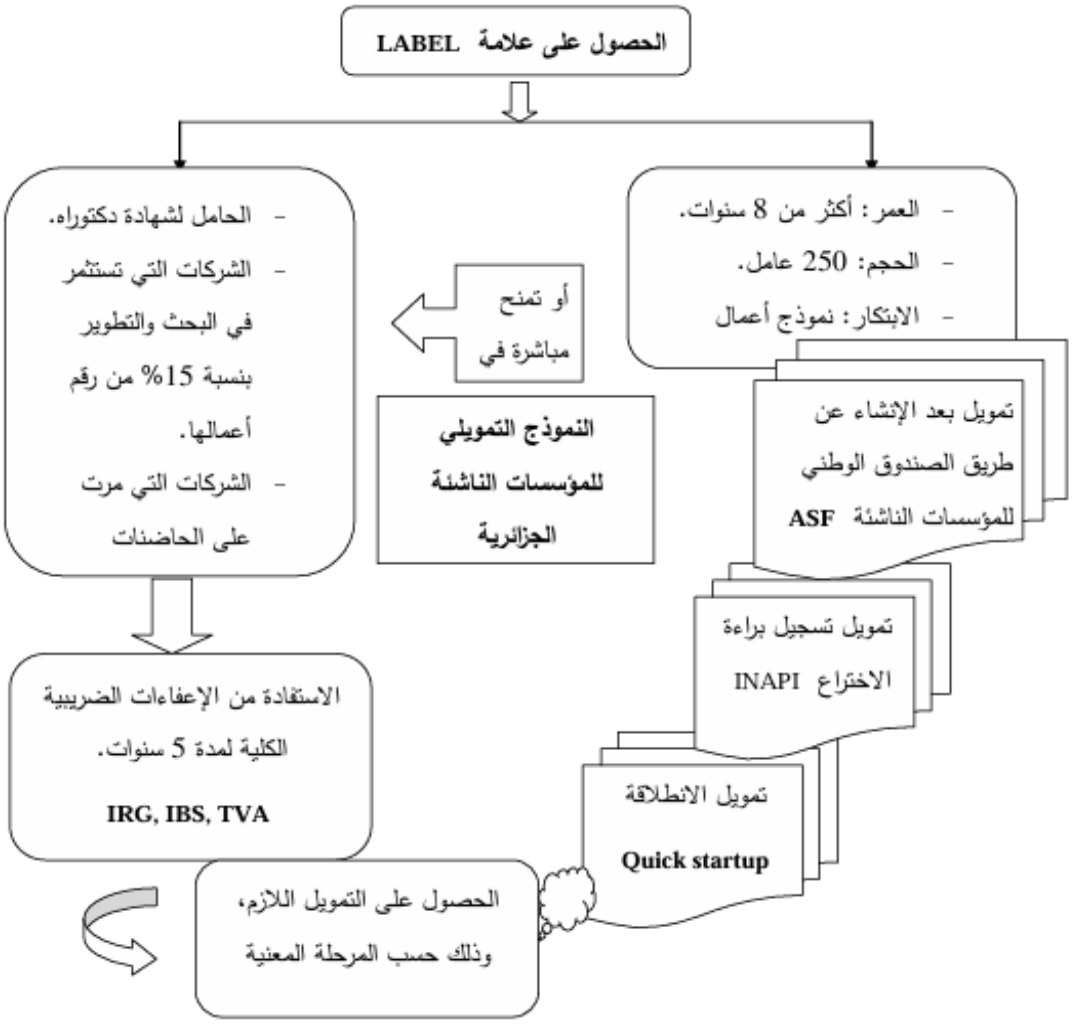

المصدر: بن مالك سارة، ***تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر الواقع والأفاق-مع الإشارة إلى تجارب دولية*** -، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراة (الطور الثالث في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد نقدي وبنكي، جامعة عباس لغرور، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ٢٠٢٣-٢٠٢٤)، ص ٢١٦.

يوضح المخطط مسار الحصول على علامة "LABEL" لتمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر، حيث يشترط أن يكون عمر المؤسسة أقل من ٨ سنوات، وعدد العمال أقل من ٢٥٠ عامل وأن تعتمد

[1] مسيكة جنحي عبد الجليل بوداح ،منصات التمويل الجماعي كآلية مبتكرة للتذليل من اشكالية تمويل الشركات الناشئة – منصتي CHRIKY و NINVESTI، ***مجلة البحوث الاقتصادية والمالية***، م.١١، ع. ٠٢، (ديسمبر ٢٠٢٤)، ص٤٩٣.

نموذجا مبتكرا بعد الحصول على العلامة وتستفيد المؤسسة من تمويلات متنوعة مثل تمويل الابتكار والتسجيل في INAPI والدعم من صندوق ASF، ويُمنح الامتياز مباشرة أو عبر حاضنة معتمدة بعد تقييم تقني. أما المؤسسات التي تتميز بالبحث والتطوير أو يقودها دكاترة، فتحصل على امتيازات ضريبية وتمويل حسب المرحلة.

المبحث الثاني: دور المؤسسات الناشئة في الجزائر في تجسيد التنمية المحلية المستدامة

تشهد الجزائر في السنوات الأخيرة اهتماما متزايدا بالمؤسسات الناشئة باعتبارها رافدا مهما لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، خاصة على المستوى المحلي، فهذه المؤسسات تمتلك مرونة كبيرة وقدرة على الابتكار، مما يجعلها أداة فعالة في تجسيد مشاريع تنموية تستجيب لحاجيات المجتمع وتساهم في خلق الثروة ومناصب الشغل، ومن هذا المنطلق يهدف هذا المبحث إلى إبراز الدور الحيوي الذي تلعبه المؤسسات الناشئة في تحقيق تنمية محلية مستدامة، من خلال التطرق في المطلب الأول إلى دور المؤسسات الناشئة الجزائرية في تجسيد البعد الاقتصادي والاجتماعي للتنمية المحلية المستدامة، بينما يخصص المطلب الثاني لبيان مساهمتها في تحقيق البعد البيئي لهذه التنمية، أما المطلب الثالث فيُعالج دور هذه المؤسسات في ترسيخ البعد الابتكاري للتنمية المحلية المستدامة في الجزائر.

المطلب الأول: دور المؤسسات الناشئة في تحقيق البعد الاقتصادي والاجتماعي للتنمية المحلية المستدامة في الجزائر

يعتبر البعد الاقتصادي والاجتماعي من الأسس الجوهرية لتحقيق تنمية محلية مستدامة، وتُسهم المؤسسات الناشئة في الجزائر بشكل كبير في هذا المجال، من خلال دعم الاقتصاد المحلي، وتوفير مناصب الشغل، وتعزيز روح ريادة الأعمال، خاصة لدى الشباب .كما تعمل هذه المؤسسات على تنشيط الحياة الاقتصادية في المناطق المحلية عبر استغلال الموارد المتاحة وتلبية احتياجات السكان .وفي هذا الإطار، سيتم التطرق إلى دور المؤسسات الناشئة في تحقيق البعد الاقتصادي، ثم دورها في تحقيق البعد الاجتماعي للتنمية المحلية المستدامة.

أولا: دور المؤسسات الناشئة في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المحلية المستدامة في الجزائر

أصبحت المؤسسات الناشئة وسيلة حديثة لتعزيز التنمية الاقتصادية، خاصة بعد عدم نجاح الأساليب التقليدية في تحقيق ذلك. وتعد الجزائر من بين الدول التي أولت اهتمامًا كبيرًا لهذا المجال، كما تم الإشارة إليه سابقًا، حيث نجحت في تطوير منتجات وخدمات مبتكرة لهذا قبل التطرق إلى دوره هذه المؤسسات في

التنمية أو النهوض بالإقتصادي المحلي، لابد من الإشارة إلى الدور المهم الذي تلعبه في النهوض بالإقتصاد الوطني، والذي نبرزه من خلال النقاط التالية:

١- **خلق اليد العاملة:** تساهم المؤسسات الناشئة في زيادة حجم التشغيل من خلال إتاحة الفرصة لتوظيف العديد من الشباب بخلق فرص عمل لهم دائمة الأمر الذي يحد من هجرة الأدمغة وتفعيل الدورة الاقتصادية، لأن المؤسسات الناشئة يستطيع الفرد العمل بخبرته فيها أو حتى بدون خبرة، مما يزيد من تقليص حجم البطالة، وقد ركزت الجزائر مؤخرا على حاملي الشهادات وقامت بتدعيمهم من أجل فتح مشاريع مبتكرة.

٢- **المساهمة في النمو الاقتصادي:** يمكن للمؤسسات الناشئة أن تساعد على زيادة الثروة والمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي من خلال خلق وظائف دائمة تزيد في نمو الدخل السنوي، ويمكن تصدير منتجاتها والحصول على عملة أجنبية فهي تعد من محركات النمو الاقتصادي، وأصبحت من ضروريات تحريك عجلة التنمية الاقتصادية سواء على الصعيد المحلي أو الأجنبي.[١]

بعدما تطرقنا إلى دور المؤسسات الناشئة في الجزائر وأثرها الكبير على الاقتصاد الوطني، يُلاحظ أن لهذا الدور بُعدًا محليًا واضحًا، حيث تسهم هذه المؤسسات في تعزيز التنمية الاقتصادية داخل المناطق المختلفة، مما يساهم في تقوية النسيج الاقتصادي المحلي، فبفضل انتشارها في مختلف الولايات، لم تعد فرص الاستثمار والتنمية مركزة فقط في المدن الكبرى، بل أصبحت تشمل أيضًا المناطق الداخلية والريفية، مما يساعد على خلق توازن اقتصادي بين مختلف الجهات.

وتلعب المؤسسات الناشئة دورًا أساسيًا في تحفيز الاقتصاد المحلي عبر توفير فرص العمل داخل المجتمعات المحلية، حيث تمنح الشباب إمكانية العمل في بيئتهم المحلية دون الحاجة إلى الهجرة إلى المدن الكبرى أو خارج الوطن، كما تعمل هذه المؤسسات على استغلال الموارد المتاحة محليًا، سواء كانت زراعية، صناعية، أو تكنولوجية، وتحويلها إلى مشاريع اقتصادية ذات مردودية عالية.

بالإضافة إلى ذلك، فإنها تساهم في تنشيط الأسواق المحلية، إذ يؤدي نجاح هذه المؤسسات إلى زيادة الطلب على الخدمات والمنتجات المحلية، مما يخلق سلسلة اقتصادية مترابطة تعزز من قدرة المجتمعات المحلية على تحقيق نمو مستدام، وبهذا فإن المؤسسات الناشئة تساهم في بناء اقتصاد محلي أكثر استدامة من خلال خلق بيئة عمل ديناميكية وتعزيز الأنشطة الاقتصادية ضمن المجتمعات المحلية في الجزائر.

وهنالك العديد من المؤسسات الناشئة المحلية في الجزائر التي تلعب دور حيوي في الدفع بعجلة التنمية المحلية المستدامة أهمها ما يلي:

---

[١] بوربة فتيحة، بن زيدان الحاج، المؤسسات الناشئة رؤية جديدة لتحقيق الإنعاش الاقتصادي –قراءة في التجربة الجزائرية مع الإشارة إلى بعض الدول العربية–، **مجلة دفاتر بوادكس**، م ١٣.، ع ٠٢.، (ديسمبر ٢٠٢٤)، ص ٥٢.

أ- شركة "Agrinova" في سطيف: هذه المؤسسة الناشئة متخصصة في تطوير حلول زراعية ذكية، حيث ساعدت الفلاحين المحليين على تحسين إنتاجهم عبر تقنيات الري الذكي والزراعة المستدامة، مما أدى إلى رفع مردودية الفلاحة في المنطقة وزيادة دخل المزارعين.

ب- مؤسسة "Green Energy" في ورقلة: تعمل هذه المؤسسة على إنتاج ألواح شمسية محلية موجهة للاستهلاك المحلي، مما سمح للعديد من المناطق الصحراوية بالحصول على طاقة مستدامة بأسعار معقولة، وخلق فرص عمل جديدة في قطاع الطاقات المتجددة.

ج- شركة "TechDz" في قسنطينة: متخصصة في تطوير برمجيات وحلول رقمية للمؤسسات المحلية، ما ساعد العديد من الشركات الصغيرة والمتوسطة في التحول الرقمي، وبالتالي تحسين كفاءتها التشغيلية وتعزيز تنافسيتها داخل السوق المحلية.

ومن خلال هذه الأمثلة، يتضح أن المؤسسات الناشئة لا تؤثر فقط على الاقتصاد الوطني، بل تلعب دورًا محوريًا في دفع عجلة التنمية الاقتصادية على المستوى المحلي، عبر خلق قيمة مضافة حقيقية داخل المجتمعات التي تنشط فيها.

٣- تحقيق التنمية المستدامة:

إن مفهوم التنمية المستدامة شائع الاستعمال في أوساط التنمية الاقتصادية على أساس انه لا يمكن تجاوز مشاكل الفقر والتخلف دون اعتبار تصور جديد للنمو، كما يجب الإبقاء على التوازن بين النمو الاقتصادي والنظام البيئي الذي يسمح للموارد الطبيعية بتدعيم النمو على المدى الطويل وهو الوعي الذي تبلور وانتشر بسرعة في العالم [١]

إن مصطلح التنمية المستدامة يشير إلى التنمية الاقتصادية والبيئية والاجتماعية التي تلبي احتياجات خاصة، والتنمية المستدامة ليست حالة ثابتة من الانسجام وإنما هي عملية تغيير وتلك التغييرات المؤسسة تتماشى مع الاحتياجات المستقبلية فضلا عن الاحتياجات الحالية [٢] بما أن نموذج التنمية المستدامة يستوجب أبعاد اقتصادية اجتماعية، تتميز المؤسسات الناشئة بخصوصية حجمها والدور الملحوظ لمسؤولياتها فهي تتحكم في تأثيرها على المجتمع، فتبني المؤسسات الناشئة لمفهوم التنمية المستدامة يشكل إشهارا لها حيث يعمل على تقويتها والسماح لها بالبقاء والتطور.

لأجل ذلك تقتضي التنمية المستدامة إعادة التشكيل الجذري لأنماط الإنتاج والاستهلاك، وإحداث تغييرات في العلاقة بين المجتمعات والبيئة الطبيعية، وتتطلب من ثم التحويل الهيكلي للاقتصادات، ومن ثم وجب

---

[١] كريمة بوقزولة، العولمة والتنمية المستدامة ، ***مجلة المفكر للدراسات القانونية***، م: ٠٣، ع:٠٢، (جوان ٢٠٢٠)، ص ٣٥٠.

[٢] طرف عامر وحياة حسنين، ***المسؤولية الدولية والمدنية في قضايا البيئة والتنمية المستدامة***، (بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ٢٠١٢)، ص ١٠٣-١٠٤.

الانتقال إلى الأنشطة والقطاعات الاقتصادية المبنية على المعرفة من أجل معالجة التحديات التقليدية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بطريقة جديدة تراعي الاعتبارات البيئية.

تعتبر المشاريع الناشئة من المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي والتخطيط المستقبلي، وأهم دعائم ضمان التنمية المستدامة، وقد أصبح الاهتمام بها في دول العالم باختلاف مستوى تطورها، يأخذ حيزا أكثر أهمية مع مرور الوقت، حيث رسخت القناعة إلى ضرورة تشجيع المنشآت الصغيرة واستخدامها كأداة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المسطرة في أي بلد بعد أن كان الاهتمام ينصب على الشركات الكبيرة والمركبات الضخمة والأقطاب الصناعية[1]

فالجزائر بحاجة إلى تحول اقتصادي جذري، وتعد المؤسسات الناشئة الأداة التي تفضي إلى إحداث تحول اقتصادي جذري، فالمؤسسات الناشئة تخلق منتجات ونماذج أعمال جديدة مبنية على الابتكار فيؤدي نجاحها إلى تحسين في نوعية الحياة وتعزيز التنمية المستدامة.

وتتميز المؤسسات الناشئة بصغر حجمها، لكنها تمتلك تأثيرًا واضحًا على الاقتصاد المحلي، حيث تستطيع التكيف بسرعة مع متطلبات السوق، وتلعب دورًا في تعزيز الاستدامة الاقتصادية، فعلى سبيل المثال، في ولاية تيزي وزو، تبنّت بعض الشركات الناشئة مفهوم التنمية المستدامة من خلال إعادة تدوير النفايات وتحويلها إلى منتجات مفيدة، مما ساعد في تقليل التلوث وخلق فرص عمل للشباب.

٤- المساهمة في تطوير الابتكارات وتحسين البنى التحتية: تعمل المؤسسات الناشئة على زيادة الصناعات المبتكرة، وتطوير البنية التحتية للمجتمعات المختلفة، فهي تحفز على التصنيع في مختلف المجالات كالصحة والتعليم، ولها دور حاسم في تحقيق التنمية الاقتصادية لكونها تعمل على تحسين حياة الفرد من خلال تنويع الاقتصاد الوطني والخروج من التبعية لقطاع المحروقات.

وقد انعكس دورها أيضا على المستوى المحلي من خلال مساهمتها في رقمنة الخدمات المحلية، كتطوير تطبيقات لحجز المواعيد الطبية أو تحسين خدمات التوصيل داخل المدن، وهو ما تم تطبيقه في مدن مثل وهران والجزائر العاصمة.

٥- العمل على تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة في مجال الشغل: لقد حظيت المرأة بمناصب شغل بالموازاة مع الرجل من خلال التسهيلات التي منحتها الدولة للنساء المقاولات والحاملات لمشاريع مبتكرة، فأصبحت هناك العديد من المؤسسات الناشئة تديرها نساء وتشغلها العديد منهن.[2]

---

[1] محمد سبتي، ***رأس مال المخاطر في تمويل المشاريع الناشئة دراسة الحالة المالية الجزائرية الأوروبية للمساهمة FINAL.EP*** ، اطروحة دكتوراه، (جامعة منتوري قسنطينة الجزائر ٢٠٠٨_ ٢٠٠٩)، ص ٨١.

[2] بوربة بن زيدان، مرجع سابق، ص ٥٣.

وقد استفادت النساء في عدة ولايات من التسهيلات الحكومية لإنشاء مشاريعهن الخاصة، ففي ولاية قسنطينة قامت مجموعة من النساء بإطلاق مشروع ناشئ لإنتاج الملابس التقليدية وتسويقها عبر الإنترنت، مما سمح لهن بالمساهمة في الاقتصاد المحلي مع الحفاظ على الطابع التراثي للمنتجات.

ومن خلال هذه المبادرات، يتضح أن المؤسسات الناشئة تساهم بشكل فعّال في تحقيق التنمية الاقتصادية على المستوى المحلي عبر الابتكار، تحسين البنية التحتية، وتعزيز مشاركة جميع فئات المجتمع في النشاط الاقتصادي، لذلك تعد المؤسسة الناشئة استراتيجية فعّالة لبناء الرأس الفكري والمحافظة عليه والحد قدر الإمكان من هجرته إلى الخارج من جهة، والمساهمة في حل العديد من المشاكل التي يعاني منها الشباب من جهة أخرى، ويتجلى هذا الدور على المستويات التالية:

- القضاء على الفقر.
- توفير الفرص والمكافات العادلة.
- إنشاء وظائف.
- توفير الفرص للموظفين المباشرين وأولئك الدين في سلسلة توريدا.[1]

وتعتبر المؤسسات الناشئة أحد ركائز التنمية من خلال مساهمتها في ترقية الاقتصاد الوطني في العديد من المجالات منها:

- إصلاح قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، عبر ربط الجامعات بالمهارات المتوفرة في السوق وخلق تنافسية بالشراكة مع مؤسسات إنتاجية والمساهمة في تطوير البحث العلمي.
- إصلاح المنظومة التربوية عن طريق إنشاء منصات تعليم.
- الإصلاح في القطاع الصحي عن طريق فتح مجال ابتكار وإنتاج المعدات الصحية.
- إصلاح القطاع المالي والبنكي عن طريق ابتكار برامج رقمية وطنية.
- إصلاح القطاع الزراعي عن طريق تسويق المنتوجات الكترونيا ببرمجيات تسويق الإمكانية التصدير.
- إصلاح القطاع السياحي عبر إنشاء برامج حجز وترويج للسياحة الوطنية بكل أنواعها.
- إصلاح القطاع التجاري حيث تعتمد التجارة الالكترونية على الشركات الناشئة في إيجاد حلول لتنظيم السوق المحلية واستقطاب الزبائن.
- إصلاح قطاع الطاقة من خلال الترويج لاكتشاف هذ القطاع وجلب المستثمر الأجنبي.
- إصلاح قطاع التضامن من خلال رصد الفئات المعوزة بطريقة حديثة.

[1] بن عياد جليلة، دور المؤسسات الناشئة في التنمية الإقتصادية ، ***مجلة الدراسات القانونية(صنف ج)*** ،م. ٨، ع.٠١، (جانفي ٢٠٢٢)، ص: ١٧١.

- إصلاح قطاع التكوين المهني عبر خلق تخصصات جديدة وربطها مع السوق المحلية مثل: شركات المناولة.
- إصلاح الخدمات من خلال مساعدة الشركات الناشئة المختصة في مجال الخدمات العمومية كمعالجة النفايات والانارة العمومية وربطها بالجماعات المحلية التي تنتمي لها جغرافيا.[1]

علاوة على ما سبق، تظهر لنا المؤسسات الناشئة كقوه داعمة للإقتصاد الوطني والإقتصاد المحلي على حد سواء، وفي سياق متصل يمكن أيضا الإشارة إلى أن هذه الأخيرة تلعب أيضا دورا كبيرا في:

الجدول رقم ٠٧: أداء الجزائر في مؤشر المخرجات الإبداعية لمؤشر الابتكار العالمي لسنة ٢٠٢٠:

المؤشر	القيمة	الترتيب (131 دولة)
الأصول غير الملموسة	14.1	115
• العلامة التجارية حسب الأصل/ مليار $ من GDP	10.8	109
• قيمة العلامة التجارية العالمية/ % GDP	0.0	80
• التصميمات والنماذج الصناعية حسب المنشأ/ مليار $ من GDP	1.6	56
• تكنولوجيا المعلومات والاتصال وإنشاء النموذج التنظيمي	41.3	111
سلع وخدمات إبداعية	1.1	125
• صادرات الخدمات الثقافية والابداعية (% إجمالي التجارة)	0.0	105
• أفلام روائية وطنية	0.4	101
• سوق الترفيه والإعلام	1.7	55
• الطباعة والوسائط الأخرى (% التصنيع)	0.3	97
• صادرات السلع الإبداعية (% إجمالي التجارة)	0.0	126
الابداع عبر الانترنت	6.5	101
• نطاقات المستوى الأعلى العامة (TLPS)	0.5	109
• نطاقات المستوى الاعلى الخاص برمز البلد	0.1	115
• تعديلات ويكيبيديا	29.3	96
• إنشاء تطبيقات الهاتف المحمول/ مليار $ من GDP	0.0	110
المؤشر الكلي	**8.9**	**118**

المصدر: بن فاضل وسيلة، ***آليات تطوير قطاع المؤسسات الناشئة في الجزائر (دراسة تحليلية)***، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه LMD في العلوم الإقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، كلية العلوم الإقتصادية التجارية وعلوم التسيير، ٢٠٢٠-٢٠٢١، ص ١٣٠.

في إطار تحليل واقع الابتكار في الجزائر، يُظهر الجدول رقم (٠٨) أن الجزائر تحتل المرتبة ١١٥ من أصل ١٣١ دولة في مؤشر المخرجات الإبداعية لسنة ٢٠٢٠، بقيمة إجمالية بلغت ١٤,١. هذا الترتيب

[1] أمير أمين، عبدلي مباركة، ***المؤسسات الناشئة ودورها في التنمية***، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر –ل.م.د–، (مركز الجامعي صالحي أحمد معهد الحقوق، النعامة، ٢٠٢٢-٢٠٢٣)، ص ٤٧-٤٨.

المنخفض يعكس محدودية في تحويل القدرات الإبداعية والمعرفية إلى منتجات وخدمات اقتصادية، خاصة في مجالات حيوية مثل الصادرات الثقافية، التصميم، التطبيقات الرقمية، والإبداع عبر الإنترنت. من خلال هذه المؤشرات، يمكن ملاحظة ضعف البنية الاقتصادية في ما يتعلق بالابتكار المحلي ويعد هذا الضعف مؤشراً على الحاجة إلى حلول بديلة ومصادر جديدة للنمو، وهو ما يجعل من المؤسسات الناشئة فاعلاً رئيسياً في سد هذه الفجوات. فبفضل اعتمادها على التكنولوجيا والابتكار، تستطيع هذه المؤسسات تطوير مشاريع محلية تُعزز القيمة المضافة وتُسهم في تنمية قطاعات جديدة كالاقتصاد الرقمي والثقافي. وبالتالي، فإن دعم هذه المؤسسات وتمكينها على المستوى المحلي يمكن أن يُحسن من أداء الجزائر في مؤشرات الابتكار العالمية، ويُساهم بشكل فعلي في تحقيق تنمية محلية مستدامة قائمة على المعرفة، مما يربط بوضوح بين المخرجات الإبداعية والفاعلين الاقتصاديين الجدد في الساحة الجزائرية.

٦_خلق الثروة:

إن المؤسسة الناشئة في الجزائر قادرة على خلق الثروة على غرار ما وصلت إليه اليوم العديد من بلدان العالم، إذ تمكنت من توفير عائدات كبيرة.

إذ تساعد المؤسسات الناشئة على زيادة الدخل الوطني خلال مدة قصيرة نسبيا نظرا لسهولة إنشائها، ففترة الإنشاء قصيرة مقارنة بالمؤسسات الكبيرة وبذلك يكون دخولها بشكل أسرع في الدورة الإنتاجية[١]

٧_خلق مواطن شغل جديدة

إن المؤسسة الناشئة تساهم في تطوير التشغيل الذاتي وتشجيع الاستثمار وهذا بسبب اعتمادها على رأس مال محدود لبداية النشاط إذ بإمكانها خلق مواطن شغل جديدة وتخفيض نسبة البطالة، إضافة إلى الحد من موجة هجرة الأدمغة، كما تساهم في القضاء على نظرية التواكل وتدفع نحو خلق ثقافة مبادرة، فهي تساعد على خلق وتنمية روح المبادرة الفردية والإبداعية لدى الشباب.

فالمؤسسة الناشئة تعمل على تنمية المبدعين والرياديين، فقد لوحظ أنه من خلال هذه المشاريع قد ظهرت العديد من الاختراعات وذلك لوجود بيئة تساعد في ذلك وهو الأمر الذي يفتقد في المشاريع الكبيرة.[٢]

ثانيا: دور المؤسسات الناشئة في تحقيق البعد الاجتماعي للتنمية المحلية المستدامة في الجزائر

إن المجتمع الجزائري بحاجة إلى الابتكارات والمزايا التي تقدمها المؤسسات الناشئة للتغلب على الكثير من المشاكل التي تحول دون تحقيق التنمية المستدامة كالبطالة الفقر الرقي بالمؤسسات الاجتماعية وتقديم حلول قابلة للتطبيق من أجل القضاء على المشاكل المتعلقة بالصحة والرفاهية، وجذب الابتكار

[١] نشأت مجيد حسن الونداوي، أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية وسبل النهوض بها في العراق، ***مجلة جامعة كربلاء***، م. ٦، ع. ٣، (سبتمبر ٢٠٠٨)، ص ١٢٤.

[٢] – برنوطي سعاد نايف، ***ادارة الأعمال الصغيرة*** ، (عمان، ط: الأولى، ، دار وائل للنشر والتوزيع، ٢٠٠٥)، ص ٦٢.

وتحسين مستوى المعيشة، وخلق الحياة الاجتماعية العادل حيث تعلب دور كبير من الجانب الإجتماعي من خلال:

١- **خلق مناصب عمل أكثر وفرة واستمرارية لتشغيل الشباب:** فحسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية "OCDE"، حيث تساهم المؤسسات الناشئة اليوم على سبيل المثال في نصف مناصب الشغل الجديدة المستحدثة في أوروبا و هي توظف ٧٠ مليون شخص أي ما يقارب ٢/٣ من مناصب العمل الكلية وتختلف هذه النسب باختلاف البلدان والقطاعات الاقتصادية.[١]

٢- **تنمية المواهب والإبداعات والابتكارات وإرساء قواعد التنمية الصناعية:** حيث تشير نتائج الدراسات المتخصصة في هذا المجال إلى أن عدد الابتكارات والاختراعات التي تحققت عن طريق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تزيد عن ضعف مثيلاتها التي حققتها المؤسسات الكبرى، كما أن هذه الابتكارات تطرح على نطاق تجاري في الأسواق خلال فترات زمنية أقل.

٣- **الإرتفاع بمستوى الدخل والاستثمار:** من خلال تعبئة رؤوس الأموال من الأفراد والجمعيات والهيئات غير الحكومية وغيرها من مصادر التمويل الذاتي، الأمر الذي يعني استقطاب موارد مالية كانت ستوجه إلى الاستهلاك الفردي غير المنتج.[٢]

٤- **تحقيق التوازن الجغرافي لعملية التنمية:** حيث تتسم المؤسسات الناشئة بالمرونة في التوطن والتنقل بين مختلف المناطق والأقاليم، الأمر الذي يساهم في خلق مجتمعات إنتاجية جديدة في المناطق النائية والريفية وإعادة التوزيع السكاني والحد من الهجرة إلى المدن الكبرى.

٥- **المساهمة في تحقيق التكامل الاقتصادي مع المؤسسات الكبرى:** حيث تقوم بعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإنتاج بعض مستلزمات الإنتاج للمؤسسات الكبرى أي تعتبر كمؤسسات مغذية.

٦- **المساهمة في زيادة الصادرات:** حيث تتمتع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإمكانية كبيرة في زيادة الصادرات وتوفير العملات الصعبة و تقليل العجز في ميزان المدفوعات و توفير العملات الصعبة أو حتى إحداث فائض فيه و ذلك من خلال غزو الأسواق الأجنبية.

---

[١] منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، ***قياس خلق الوظائف من قبل الشركات الناشئة والشركات الشابة***، تم الاطلاع عليه في ١ جوان ٢٠٢٥، أنضر إلى الرابط: https://www.oecd.org/en/about/projects/measuring-job-creation-by-start-ups-and-young-firms.html

[٢] قويجل محمد، ***تقييم أداء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في إنشاء ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – دراسة ميدانية لعينة ٢ من المؤسسات المصغرة المنشئة في إطار فرع ورقلة***، مذكرة مقدمة الإستكمال متطلبات شهادة الماجيستر في العلوم الإقتصادية ، (جامعة قاصدي، مرباح ورقلة، ٢٠١٨)، ص ٥٧.

٧- **دعم الاستهلاك:** فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تسهم في تغطية الطلب المحلي على المنتجات التي يصعب توفيرها من قبل المؤسسات الكبرى، كما أن الانخفاض النسبي في أجور العاملين بهذه المؤسسات يجعلها أكثر قابلية للاستمرار والنجاح.[١]

من هنا يمكن القول تلعب المؤسسات الناشئة دورا حيويا في تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية المستدامة في الجزائر من خلال عدة آليات رئيسية:

أولا، تعمل هذه المؤسسات على تحفيز الاقتصاد المحلي عبر استغلال الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة في المناطق المختلفة، مما يساهم في خلق سلسلة إنتاجية متكاملة داخل النسيج الاقتصادي المحلي. ثانيا، تساهم في خلق فرص عمل مباشرة وغير مباشرة، خاصة في المناطق الداخلية والريفية، مما يحد من الهجرة الداخلية ويعزز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في هذه المناطق.

ثالثا، تتميز المؤسسات الناشئة بقدرتها على التكيف والابتكار السريع، ما يجعلها محفزًا قويًا للنمو الاقتصادي المحلي من خلال تقديم منتجات وخدمات جديدة تلبي حاجيات السوق المحلية وتساهم في تنويع النشاط الاقتصادي بعيدًا عن القطاعات التقليدية.

علاوة على ذلك، تلعب هذه المؤسسات دورا مهما في تنشيط الأسواق المحلية عبر زيادة الطلب على المنتجات والخدمات المحلية، مما يخلق ديناميكية اقتصادية مستدامة ويحفز تدفق الاستثمارات الصغيرة والمتوسطة. كما تساهم في تطوير البنية التحتية الاقتصادية الرقمية، مثل تطبيقات الخدمات المحلية والتجارة الإلكترونية، مما يعزز من كفاءة العمليات الاقتصادية ويجعل الاقتصاد المحلي أكثر تنافسية. وأخيرا، من خلال دعمها للابتكار والاقتصاد المعرفي، تساهم المؤسسات الناشئة في تحسين جودة الإنتاج وزيادة القيمة المضافة داخل المجتمعات المحلية، مما يسهم في تحقيق تنمية اقتصادية متوازنة ومستدامة على المستوى المحلي.

المطلب الثاني: دور المؤسسات الناشئة في تحقيق البعد البيئي للتنمية المحلية المستدامة في الجزائر

أصبحت القضايا البيئية تحتل مكانة متقدمة ضمن أولويات التنمية المحلية، نظراً لتزايد الآثار السلبية للتلوث واستنزاف الموارد الطبيعية على جودة الحياة. وفي هذا السياق، بدأت المؤسسات الناشئة في الجزائر تبرز كقوة فاعلة تسعى إلى التوفيق بين النشاط الاقتصادي والحفاظ على البيئة. فمن خلال اعتمادها على

[١] بوغرار رميساء، بوجمعة نادية، ***دور المؤسسات الناشئة في دفع عجلة التنمية المحلية***، أطروحة ماستر، (جامعة جيلالي، ٢٠٢١-٢٠٢٢)، ص ٢٥.

الابتكار والتكنولوجيا، تقدم هذه المؤسسات حلولاً عملية لمشاكل بيئية محلية مثل إدارة النفايات، الطاقات المتجددة، وتدوير الموارد، مما يجعلها مساهمًا حقيقيًا في تحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة.

أولا: دور المؤسسات الناشئة الخضراء في قطاع تسيير النفايات

يمثل قطاع تثمين النفايات مجالا خصبا للاستثمار المستدام في الجزائر علما أن مخزون النفايات يقر بنسبة أكبر من ثلاثة ملايين طن سنويا وهو لا يستغل بالنحو الصحيح، لأن الجزء الذي يذهب للرسكلة قليل جدا مقارنة مع هذه النسبة، رغم تكثيف جهود السلطة العامة في وضع إطار تشريعي ومؤسساتي متناغم لهذا القطاع، لكن توجه المقاولين للاستثمار يظل ضعيف ينحصر في بعض المشاريع المصغرة التي تقودها مبادرات شبانيه فأشرنا لتجربة نسوية ناجحة.

وتشكل النفايات واحدة من أكبر التحديات البيئية التي تواجه العالم اليوم، إذ تتزايد كمياتها بشكل مستمر نتيجة للنمو السكاني والتوسع الحضري والصناعي، ويهدد هذا التزايد الكبير في النفايات البيئة والصحة العامة بشكل مباشر، ما يجعل من الضروري إيجاد حلول فعالة ومستدامة لإدارة النفايات وتقليل تأثيرها السلبي على البيئة.

في هذا السياق، تبرز أهمية إعادة تدوير النفايات كحل مبتكر ومستدام يمكن من خلاله تحويل النفايات إلى موارد قيمة، وهنا تلعب المؤسسات الناشئة دوراً هاما في مجال إعادة تدوير النفايات، كما تسهم في هذا المجال أيضا في تعزيز الوعي البيئي بين المجتمعات والأفراد، من خلال حملات التوعية والمبادرات المجتمعية التي تشجع على تقليل النفايات وزيادة معدلات إعادة التدوير.

حيث أن إعادة تدوير النفايات تعد عملية استراتيجية تتطلب العديد من الوسائل المنظمة والموجهة نحو تحقيق الاستدامة البيئية من بين هذه الوسائل، وتبرز الوكالة الوطنية للنفايات التي تأسست بموجب المرسوم التنفيذي رقم ٠٢-١٧٥ المؤرخ في ١٣ مايو ٢٠٠٢، حيث تعمل الوكالة تحت وصاية وزارة الموارد المائية والبيئية، وتهدف إلى دعم الأحكام التنظيمية المتعلقة بتسيير النفايات، مراقبتها وإزالتها، تقوم الوكالة بعدة مهام تشمل تقديم المساعدات للجماعات المحلية في إدارة النفايات معالجة البيانات الخاصة بالنفايات، وتكوين بنك معلومات وطني محدث، كما تتضمن نشاطاتها فرز النفايات، جمعها، نقلها، معالجتها، تثمينها وإزالتها، بالإضافة إلى المبادرة بإنجاز الدراسات والأبحاث والمشاريع التجريبية، نشر المعلومات العلمية والتقنية، والمشاركة في برامج التوعية البيئية.[1]

[1]- بلفضيل فاطيمة الزهراء، بن عبد العزيز سفيان، واقع إعادة تدوير النفايات في الجزائر" The Reality of Waste Recycling in Algeria"، ***مجلة شعاع للدراسات الإقتصادية***، م ٠٧.، ع ٠١.، (مارس ٢٠٢٣)، ص ١٠٠.

من جانب آخر، يأتي نظام ECO-GEM، الذي تم تطبيقه وفقاً للقانون ١٩-٠١ والمرسوم التنفيذي رقم ٣٧٢-٠٢ في ١١ نوفمبر ٢٠٠٢ ليلزم المنتجين لنفايات التغليف إما بتثمين نفاياتهم بأنفسهم،[١] أو تكليف مؤسسة معتمدة بذلك أو الانضمام إلى النظام العمومي لإعادة التدوير، ويهدف هذا النظام إلى خلق وظائف جديدة تُعرف بالوظائف الخضراء، تعزيز نشاطات معالجة وتدوير النفايات والتقليل من حجم النفايات المسيرة لتحقيق الاقتصاد في المواد الأولية.

وبحسب وزارة البيئة والإقليم، يمكن للجزائر أن تسترجع حوالي ٧٦٠ ألف طن من النفايات سنويا، أي ما يعادل ٣,٥ مليار دج، تشمل هذه النفايات الورق الذي يمثل الجزء الأكبر بحجم ٣٨٥ ألف طن سنويا ومواد التغليف البلاستيكية، حيث يتم استرجاع ٤٠٠٠ طن فقط من أصل ٢ مليون طن منتجة سنويا، أي بنسبة ٠,٢% فقط، فمثلا مؤسسة "Emballage Tonic" المتخصصة في إنتاج مواد التغليف تقوم بإعادة تدوير ١٢ ألف طن من الورق سنويا، وهو ما يمثل ثلث ما يُسترجع على المستوى الوطني، كما تجدر الإشارة إلى أن الجزائر لا تسترجع الزيوت المستعملة من القطاعات الصناعية، على الرغم من وجود أكثر من ١٨٠ ألف طن من الزيوت المستخدمة، خاصة في السيارات.

وهناك مجموعة من المؤسسات المسؤولة عن عملية الاسترجاع وإعادة التدوير في الجزائر مثل "Emballage Tonic" ومؤسسة الورق "Papire" التي تقوم بإعادة تدوير المواد واستخدامها كمواد أولية في عملياتها الإنتاجية، وتقليل التأثير البيئي للنفايات في الجزائر، مما يدعم الإقتصاد الأخضر ويساهم في تحقيق التنمية المستدامة.[٢]

كما تساهم المؤسسات الناشئة من خلال الابتكار المستدام في تطوير تقنيات جديدة لمعالجة النفايات بطرق أكثر كفاءة وأقل تكلفة، نشر الوعي حول أهمية إعادة التدوير، والاستثمار في البحث والتطوير، فعلى سبيل المثال تعمل المؤسسات الناشئة في الجزائر مثل شركة "إيكوتيك" وشركة "جرين فيوتشر" على تطوير تقنيات مبتكرة لإعادة تدوير النفايات الخطرة وتحويلها إلى منتجات قابلة للاستخدام، مما يساهم في تقليل التلوث البيئي وتحقيق التنمية المستدامة، ورغم التحديات التي تواجهها مثل نقص التمويل والتشريعات الصارمة، إلا أن هذه التحديات تشكل أيضًا فرصا للنمو والابتكار، وبفضل الدعم الحكومي والتعاون الدولي

[١]- القانون ١٩-٠١ والمرسوم التنفيذي رقم ٣٧٢-٠٢ في ١١ نوفمبر ٢٠٢٢.

[٢]- بلفضيل فاطمة الزهراء، بن عبد العزيز سفيان، المرجع نفسه، ص ١٠١.

يمكن لهذه المؤسسات أن تلعب دورًا أساسيًا في تحقيق اقتصاد أخضر مستدام، يعزز حماية البيئة ويدعم الاقتصاد المحلي.[1]

ويمكن الاشارة في هذا الشأن أيضا لتجربة فذة قادها الطالب دغة حسام الدين من جامعة ورقلة، من خلال مشاركته في مسابقة وطنية للمؤسسات الناشئة "startup" التي تقوم بتقديم تطبيقات للمساهمة في الاقتصاد الوطني "كافي ٢٠٢١"، حيث قدم نموذج لمشروع برنامج المحافظة على الطاقة وطرق ترشيد استخدامها باستعمال الذكاء الاصطناعي كمشروع تخرج لنيل أطروحة الدكتوراه بعنوان "استراتيجية المحافظة على الطاقة باستعمال خوارزميات الذكاء الاصطناعي"، محاولا تقديم مشروع يعود بالفائدة ويساهم في تطوير مجال الاقتصاد في الطاقة عن طريق تقليص استعمال الطاقة مع مراعاة صفة المستعمل بإدراج الوعي الإدراكي إلى نظام التشغيل الذي يقوم بالحفاظ على الطاقة من خلال محاكاة طريقة تفكير المستهلك، اعتمادا على الخبرات المتوفرة لديه في مجال التكنولوجيات الحديثة والإعلام الآلي، وكذا استعمال خوارزميات الذكاء الاصطناعي[2].

ويتضح أن المشاريع التي تحمل أفكار جديدة تساهم بشكل عام في قطاع الطاقات المتجددة، لكنها لم ترقى بعد لإنشاء مؤسسات سواء الناشئة منها أو الصغيرة والمتوسطة، والسبب يعود لعدم حصول أصحاب المشاريع على الدعم خاصة المالي والتسهيلات لتحقيقها في أرض الواقع فتظل مشاريع تخرج المذكرات والرسائل الجامعية حبيسة المكتبات دون أي فائدة تذكر.

ثانيا: صور مساهمة المؤسسات الناشئة الخضراء في مجال الرسكلة

تضطلع الوكالة الوطنية للنفايات بدور محوري في دعم ومرافقة حاملي المشاريع البيئية، من خلال توفير الإطار الملائم لتطوير أنشطتهم، لاسيما تلك المتعلقة بتثمين النفايات واستغلالها كمورد أولي بديل، مع التركيز على تقليص حجمها قبل التخلص منها. وقد ساهم هذا التوجه في تحفيز المؤسسات الناشئة ذات الطابع البيئي على الاستثمار في قطاع تثمين النفايات، خاصة في مجال إعادة تدوير مواد التغليف على غرار الكرتون، البلاستيك، الزجاج والورق، نظرًا لسهولة معالجتها النسبية، لا سيما النفايات البلاستيكية التي تُعدّ من أكثر المواد قابلية لإعادة التدوير ضمن هذا السياق.

---

[1]– عبد الحق القينعي، إشكالية النفايات الصلبة وإعادة تدويرها، ***مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات***، ع.٠٩، (جوان ٢٠١٦)، ص ٤٤٩.

[2]– أوشن ليلي، المؤسسات الناشئة الخضراء نموذج للمؤسسة الاقتصادية المستدامة في الجزائر، ***مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة***، م. ٠٥، ع .٠١، (مارس ٢٠٢٢)، ص ٥٨٣.

وتعتبر المقاولة الشابة "رشيدة كريم" من بين الذين ألهمهم الاقتصاد الأخضر، فهي صاحبة مؤسسة مختصة في استرجاع وتدوير النفايات، واستطاعت الحصول على مبلغ مالي قدره ٤٠٠ ألف دينار جزائري لتطوير مشروعها في مجال الرسكلة بعد فوزها في المسابقة الوطنية للمقاولاتية النسوية قبل بداية فبراير ٢٠١٧، حيث تقوم مؤسسة رشيدة التي تحمل اسم "Krim Plastiquoo" المستوحى من إسمها العائلي بعدة نشاطات في مجال الرسكلة، أهمها فرز وتحويل المواد البلاستيكية بالإضافة إلى فرز وإعادة تدوير النفايات والفضلات المنزلية، واستطاعت من خلال خبرتها التي اكتسبتها أن تقف على الصعوبات والتحديات التي يمكن أن تواجهها مؤسستها على رأسها مشكلة انقطاع الكهرباء الذي يعطل عملية الرسكلة والمنافسة القوية في القطاع، وتعتبر صاحبة المؤسسة أن هذا مجال ملهم ومشجع للاستثمار لكنه يحتاج إلى مجهودات لتطويره.[1]

ثالثا: دور المؤسسات الناشئة في تعزيز الإستثمار في مجال الطاقات المتجددة

في ظل التحولات العالمية المتسارعة نحو الاعتماد على مصادر الطاقة النظيفة، أصبحت الطاقات المتجددة خيارًا استراتيجيًا تفرضه الضرورات البيئية والاقتصادية على حد سواء، وفي هذا السياق يبرز دور المؤسسات الناشئة كفاعل جديد يمكن أن يسهم بفعالية في دعم هذا التوجه، من خلال ما تتميز به من مرونة، وروح ابتكارية، وقدرة على استحداث حلول تكنولوجية مبتكرة، ويُعد فتح المجال أمام هذه المؤسسات للاستثمار في الطاقات المتجددة خطوة هامة نحو تحقيق تنمية مستدامة تستجيب لتحديات الحاضر وتستشرف متطلبات المستقبل.

وقد تم إنشاء وزارة البيئة والطاقات المتجددة، وهو ما يعكس توجه السلطات العامة نحو تبني سياسة طاقوية تعتمد على استغلال الطاقات البديلة التي تزخر بها الجزائر، نظرًا لما تمتلكه من إمكانيات معتبرة لإنتاج هذه الطاقات .وقد تم ربطها بقطاع البيئة كونها تندرج ضمن السياسة البيئية العامة الداعمة لفكرة التنمية المستدامة، وتعزز هذا التوجه من خلال دعم مؤسساتي، تمثل في إنشاء عدة هياكل وهيئات تهدف إلى تطوير وترقية الطاقات المتجددة، نذكر منها:

١- الوكالة الوطنية لترقية وترشيد استخدام الطاقة (APRUE): أنشأت هذه الوكالة بهدف تنشيط وتنفيذ سياسة التحكم في الطاقة، حيث يتمثل دورها الرئيسي في التنسيق ومتابعة اجراءات التحكم في الطاقة وفي ترقية الطاقات المتجددة، وتنفيذ مختلف البرامج التي تمت المصادقة عليها في هذا الإطار مع مختلف

[1] سارة جقريف، "الاقتصاد الأخضر في الجزائر يغري الشباب لفتح مؤسسات صغيرة"، سوبرنوفا، ١٩ أفريل ٢٠١٨، على الرابط: https://www.supernova-dz.net/الاقتصاد-الأخضر-في-الجزائر-يغري-الشبا/ ، تم الإطلاع في ٣١ ماي ٢٠٢٥ على الساعة ١٨:٤٥.

القطاعات والعمل على تطويرها من خلال إنجاز مشاريع مرتبطة بالطاقات المتجددة والتي تعود بالفائدة سواء للمستثمرين الوطنيين أو الأجانب الذين يقودون استثمارات في هذا المجال.[1]

٢- مركز الطاقات المتجددة (CDER): أنشأ بموجب المرسوم التنفيذي رقم ٨٥-٦٠ المؤرخ في ٢٥ أوت ١٩٨٥[2]، وهو مؤسسة عمومية ذات طابع علمي مكلف بوضع وتنفيذ البرامج البحثية المتعلقة بالتطوير العلمي والتكنولوجي لأنظمة إستخدام الطاقات المتجددة بمختلف أشكالها، ينشط منذ إنشائه في تنفيذ الإستراتيجية الوطنية الترقية الطاقات المتجددة، من خلال نشر ودمج عدة مشاريع وإنجازات على المستوى الوطني.[3]

٣- المعهد الجزائري للطاقات المتجددة (IAER): أنشأ في سنة ٢٠١١ بموجب المرسوم التنفيذي رقم ١١-٣٣ المؤرخ في ٢٧ جانفي ٢٠١١[4]، وهو مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وهو موضوع تحت وصاية الوزير المكلف بالطاقة، ويسهر على تنمية وتطوير الطاقات المتجددة وتشجيع مشاريع البحث في هذا المجال.

ومن أمثلة إشراك المؤسسات الناشئة في مجال الطاقات المتجددة أنه أطلق مركز تنمية الطاقات المتجددة بداية مسابقة تحدي أيام الطاقة النظيفة اليوم ٢٩ نوفمبر ٢٠١٨ على مستوى وحدة تنمية الأجهزة الشمسية التابعة له، هذه المسابقة موجهة للشباب الحاملين لأفكار مبتكرة في مجال الطاقات المتجددة وتطبيقاته، وقد قدم المترشحين الذين تتراوح أعمارهم بين ١٩ و٤٤ سنة أفكارهم ومشاريعهم أمام لجنة التحكيم التي اختارت ثمانية مشاريع متمثلة في:

- المتجدد ٢٠٢٢.
- ديجي بنك "Digibank".
- بروبر تك "Proper tech".
- تصميم نافذة بستارة مزودة بسخان مياه يعمل بالطاقة الشمسية.
- حاوية النفايات الذكية.
- الأرضية الذكية.

---

[1] الوكالة الوطنية لترقية وترشيد استخدام الطاقة، تعريف الوكالة، أنضر إلى الموقع : ***https://www.aprue.dz***، تم الاطلاع في ٣١ مايو ٢٠٢٥ على ساعة ٢٠:٠٠.

[2]، المرسوم التنفيذي رقم ٣٣-١١ بتاريخ ٢٧ جانفي ٢٠١١ ، ***بشأن إنشاء المعهد الجزائري للطاقات المتجددة***، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ٢٠١١.

[3]مركز الطاقات المتجددة، ***تاريخ المركز ومهامه*** ، أنضر إلى الموقع التالي : http://www.cder.dz، الاطلاع في ٣١ مايو ٢٠٢٥ على ساعة ٢٠:١٥.

[4]المرسوم التنفيذي رقم ٣٣-١١ المؤرخ في ٢٧ جانفي ***٢٠١١*** ، ***يتضمن إنشاء العهد الجزائري للطاقات المتجددة وتنظيمها وسيرها*** ، المؤرخ في ٢٠١١\٠٢\١٦، العدد٨، ص ٣.

- متصلة منصة عاكس للتحكم.
- جهاز الكتلة الحيوية "Tech Energy".[1]

تساهم الشركات الناشئة في مجال الطاقات المتجددة بشكل مباشر في التنمية المحلية من خلال تطوير حلول الحلول والاستدامة وتركيبات الطاقة بطرق صديقة للبيئة، هذه الفرصة الرائعة فرص عمل جديدة، وتعزيز الاقتصاد المحلي عبر دعم المشاريع الصغيرة الكبرى، كما تساعد في خفض تكاليف الطاقة وكفاءتها، مما يدعم التوازن والتوازن على الموارد الأخرى، بالإضافة إلى ذلك، شجعت هذه المؤسسات على نقل التكنولوجيا والمعرفة، ودعمت الشراكة التي تشهد نسبة الشمولية المحلية في شركات الطاقة المتجددة، مما ينتج من استقلالية الاقتصاد الوطني وتحفيز التنمية المهنية في المناطق المحلية.

المطلب الثالث: دور المؤسسات الناشئة في تحقيق البعد الإبتكاري للتنمية المحلية المستدامة في الجزائر

يعتبر الابتكار من الركائز الأساسية لتحقيق تنمية محلية مستدامة، نظراً لدوره المحوري في تقديم حلول جديدة وفعّالة لمختلف التحديات التنموي، وتعد المؤسسات الناشئة في الجزائر من بين الفاعلين الرئيسيين في هذا المجال، لما تتمتع به من مرونة وقدرة على تطوير أفكار مبتكرة وتحويلها إلى مشاريع ذات قيمة مضافة، وعليه يتناول هذا المطلب دور هذه المؤسسات في تعزيز البعد الابتكاري للتنمية المحلية المستدامة من خلال ترسيخ ثقافة الابتكار.

أولا: الجهود الوطنية لدعم الابتكار والمؤسسات الناشئة والتحول الرقمي

تسعى الحكومة الجزائرية إلى تعزيز التحول الرقمي ضمن استراتيجية شاملة لدعم الابتكار والمؤسسات الناشئة، من خلال تطوير البنية التكنولوجية وتهيئة بيئة ملائمة لاقتصاد رقمي فعّال ولهذا غرض ستعكف الحكومة على:

- ✓ تحسين نوعية خدمة الربط لفائدة المواطنين والمتعاملين الاقتصاديين.
- ✓ تعميم النفاذ إلى الإنترنت ذات التدفق العالي جدا من خلال عصرنة وتكثيف شبكة المواصلات السلكية واللاسلكية، وتأمينها تكنولوجيات الإعلام والاتصال وحماية المستعملين.
- ✓ تحويل الجزائر إلى محور إقليمي في مجال المواصلات السلكية واللاسلكية وتكنولوجيات الإعلام والاتصال من خلال تطوير مراكز بيانات مطابقة للمعايير الدولية، والاستفادة القصوى من الوصلة المحورية للألياف البصرية العابرة للصحراء، والكوابل البحرية.

[1] أوشن ليلي مرجع سبق ذكره، ص:١٠٨

- ✓ تطوير مجتمع المعلومات الجزائري من خلال ترقية المضامين الرقمية المحلية، ووضع آليات التسيير وحوكمة الإنترنت على المستوى الوطني.[1]

تعكس الإجراءات المعلنة من طرف الحكومة الجزائرية وجود وعي بأهمية التحول الرقمي كشرط أساسي لدفع الابتكار وتحفيز نمو المؤسسات الناشئة. يتّضح من خلال تركيزها على تحسين البنية التحتية للاتصالات، وتوسيع تغطية الإنترنت ذات التدفق العالي، أنها تسعى إلى تهيئة أرضية تقنية ملائمة لانبثاق اقتصاد رقمي فعّال. كما يشير الاهتمام بتطوير مراكز بيانات وفق المعايير الدولية وتفعيل الحوكمة الرقمية إلى رغبة في تحقيق استقلالية رقمية وتنظيم أفضل للفضاء الرقمي الوطني. وتُظهر الإجراءات المتعلقة بالدفع الإلكتروني والتجارة الرقمية توجّهًا نحو تعزيز الإدماج المالي والاجتماعي، مما يمنح المؤسسات الناشئة فرصًا أوفر للنمو داخل بيئة رقمية حديثة.

وستكون هذه المجهودات مرفوقة بتحسين نوعية الخدمات المقدمة ومساهمة أكبر للمصالح البريدية في الإدماج الاجتماعي والمالي من خلال تطوير خدمات ووسائل الدفع الإلكتروني، والتشجيع على بروز التجارة الإلكترونية.

وفي هذا الإطار، نظمت وزارة الداخلية والجماعات المحلية ندوة دولية يوم ١٦ نوفمبر ٢٠١٩ بالمركز الدولي للمؤتمرات، تحت عنوان: دعم المؤسسات الناشئة في مجالات المرفق العمومي المحلي، وجاءت هذه الندوة كجزء من تنفيذ التدابير الحكومية الهادفة إلى دعم المؤسسات الناشئة، حيث تم خلالها:

- الإعلان عن إنشاء ثلاث مناطق تكنولوجية، وصندوق لتمويل المبادرات الناشئة.
- تقديم إعفاءات ضريبية وتسهيل الإجراءات الإدارية، خاصة ما يتعلق بإنشاء المؤسسات والحصول على العقار.
- مشاركة ١٤ مؤسسة ناشئة و٧ حاضنات نشطة في مجالات متعددة.
- توقيع اتفاقيات تفاهم بين الجماعات المحلية والمؤسسات الناشئة مما طور حلولا ذكية لخدمة المرفق العمومي.
- تخصيص محلات لـ ١٠ مؤسسات ناشئة في ولايات تيارت، الجزائر، ميلة، وعين الدفلى[2].

---

[1] قريني نور الدين، دور المؤسسات الناشئة التقنية في تحقيق التحول الرقمي النشود في الجزائر، ***مجلة الإبداع***، م. ١٢، ع. ٠١، (جوان ٢٠٢٢)، ص ١١٨.

[2] وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، ***"المنتدى الدولي للمؤسسات الناشئة"***، ندوة عقدت يوم ١٦ نوفمبر ٢٠١٩، المركز الدولي للمؤتمرات، الجزائر، ، أنضر إلى الرابط: ***https://www.interieur.gov.dz/in*** تاريخ الدخول ١ جوان ٢٠٢٥، على ساعة ٨:٠٠ صباحا .

تعكس هذه الندوة الدولية التي نظمتها وزارة الداخلية والجماعات المحلية خطوة عملية مهمة لدعم المؤسسات الناشئة وتعزيز دورها في تطوير المرافق العمومية المحلية. من خلال إنشاء مناطق تكنولوجية وصندوق تمويل، إضافة إلى تسهيل الإجراءات وتقديم الإعفاءات الضريبية، يظهر التزام واضح بتوفير بيئة ملائمة لنمو هذه المؤسسات. كما أن توقيع اتفاقيات التفاهم بين الجماعات المحلية والمؤسسات الناشئة يعزز التعاون والشراكة، مما يتيح تطبيق حلول ذكية تساهم في تحسين الخدمات العمومية.

تسعى الجزائر إلى بناء اقتصاد قائم على المعرفة من خلال دعم المؤسسات الناشئة والمشاريع المبتكرة، عبر تهيئة الفضاءات المناسبة داخل الجامعات والجماعات المحلية، وتوفير آليات تمويل، وإصدار قوانين مشجعة. كما أطلقت الدولة جوائز وطنية لتحفيز الابتكار والمنافسة بين الشباب، في إطار توجهها نحو اقتصاد رقمي يعزز التنمية المستدامة من خلال :

١".تمكّن حاملي المشاريع المبتكرة والمؤسسات الناشئة من الاستفادة من المساحات داخل الجامعات، لفائدة قطاعي الشباب والمقاولاتية والابتكار التكنولوجي".

٢" .تهيئة الجماعات المحلية لمساحات خاصة بالمؤسسات الناشئة، مع إعطاء الأولوية للمناطق التي تتوفر فيها إمكانات كبيرة لحاملي المشاريع المبتكرة".

٣" .تكفل الدولة بتمويل المؤسسات الناشئة من خلال إنشاء صندوق تمويل موجه لها".

٤" .إصدار القانون التوجيهي رقم ٢٠-٢٥٤ المؤرخ في ١٥ سبتمبر ٢٠٢٠ الذي ينص على إنشاء 'علامة مؤسسة ناشئة' و'حاضنة أعمال".'

٥" .إنشاء مدينة الشركات الناشئة، التي ستكون نواة لمركز تكنولوجي متعدد الخدمات بهدف تعزيز مكانة الجزائر كقطب رقمي للإبداع والابتكار".

٦" .تخصيص جوائز مثل جائزة رئيس الجمهورية للمؤسسات الناشئة، وجائزة الابتكار، لتشجيع المنافسة بين الشباب المبتكر".

٧" .تهدف هذه الجوائز إلى تحفيز الحلول الابتكارية وتوفير مناخ إيجابي للانتقال نحو اقتصاد مبني على المعرفة".

٨. "تحصل الجزائر حسب موقع startupranking.com على المرتبة السادسة إفريقيًا بـ ١١٣ مؤسسة ناشئة."[١]

يشير هذا العرض إلى مجموعة من المبادرات والإجراءات التي اتخذتها الدولة الجزائرية لدعم المؤسسات الناشئة كفاعل رئيسي في تحقيق الابتكار والتنمية المحلية المستدامة. ويمكن شرح ذلك على النحو التالي:

لقد بدأت الجزائر في تعزيز بيئة ريادة الأعمال من خلال تمكين حاملي المشاريع المبتكرة من الاستفادة من المساحات داخل الجامعات، وتهيئة الجماعات المحلية لاحتضان المؤسسات الناشئة، ما يسمح بربط الابتكار بالمجال المحلي وتوجيهه نحو حل مشكلات واقعية تخدم المجتمع. كما أن تمويل هذه المؤسسات عبر صندوق خاص، وإصدار قوانين مثل القانون التوجيهي ٢٠-٢٥٤، وتخصيص جوائز وطنية للابتكار، يندرج ضمن سياسة تشجيعية تهدف إلى خلق مناخ يشجع الإبداع ويساهم في بناء اقتصاد معرفي ويعكس إنشاء مدينة الشركات الناشئة الطموح نحو خلق مراكز تكنولوجية محلية تكون نواة لتطوير حلول مبتكرة في قطاعات مختلفة، مما يدعم تنمية اقتصادية محلية تعتمد على المعرفة والاستدامة

في النهاية، فإن تصنيف الجزائر في المرتبة السادسة إفريقيا بـ١١٣ مؤسسة ناشئة حسب موقع startupranking.com، يُظهر بداية واعدة في هذا التوجه، ويؤكد أن الاستثمار في الابتكار من خلال المؤسسات الناشئة يمكن أن يكون أداة فعّالة لتحقيق التنمية المحلية المستدامة.

تساهم الشركات الناشئة في الابتكار من خلال تطوير أفكار وتقنيات جديدة تواكب التحولات الرقمية، مما يزيد من قدرتها على تقديم خدمات ومنتجات تلبي احتياجات السوق بشكل أسرع وأكثر فعالية. هذا ساهم في دفع عجلة التطور الاقتصادي ويخلق فرص عمل جديدة، ويحفز روح المبادرة بين الشباب.

في المجال الرقمي، وهي مؤسسة ناشئة جزئياً بشكل محوري في تبني التكنولوجيا الرقمية وتوظيفها بشكل خاص للعمليات التشغيلية، وخفض التكاليف، وسرعة تقديم الخدمات، مما يختارها ويعزز من نماذجها. هذا رقمي يسهم في بناء اقتصاد متنوع ومستدام، حيث يوفر الفرص ويحسن جودة الاستثمار بفضل الخدمات الرقمية المتطورة، كما يدعم دمج المناطق والحضرية في الاقتصاد الرقمي، مما يعزز شعبيته وشاملة

[١] رشيدة شداد أحلام سوداني، ***الإبتكار في المؤسسات الناشئة دراسة حالة المؤسسة الناشئة« Nahla Delivery» بغابة***، مذكرة لنيل شهادة الماستر، (٢٠٢١-٢٠٢٢)، ص ٦٩-٧٠

المبحث الثالث: تحديات وآفاق المؤسسات الناشئة في الجزائر في تحقيق التنمية المحلية المستدامة

في ظل التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي تعرفها الجزائر، برزت المؤسسات الناشئة كأداة جديدة تسعى الدولة إلى دعمها وتشجيعها من أجل خلق بدائل تنموية قادرة على تحريك عجلة الاقتصاد الوطني، هذه المؤسسات التي تتميز بروح المبادرة والابتكار أصبحت محور اهتمام السياسات العمومية، خاصة في ظل تراجع النموذج الريعي التقليدي، غير أن مسار تطورها لا يخلو من التحديات التي تعيق مساهمتها الفعلية في تحقيق التنمية، لاسيما على المستوى المحلي، وبين طموحات الشباب المقاول ورهانات التأطير والتمويل والدعم، تتعدد الآفاق التي يمكن أن تفتحها هذه المؤسسات في حال توفير بيئة حاضنة ملائمة، وعليه يبرز التساؤل حول الكيفية التي يمكن أن تسهم بها المؤسسات الناشئة في إرساء أسس تنمية محلية مستدامة في الجزائر، رغم ما تواجهه من صعوبات متعددة الأبعاد.

المطلب الأول: تحديات المؤسسات الناشئة الجزائرية في تحقيق تنمية محلية مستدامة

ارتبط تطور التنمية المحلية المستدامة بقدرة الفاعلين الاقتصاديين على خلق مبادرات تساهم في تحريك الاقتصاد المحلي، ومن بين هؤلاء الفاعلين برزت المؤسسات الناشئة كمحور مهم في السياسات الجديدة، غير أن هذا التوجه يصطدم بجملة من التحديات التي تعيق فعالية هذه المؤسسات في تحقيق الأهداف المرجوة من بينها:

أولا: معوقات مرتبطة بالإجراءات الإدارية والمحيط العام

– العوائق البيروقراطية المتعلقة بإنشاء الشركات وتعقيداتها الإدارية: غالبا ما تتطلب كراء مقر والتنقل واستخراج الوثائق رغم الوعود بالتسهيلات وتوفير الخدمة عبر الانترنت.

– غياب الأطر والمحيط الذي يكسب الشباب ثقافة المقاولاتية "Entreprenariat" سواء في الجامعة أو المحيط العام، ما يجعل الشباب الذي يخوضون المغامرة يرتكبون عدة أخطاء لكونهم يجهلون الكثير من الأمور المتعلقة بالمؤسسات والقوانين والسوق، خاصة أن المجتمع الجزائري بصفة عامة يشجع على الوظيفة والدخل المضمون ويرى العمل الحر كمغامرة وخطر، مما يزيد الضغط على الشباب الراغب في الدخول لهذا العالم.

– الثقافة الجزائرية المثبطة في الشراكة وتقاسم الأرباح حيث نجد صاحب الفكرة عادة ما يريد أن تظل الشركة ملكه لوحده فقط لأنه صاحب الفكرة، وهذا دون الحديث على أن الشركة قد تحتاج تمويلا خارجيا

ودون دخول أشخاص جدد في رأسمالها وبالتالي تقاسم الأرباح واتخاذ القرارات، وهذا يتطلب اختيار فريق العمل بحذر لأن الرحلة الفردية أو مع الأشخاص الخطأ قد يسرع من انتهاء الشركة الناشئة وفشلها.[1]

ثانيا: معوقات مرتبطة بالسوق والنظام البيئي

– محدودية انتشار الدفع الإلكتروني وثقافته في السوق الجزائري يجعل أغلبية المشاريع الناشئة الجزائرية تراوح مكانها، كونها تعتمد على الانتشار الواسع وتحقيق أرباحها لدى المستخدمين دون التنقل إليهم عبر الدفع الالكتروني، وبالرغم أن أهم ما يميز الشركة الناشئة هو النمو السريع المرتبط عادة بتفاقم عدد المستخدمين لمنتج الشركة الناشئة، والتكنولوجيا عبر التطبيقات والدفع الإلكتروني تعد الرافد الأساسي لتحقيق هذا النمو، ومن جهة فالمستهلك الجزائري عموما بحاجة لوقت حتى يعطي ثقته في منتجات أو خدمات يدفعها آليا، لأن أنماط الاستهلاك لديه مرتبطة أساسا بالسيولة والملموس.

– النظام الضريبي والمالي الجزائري يبقى كابحا للعديد من الشركات الناشئة فيما تعلق بالعملة الصعبة، فلا تستطيع الشركة مثلا أن تطلق تطبيقا على بلاي ستور "Play Store"، وتجني أرباحه لو تم استخدامه خارج الجزائر عبر القنوات البنكية الرسمية.

– عدم وجود إطار لتمويل الشركات الناشئة الجزائرية: فالتمويل عالي المخاطرة يحد من إمكانية توسع المشاريع، ورأس المال الجزائري عادة لا يستثمر في المشاريع الغير واضحة ولا يتحمل مخاطرة فعلية، والمحيط العام لا يساعد على دخول رؤوس أموال أجنبية مما يسمى "Business Angels" وبالتالي ستبقى هذه النقطة عائقا صعب الحل لارتباطها بمشكلات أخرى.

– إطلاق منتجات لا تتماشى وخصوصية البلاد وقد حذر الخبير من هذا الأمر، فالهدف من إطلاق الشركات للمنتجات حل مشكلة السوق المحلي، ونسخ نماذج أعمال من دول أخرى لها خصوصيتها لا يعني بالضرورة نجاحها في الجزائر.[2]

وعلى المستوى المحلي في الجزائر، تواجه الشركات الناشئة صعوبات متشابهة في مختلف المدن والبلديات، حيث تُرصد عوائق بيروقراطية تبدأ من الإجراءات المعقدة لتسجيل المؤسسات، مرورًا بضرورة كراء مقرات ولو صوريًا لاستكمال الملفات، إلى جانب التنقل المتكرر بين الإدارات.

ورغم إطلاق بعض المبادرات المحلية لدعم روح المقاولاتية، إلا أن غياب مرافقة فعلية على مستوى البلديات والمراكز الجامعية يجعل الشباب يفتقرون إلى التوجيه والمرافقة، ما يؤدي إلى ارتكاب أخطاء جوهرية في بداية مشاريعهم، كما أن النسيج المحلي لا يشجع كثيرًا على الشراكة أو الاستثمار في المشاريع

[1]– عفاف حمادي براهيمي تومي، المؤسسات الناشئة وفعالية دورها في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة ضمن النموذج الإقتصادي للجزائر الجديدة، ***مجلة البحوث الإقتصادية والمالية***، م ١١.، ع ٠٢ .، (ديسمبر ٢٠٢٤)، ص ٤٣٨.

[2]– عفاف حمادي براهيمي تومي، **نفس المرجع**، ص ٤٣٩.

الناشئة، فغالبًا ما تُواجه الأفكار الجديدة بعقلية التحفظ والخوف من المجازفة، سواء من طرف المجتمع أو المستثمرين.

من جهة أخرى، تبقى بيئة السوق المحلية غير مهيأة لتبني حلول رقمية، كالدفع الإلكتروني، مما يصعّب على الشركات الناشئة استقطاب الزبائن وتوسيع نشاطها، خاصة في ظل غياب منصات محلية حقيقية للتمويل والتسويق والتعاون بين الفاعلين الإقتصاديين، ومن بين أبرز التحديات كذلك التي تواجهها المؤسسات الناشئة على المستوى المحلي وتحول دون تحقيقها للتنمية المحلية المستدامة، نذكر مايلي:

١- ضعف منظومة المعلومات الاقتصادية على المستوى المحلي: تعد المعلومات الاقتصادية المحلية عنصرًا ضروريًا للمؤسسات الناشئة، فهي تمكّنها من فهم طبيعة السوق المحلي، وتحليل البيئة المحيطة، والتأقلم مع التغيرات الحاصلة في نطاقها الجغرافي القريب، غير أن المؤسسات الناشئة كثيرًا ما تعاني من غياب قاعدة بيانات دقيقة ومحدثة على المستوى المحلي، أو من تضارب المعلومات بين الجهات المحلية المختلفة، ما يؤدي إلى ارتباك في اتخاذ القرارات الاستثمارية، كما أن توفر البيانات في شكلها الخام دون تبسيط أو تحليل يشكّل عائقًا حقيقيًا، خاصةً في المناطق التي تفتقر إلى مراكز مختصة قادرة على معالجة ونشر هذه المعلومات بطريقة مفهومة وسهلة الاستخدام.

٢- ضعف استفادة المؤسسات الناشئة من التمويل المحلي: رغم أهمية التمويل في دعم نمو المؤسسات الناشئة، إلا أن غياب آليات تمويل فعالة على المستوى المحلي، أو ضعف ربطها بالمؤسسات التمويلية الوطنية، يحرم هذه المؤسسات من فرص التمويل الضرورية، وفي ظل عدم توفر سوق مالي محلي أو أدوات استثمارية موجهة للمشاريع الناشئة في المناطق الداخلية والبلديات، تصبح الخيارات محدودة، مما يدفع أصحاب هذه المشاريع إلى الاعتماد على مصادر تمويل تقليدية قد تكون غير كافية أو غير ملائمة لطبيعة مشاريعهم.

٣- تداخل الأدوار بين الجهات المحلية الداعمة: يواجه الدعم المحلي للمؤسسات الناشئة تحديات متعلقة بتعدد الجهات المعنية على المستوى المحلي (مثل البلديات، مديريات التشغيل، الغرف المهنية وغيرها)، والتي غالبًا ما تفتقر إلى التنسيق فيما بينها، هذا التداخل في الصلاحيات يؤدي إلى غموض في المسارات الإجرائية، وتكرار بعض المهام أو البرامج دون فعالية حقيقية، كما أن التعديلات الإدارية على المستوى الوطني لا تنعكس أحيانًا بشكل واضح أو فعّال على الهياكل المحلية، ما يخلق فجوة بين السياسات المركزية وتطبيقها في الواقع المحلي،[١] لذلك تواجه المؤسسات الناشئة العديد من المعيقات تتمثل فيما يلي:

[١]- شينون رمضان حطاب موراد، ***دور المؤسسات الناشئة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر***، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة، (جامعة أمين العقال الحاج موسى أق أخموك تامنغست، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،٢٠٢٣-٢٠٢٤)، ص ص ٢٧٨-٢٧٩.

– غياب و نقص التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج باستخدام الطاقات النظيفة والبديلة التي تعتبر مكلفة.
– ضعف الوعي والمعرفة بمفاهيم التنمية المستدامة وكيفية تحقيقها بين أصحاب المؤسسات الناشئة، مما يؤدي إلى إهمال المسؤولية الاجتماعية.
– غياب الدورات التكوينية والتأطير في مجال التنمية المستدامة لأصحاب المؤسسات الناشئة.[1]

المطلب الثاني: آفاق المؤسسات الناشئة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في الجزائر

في ظل التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تعرفها الجزائر، برزت المؤسسات الناشئة كأحد البدائل الحديثة لتعزيز النشاط الاقتصادي على المستوى المحلي، فقد أصبحت هذه المؤسسات، بما تحمله من أفكار مبتكرة وحلول جديدة، تلعب دورًا متناميًا في خلق فرص العمل وتحفيز المبادرات التنموية، ومن هذا المنطلق، تزداد الحاجة إلى فهم آفاق هذه المؤسسات في الإسهام بتحقيق تنمية محلية مستدامة تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وسنحاول التطرق إليها فيما يلي:

✓ أولا البحث عن سبل جديده وفعاله لتمويل المؤسسات الناشئة:

يتم دعم تمويل المؤسسات الناشئة من خلال جذب الاستثمارات الأجنبية، وتفعيل التمويل التساهمي، وتقديم تسهيلات ضريبية، مع إشراك المغتربين في الاستثمار ونقل الخبرات.

✓ ثانيًا: تحسين البنية التحتية

تطوير البنية التكنولوجية والمادية لدعم المؤسسات الناشئة، مما يساعد في تقليل التكاليف وتحسين الأداء.

✓ ثالثًا: تيسير الإطار القانوني

العمل على تسهيل إجراءات إنشاء المؤسسات عبر تقليص المدة والتكاليف، ورقمنة العملية بالكامل، من خلال تنصيب لجنة تقنية مشتركة.

✓ رابعا: التعاون مع المؤسسات البحثية

ربط الجامعات بالمؤسسات الناشئة لنقل المعرفة واستغلال براءات الاختراع، بهدف دعم الابتكار

✓خامسًا: دعم الاقتصاد الدائري

يجب توسيع مفهوم الاقتصاد الدائري في الجزائر ليشمل أكثر من مجرد تدوير النفايات، عبر اعتماد تقنيات حديثة، ووضع إطار قانوني ومقياس وطني يدعم التحول الطاقوي والتنمية المستدامة

✓سادسًا: خلق فرص الشغل وزيادة القيمة المضافة

[1]– بن سفيان الزهراء العوطي حسين نصر الدين، المؤسسات الناشئة وتحدياتها في الجزائر، جامعة بشار في العلوم الإقتصادية، ***حوليات جامعة بشار في العلوم الإقتصادية***، م. ٠٧، ع . ٠١، (جانفي ٢٠٢٠)، ص ٣٢٢.

المؤسسات الناشئة تساهم في تقليل البطالة وتحسين المعيشة من خلال توفير وظائف وابتكار منتجات جديدة تعزز الاقتصاد الوطني والمحلي.[1]

ويمكن تلخيص أهم تطلعات الجزائر من خلال دور المؤسسات الناشئة في تحقيق التنمية المستدامة في ما يلي:

- تعزيز الابتكارات في التكنولوجيا الخضراء، مثل أنظمة الطاقة الشمسية والرياح، تساعد في تقليل انبعاثات الكربون ومكافحة التغير المناخي.
- تعزيز الاقتصاد المحلي من خلال دعم المجتمعات المحلية، فغالباً ما تعمل المؤسسات الناشئة على تعزيز الاقتصاد المحلي من خلال خلق فرص عمل محلية واستخدام الموارد المحلية. هذا يعزز التنمية المستدامة عبر تمكين المجتمعات وزيادة دخلها من خلال تقديم منتجات وخدمات جديدة تستقطب المستهلك المحلي.
- الامتثال للمعايير البيئية فالمؤسسات الناشئة التي تلتزم بالمعايير البيئية الدولية يمكن أن تحصل على شهادات تعزز من مصداقيتها وتجذب المستثمرين والعملاء المهتمين بالاستدامة.
- إعداد تقارير دورية حول الأداء البيئي والاجتماعي يمكن أن يعزز من شفافية المؤسسة ويساعد في بناء الثقة مع المستثمرين والشركاء.
- تقديم حلول تكنولوجية في مجال الرعاية الصحية يساعد في تحسين جودة الخدمات الصحية والوصول إليها.
- الاهتمام ببرامج التدريب والتعليم، من أجل تعزيز التعليم الجيد والشامل.
- العمل على تطوير تقنيات صديقة للبيئة تسهم في تقليل البصمة الكربونية وتحسين كفاءة استخدام الموارد وتشمل هذه التقنيات الطاقة المتجددة، وإعادة التدوير، وتقنيات الحفاظ على المياه...
- تبني التكنولوجيا الرقمية يمكن المؤسسات الناشئة من تحسين كفاءتها التشغيلية وتقليل الأثر البيئي.
- الاستجابة للأزمات من خلال قدرة المؤسسات الناشئة على التكيف الذي يجعلها في موقع جيد
- للاستجابة للأزمات البيئية والاقتصادية بسرعة وفعالية.
- _ نشر الوعي البيئي من خلال حملات التوعية والمبادرات التعليمية والمنتجات الصديقة للبيئة و المساعدة على المحافظة عليها[2]

---

[1] شينون رمضان حطاب مراد، ***دور المؤسسات الناشئة في تحقيق تنمية المستدامة في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة*** ،(جامعة أمين العقال الحاج موسى أق حكوم تامنغست: كلية: العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ٢٠٢٣_٢٠٢٤)، ص ٢٨٨- ٢٩١

[2] مصطفى، بشير. "تتطلع لجزائر ناشئة في ٢٠٣٠ متقدمة في ٢٠٥٠ ،أخبار اليوم، أنضر إلى رابط: ***https://www.akhbarelyoum.dz/ar/200250/278019***، تم الإطلاع في ٣ فبراير على ٢٠٢٠ الساعة ٠٠:٤٨

خاتمة الفصل

في ضوء ما تم تناوله في هذا الفصل، يمكن استخلاص أن المؤسسات الناشئة في الجزائر تمثل فاعلا اقتصاديا واجتماعيا متناميا يسعى إلى خلق ديناميكية جديدة في المشهد التنموي المحلي، وذلك من خلال ما تتميز به من مرونة تنظيمية، واعتمادها على الابتكار والتكنولوجيا كركيزة أساسية في نماذج أعمالها.

أما فيما يخص التنمية المحلية في الجزائر، فقد باتت هذه الأخيرة تحتل موقعا محوريا ضمن السياسات الوطنية، نظرا لحاجة المناطق إلى استراتيجيات تنموية تتماشى مع خصوصياتها المجالية والاقتصادية والاجتماعية، وهو ما يفتح المجال أمام الفاعلين الجدد، وعلى رأسهم المؤسسات الناشئة، للمساهمة بفعالية في تلبية الحاجات المحلية.

وقد برز دور هذه المؤسسات بشكل ملموس في تحقيق التنمية المحلية المستدامة من خلال أربع أبعاد مترابطة:

فعلى الصعيد الاجتماعي، ساهمت المؤسسات الناشئة في إدماج الشباب والنساء في سوق العمل، وفي خلق فرص جديدة تعزز التماسك الاجتماعي وتقلص من مظاهر الإقصاء ، وعلى الصعيد الاقتصادي، أدت إلى تحريك النشاط الاقتصادي المحلي من خلال خلق الثروة، وتحفيز المبادلات، وتشجيع الاستثمار في قطاعات واعدة ، أما على الصعيد الابتكاري، فقد مثلت هذه المؤسسات مصدرا للحلول الذكية، وفضاء لتجريب أفكار جديدة تتماشى مع احتياجات المواطن المحلي ، في حين تجلى دورها البيئي من خلال التوجه نحو مشاريع تراعي البعد الإيكولوجي، كالطاقات المتجددة، وإعادة التدوير، والممارسات الإنتاجية المستدامة. ورغم هذه الإسهامات، فإن المؤسسات الناشئة لا تزال تواجه تحديات متعددة، من أبرزها ضعف البيئة القانونية، ومحدودية التمويل، ونقص التكوين والمرافقة، بالإضافة إلى عدم وضوح الرؤية الاستراتيجية لدى بعض الفاعلين المحليين. ومع ذلك، فإن الآفاق المستقبلية تبقى واعدة، خاصة في ظل تنامي الاهتمام الحكومي بدعم ريادة الأعمال، وتوفر الموارد البشرية الشابة، ما يفتح المجال أمام هذه المؤسسات لتكون رافعة حقيقية للتنمية المحلية المستدامة في الجزائر.

الفصل الثالث:

دور المؤسسات الناشئة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة دراسة حالة المؤسسة الناشئة "ASISTA"

تمهيد

مع تسارع وتيرة التغير الاقتصادي والاجتماعي، أصبحت المؤسسات الناشئة ليست مجرد مشاريع صغيرة، بل منطلقات قوية تساهم في إعادة تشكيل الواقع المحلي مؤسسة Assista وتبرز كأحد نماذج النجاحة الجزائرية تحاول أن تحول الأفكار إلى واقع ملموس، وأن تزرع بذور التنمية المستدامة في مجتمعاتها المحلية، من خلال مبادراتها المختلفة، تطرح هذه المؤسسة نموذجا حيا لكيف يمكن للشباب الطموح أن يصنعوا فرقا حقيقيا في البيئة المحيطة بهم.

يشكل هذا الفصل إطارا تحليليا لتجربة –مؤسسة Assista– من حيث تجسيد الرؤية الإستراتيجية في الواقع العملي، وتوظيف التحديات كفرص داعمة لمسار التنمية المحلية المستدامة، وينظم محتواه في ثلاثة محاور رئيسية، يخصص أولها لعرض الإجراءات المنهجية المعتمدة في الدراسة ، أما المبحث الثاني تناول تقديم المؤسسة محل الدراسة المؤسسة –الناشئة Assista –، أما المبحث الثالث تضمن تحليل المحاور وإختبار الفرضيات.

ç

المبحث الأول: الإجراءات المنهجية لدراسة

لم تعد التنمية المحلية المستدامة مجرد شعار ترفع في الخطابات، بل أصبحت حاجة ملحة تفرضها التحديات اليومية التي تواجهها الجماعات المحلية في الجزائر، سواء على مستوى تحسين نوعية الحياة أو الاستجابة لحاجات المواطنين المتزايدة. وفي هذا السياق، بدأت المؤسسات الناشئة تأخذ مكانها كفاعل اقتصادي واجتماعي جديد، يحمل رؤى مبتكرة وحلولا عملية تتجاوز الأطر التقليدية.

من بين هذه المؤسسات تبرز مؤسسة Assist، التي استطاعت أن تقدم نموذجا ناشئا يربط بين التكنولوجيا وخدمة المواطن، تقدم مؤسسة Assista خدمات رقمية في مجال التأمين والمساعدة على الطريق، مما يجعلها مثالا مناسبا لتطبيق المفاهيم النظرية التي تم تناولها سابقا، حيث يهدف هذا الفصل إلى ربط الجوانب المفاهيمية بالواقع العملي، من خلال دراسة حالة هذه المؤسسة وتحليل دورها في دعم التنمية المحلية

المطلب الأول: تحديد المنهج والعينة البحثية

يشكل اختيار المنهج وتحديد العينة خطوة أساسية في بناء أي دراسة ميدانية، إذ يسمح ذلك بضبط أدوات البحث وتوجيهها نحو تحقيق أهدافه وفي هذا السياق، تم اعتماد منهج يتماشى مع طبيعة الموضوع، إلى جانب تحديد فئة مناسبة لجمع المعطيات وتحليلها بما يخدم الإشكالية المطروحة.

أولا : منهج الدراسة:

يعتبر المنهج الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسته للمشكلة لاكتشاف الحقيقة المتعلقة بموضوع بحثه ، [1]والمناهج كثيرة ومتعددة تختلف باختلاف المجالات والمواضيع ولكل منهج وظيفته وخصائصه، وطبيعة موضوع الدراسة هي التي تحدد المنهج المناسب لدراسته، وبالنسبة لموضوع هذا البحث والمتعلق بمدى مساهمة المؤسسات الناشئة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي الذي يناسب طبيعة الموضوع المدروس كونه يسعى للوصف الدقيق لهذه الظاهرة كما هي موجودة في الواقع، [2]وجمع ما أمكن من المعلومات عنها، وتحليلها وتفسيرها بشكل علمي منظم، للوصول من خلال ذلك إلى الإجابة عن تساؤلات الدراسة وتحقيق أهدافها.

واعتمد الباحث كذلك على منهج دراسة الحالة، الذي تم استعماله في الدراسة الميدانية وذلك للتعمق أكثر في الموضوع واختبار مدى صحة فرضيات البحث، من خلال جمع أكبر قدر من المعلومات والبيانات الممكنة حول المؤسسة الناشئة المعنية بالدراسة والمتمثلة في مؤسسة assista، على اعتبار أنها من أبرز المؤسسات التي حققت تنمية محلية مستدامة، ثم دراستها قصد التوصل إلى نتائج علمية يمكن تعميمها فيما بعد.

ثانيا: تحديد العينة البحثية

قبل تحديد مجتمع الدراسة والعينة في دراسة حالة مؤسسة ASISTA، من المفيد توضيح المفهومين من الجانب المنهجي، باعتبارهما عنصرين أساسيين في جمع المعطيات وتحليلها ضمن الإطار التطبيقي للبحث حيث عرف مجتمع الدراسة كما يلي" مجتمع الدراسة ويسمى اختصارا بالمجتمع (Population)، ويضم جميع عناصر المشكلة أو الظاهرة المدروسة ويعرف بأنه " مجموعة من الوحدات الإحصائية المعرفة بصورة واضحة والتي يراد منها الحصول على بيانات"[3]

وتعرفت العينة على أنها:" العينة (Simple) بأنها : تعرف العينة بأنها جزء من المجتمع الذي تجرى عليه الدراسة، يختارها الباحث لإجراء دراسة عليه على وفق قواعد خاصة لكي تمثل المجتمع تمثيلا صحيحا"[4]

بعد تطرقنا للتعريف ننتقل الآن إلى تحديد مجتمع الدراسة وعينته والتي تمثلت فيما يلي:

---

[1]عامر مصباح، ***معجم العلوم السياسية والعلاقات الدولية*** ، (القاهرة: دار الكتاب الحديث، ط:٠١، ٢٠٠٩)، ص ١٦٥

[2]عمار بوحوش ومحمد محمود الذنيبا، ***تقنيات ومناهج البحث العلمي***، (الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية، ١٩٩٥)، ص ١٣٠.

[3]– مسعودة سليماني، عينة البحوث الميدانية: دراسة في الأحجام والأنواع، ***مجله المعارف***، م. ١٧، ع. ٠١ ، (جوان٢٠٢٢)، ص ١٠٦٨ .

[4]– العزاوي رحيم يونس كرو: ***مقدمة في منهج البحث العلمي*** ، (عمان ، دار دجلة ، ط٠١، ٢٠٠٨)، ص ١٦١.

- **مجتمع الدراسة:** مجموع المؤسسات الناشئة المسجلة في هضبة التكنوبول جامعة قسنطينة ٠٣ وهي ٢٠ مؤسسة.
- **عينه الدراسة:** المؤسسة الناشئة "Assista Soins" وهي عينة قصدية عمديه وذلك خدمة الإغراض البحث التي ترمي إلى دراسة دور المؤسسات الناشئة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة من خلال تأثيرها على جوانبها الأربعة لتنمية المحلية المستدامة المتمثل في: الجانب الإجتماعي، الإقتصادي، البيئي ،الإبتكاري

المطلب الثاني: أدوات وأساليب البحث العلمي

تتنوع الأدوات والأساليب التي يُمكن للباحث توظيفها لجمع البيانات والمعلومات من الأفراد المشمولين بالدراسة، وتُختار هذه الوسائل وفقًا لطبيعة الموضوع والأهداف المرجوة والسياق الميداني. وقد يعتمد الباحث على أداة أو أسلوب واحد، كما قد يجمع بين أكثر من أداة لتحقيق قدر أعلى من الدقة والموضوعية، والحد من الانحيازات المحتملة. وفي إطار هذا البحث، تم اعتماد أسلوب المسح بالعينة كمنهج لاختيار مفردات الدراسة، إلى جانب استخدام المقابلة كوسيلة مباشرة للتفاعل مع المشاركين، والملاحظة كأداة لرصد السلوكيات والمواقف في بيئتها الطبيعية. وقد ساهم هذا التنوع في الأدوات والأساليب في تعزيز موثوقية البيانات وتحقيق شمولية أكبر في تناول الظاهرة المدروسة.

أولا _أدوات البحث العلمي:

أ) الملاحظة العلمية:

تعتبر من أحد أدوات البحث العلمي فهي تعمد إلى مراقبة سلوك أو ظاهرة محددة لدراستها للحصول على معلومات دقيقة تسهم في تشخيص الظاهرة والسلوك، كما تعد الملاحظة من الأدوات التي يقوم الباحثين بتطويرها لجمع البيانات، حيث يقوم الباحث العلمي باستخدام الملاحظة كطريقة لجمع البيانات من خلال تسجيل المعلومات التي يراها ويلاحظها كما تحصل على أرض الواقع[1] ولقد تم إستخدام الملاحظة على مرحلتين:

_المرحلة الأولى: كانت ملاحظة البسيطة والتي تعرف بأنها:

" الملاحظة المستخدمة غالبا في الدراسات الاستكشافية، إذ يلاحظ الباحث ظاهرة أو حالة دون أن يكون لديه مخطط مسبق لنوعية المعلومات أو الأهداف أو السلوك الذي سيخضعه للملاحظة".

[1] ذوقان عبيدات وآخرون، ***البحث العلمي مفهومه وأدواته وأساليبه***، (عمان، ط: ١٧ ٢٠١٥م/١٤٣٦هـ، دار الفكر، ٢٠١٥)، ص ١٢٣.

والهدف منها الحصول على معلومات وبيانات أولية عن الظاهرة لتكوين فكرة أو تصور مبدئي، وغالبا ما يكون مجال الملاحظة غير محدد بشكل دقيق فيما يتعلق بالظاهرة أو السلوك، لذلك تأتي على شكل مشاهدات عابرة كمقدمة للدراسات العميقة اللاحقة.[1]

حيث إعتمدت في هذه الدراسة على أداة الملاحظة البسيطة لجمع المعلومات وهي أولى أدوات البحث العلمي حيث إستخدمت كأداة مكملة للأداة الرئيسية التي سيتم التطرق إليها لاحقا وكانت هذه الملاحظة من الفترة الممتدة من ٥مارس٢٠٢٥ إلى ٩مارس ٢٠٢٥ حاولت الباحثة من خلالها إستطلاع ميدان الدراسة والتقرب من المؤسسة .

_المرحلة الثانية : الملاحظة المنظمة

وهي ملاحظة دقيقة وعميقة ومتأنية وموجهة وهادفة، تربط بين الوقائع، وتخضع للضبط العلمي، وتنحصر في موضوعات محددة، لها صلة مباشرة بالموضوع المدروس تعتمد على إعداد خطة مسبقة لإجراء الملاحظة وتسجيل المشاهدات وجمع البيانات، وتمتاز بقدر من الصحة والثقة.[2]

في هذه المرحلة تم القيام بملاحظة منظمة وموجهة داخل مؤسسة Assista بهضبة تكنوبول، بإعتبارها نموذجا لمؤسسة ناشئة. ركزت الملاحظة على عناصر محددة مسبقا ضمن شبكة ملاحظة، مثل طريقة تنظيم العمل، إستخدام الأدوات الرقمية، طبيعة المشروع، والتفاعل داخل الفريق، أنجزت الملاحظة بشكل مباشر دون تدخل، وسجلت خلالها معطيات تفيد بأن المؤسسة تعتمد على هيكلة واضحة، فريق عمل منسجم، ومشروع رقمي مبتكر يظهر ملامح الإبتكار والمرونة في التسيير.

ب) المقابلة العلمية:

تعد المقابلة من أدوات جمع البيانات والمعلومات في العديد من المناهج العلمية، ومن أكثر الوسائل استعمالا وانتشارا في الدراسات الميدانية، وتمتاز المقابلة بالمرونة أكثر من غيرها من الأدوات الأخرى، لأن الباحث هو الذي يحدد شكلها وكيفية إجرائها، كما أنه بإمكان الباحث أن يوظفها بحسب طبيعة البحث الذي يقوم به، ويصبح بإمكانه التحكم بمعظم مجريات هذه الأداة.[3]

---

[1] فاطمة الزهراء تينو، الملاحظة تقنية كثيرة الورود ونادرة التوظيف، ***مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية*** ، م.١٣ ،ع. ٠١، (جوان ٢٠٢٠)، ص ٥٠.

[2] أد. سعد سلمان المشهداني، ***منهجية البحث العلمي***، (الأردن _العمان، دار أسامة لنشر والتوزيع، ط:٠١، ٢٠١٩م) ، ص ١٥٢ .

[3] مصطفى حميد الطائي وآخرون، ***مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في الإعلام والعلوم السياسية***، (الإسكندرية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ط: ٠١ ، ٢٠٠٨) ، ص ٩١.

تم صياغة أسئلة هاته المقابلة بأسلوب واضح وبطريقة ممنهجة حتى يتسنى لنا الإجابة على الإشكالية وإثبات صحة الفرضيات أو نفيها، فأجرينا الزيارة الأولى على مستوى حاضنات الأعمال بجامعة قسنطينة ٠٣ صالح بوبنيدر بتاريخ ١٠مارس ٢٠٢٥ حيث كانت :

- **المقابلة الأولى :** مع السيد مقراني، حيث أجريت معه حوارا حول واقع المؤسسات الناشئة والأسباب الرئيسة التي تؤدي إلى إنشائها، وقد أوضح أن هذه الكيانات تقوم أساسا بإحتضان المشاريع الريادية فقط، دون أن تكون لها صفة قانونية مستقلة أو تأطير قانوني واضح، وأشار إلى أن أغلب هذه المبادرات تتم ضمن إطار "هضبة تكنوبول" بجامعة قسنطينة ٣، والتي تعد منصة مهيأة لدعم ومرافقة الأفكار الابتكارية في مراحلها الأولية.
- **المقابلة الثانية:** كانت مع مدير مؤسسه هضبه التكنوبول هنا تحدثنا عن نوعيه المؤسسات وكيف تعمل ثم وجهني الى نوعين من المؤسسات مؤسسه الذكاء الإصطناعي برفقه الأستاذ جزري الذكاء الإصطناعي والمدير ضياء الدين المؤسسة الناشئه assista.
- **المقابلة الأخيرة:** كانت مع الأستاذ جزري والأستاذ ضياء حيث قام كل منهما بشرح فكره مشروع ناشئ وقد تم اختيار مؤسسه Assista لأنها تخدم موضوعي دور المؤسسات الناشئة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة من خلال أربعه أبعاد وهي البعد الإجتماعي، الإقتصادي، البيئي، الإبتكاري.

ج) الوثائق والسجلات:

في سياق هذه الدراسة، تم الاستناد إلى مجموعة من الوثائق المتنوعة التي دعمت الجوانب النظرية بالدلائل الواقعية، وساهمت في بناء تحليل علمي دقيق لموضوع البحث، وتشمل هذه الوثائق نصوصا قانونية منشورة في الجريدة الرسمية، ونسخة من السجل التجاري لمؤسسة Assita، بالإضافة إلى عرض تقديمي مصمم خصيصا لتوضيح بعض الجوانب التطبيقية، فضلا عن وثائق وسجلات إدارية أخرى تم جمعها ميدانيا. وتدرج هذه الوثائق ضمن هذا القسم كأدلة مكملة للتحليل، وتأكيدا على مصداقية المعلومات المعروضة.

١ .نص من الجريدة الرسمية

العنوان: القانون رقم .١٥_٢٠ المؤرخ في ٣٠ ديسمبر ٢٠١٥. المتعلق بـ. الشركات مساهمهspa

تم اعتماد هذا النص القانوني لتوضيح الإطار التشريعي الذي يحكم نشاط المؤسسة.

٢ .نسخة من السجل التجاري

توضح هذه الوثيقة الوضع القانوني للمؤسسة وتاريخ تسجيلها ونشاطها الرسمي.

٣ .عرض التقديمي"power point"

تم إعداد هذا العرض كوسيلة لتقديم نتائج البحث بشكل بصري خلال العرض الشفوي.

ثانيا: أساليب البحث العلمي:

تم اعتماد أسلوب المسح الاجتماعي في هذه الدراسة، وهو يشمل نوعين: المسح الشامل والمسح بالعينة، ونظرا لعدم توفر عدد كاف من المؤسسات الناشئة التي تساهم في تحقيق التنمية المحلية المستدامة ضمن المجال الجغرافي للدراسة، تعذر استخدام المسح الشامل، فوقع الاختيار على أسلوب المسح بالعينة لملاءمته لظروف البحث.

ويعرف هذا الأسلوب بأنه: "دراسة خصائص المجتمع من خلال عينة ممسوحة منه"، كما يعرف أيضا بأنه: "طريقة لجمع البيانات أو المعلومات من وعن حالات محددة يتم اختيارها بأسلوب منهجي من بين جميع عناصر مجتمع الدراسة، بما يخدم هدف البحث، ثم تعمم نتائجه على المجتمع بأكمله، مما يتطلب أن تمثل العينة المجتمع الأصلي بأقصى درجة من الدقه"[١]

وقد جاء إعتماد هذا الأسلوب إستجابة لواقع الميدان من جهة، ولقصر الفترة الزمنية المتاحة من جهة أخرى، مع الحفاظ على دقة المعالجة العلمية.

كما تم الإعتماد على الأسلوب الكيفي النوعي حيث تعرف البحوث النوعية Qualitative Research بأنها: "نوع من البحوث العلمية، التي تفترض وجود حقائق وظواهر اجتماعية يتم بناءها من خلال وجهات نظر الأفراد والجماعات المشاركة في البحث "[٢]

ولقد تم الإعتماد على هذه البحوث النوعية لكونها الأنسب لتحليل الظواهر الاجتماعية المعقدة في سياقاتها الطبيعية، حيث تتيح فهما معمقا لتجارب المشاركين ودلالات سلوكهم، بما يعزز من تفسير النتائج بعيدا عن التعميم الإحصائي.

المبحث الثاني: تقديم المؤسسة محل الدراسة: المؤسسة الناشئة ASISTA

في هذا المبحث، نسعى إلى تقديم المؤسسة الناشئة "Asista" باعتبارها محور الدراسة، وذلك من خلال تسليط الضوء على أهم المعطيات المتعلقة بها، من حيث ظروف نشأتها، طبيعة نشاطها، أهدافها، وهيكلها التنظيمي، ويعد هذا التقديم ضروريا لفهم السياق الداخلي للمؤسسة، وتمييز خصائصها بوصفها فاعلا اقتصاديا ناشئا ضمن بيئة ريادة الأعمال في الجزائر، كما يساعد هذا العرض التمهيدي على تهيئة الأرضية لتحليل مساهمة المؤسسة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، انطلاقا من تجربتها الميدانية ومجال تدخلها.

---

[١]ربحي مصطفى عليان ، ***البحث العلمي أسسه مناهجه وأساليبه، اجراءاته***، (عمان، بيت الأفكار الدولية) ، ص ١٦٠.

[٢]عامر قنديلجي إيمان سمرائي، ***البحث العلمي الكمي والنوعي***، (عمان الأردن ، دار اليازوري العلمية لنشر والتوزيع، ٢٠٠٨)، ص ٥٧.

المطلب الأول: نشأة وتعريف مؤسسة "ASISTA SOINS "

أولا: نشأة المؤسسة :

تعد مؤسسة Assista نموذجًا للمؤسسات الناشئة الجزائرية التي برزت إستجابة لتحولات إجتماعية واقتصادية متسارعة، وحاجة متزايدة إلى خدمات صحية مبتكرة وفعالة، نشأت فكرة المؤسسة في عام ٢٠١٨ كمبادرة شبانية تستند إلى توظيف الحلول الرقمية في القطاع الصحي، في ظل التحديات التي تواجه النظام الصحي التقليدي، خاصة ما تعلق منها بصعوبة الولوج إلى الخدمات الطبية، ونقص الكفاءة في التوجيه والاستجابة لاحتياجات المرضى.

تم تجسيد هذه الفكرة ميدانيًا سنة ٢٠٢١، من خلال تأسيس منصة رقمية تقدم خدمات مرافقة وتوجيه للمواطنين في المجال الصحي، بوسائل تكنولوجية حديثة، تُمكن المستخدم من الوصول السريع إلى المعلومة والخدمة الطبية المناسبة، وتندرج هذه المبادرة ضمن مساعي تشجيع ريادة الأعمال ذات البعد الاجتماعي، حيث تسعى Assista إلى تحسين جودة حياة المواطنين، والمساهمة في تحقيق تنمية محلية مستدامة، خاصة في بيئة المدينة الجديدة على منجلي، من خلال خلق قيمة مضافة في قطاع حيوي يمس الحياة اليومية للسكان.

ثانيا: التعريف بمؤسسةAssista Swan

تُعد مؤسسة Assista Swan إحدى المؤسسات الإقتصادية الناشئة في الجزائر، تم تأسيسها بتاريخ ١٤ نوفمبر ٢٠٢٢ كشركة ذات مسؤولية محدودة (EURL) برأسمال اجتماعي قدره ٥،٠٠٠،٠٠٠ دج، وفقًا لأحكام القانون التجاري الجزائري. يقع مقرها الاجتماعي في ولاية قسنطينة، حي جبل الوحش، وهي مسجّلة لدى المركز الوطني للسجل التجاري تحت رقم: B021179116، وتحمل رقم التعريف الجبائي: ٠٠١٦٠٢٣٠٧٤٢٣١٩٩

تنشط المؤسسة في قطاع الخدمات، وبالتحديد في مجال الاستشارة والمرافقة المؤسساتية، حيث تُقدّم خدماتها لفائدة المؤسسات الصغيرة والناشئة، بهدف دعم قدراتها التسييرية والتنظيمية، والمساهمة في إدماجها داخل النسيج الاقتصادي المحلي. وتندرج هذه المهام ضمن التوجّه الوطني الرامي إلى ترقية المقاولاتية وتحقيق التنمية المحلية المستدامة من خلال دعم الفاعلين الاقتصاديين الجدد.

الشكل رقم ٠٧: السجل التجاري لمؤسسة ناشئة Assista Swan

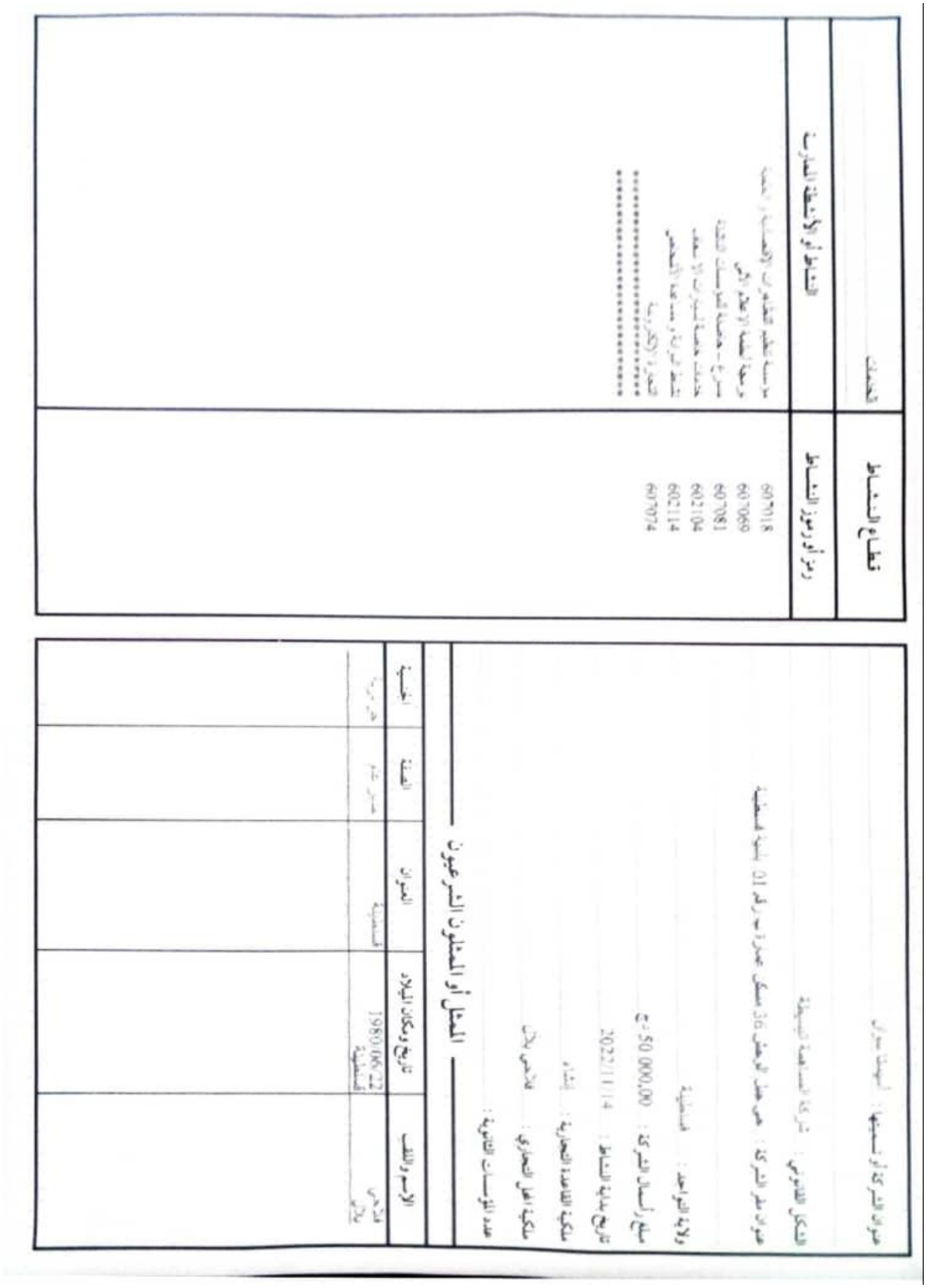

المصدر: السجل التجاري رقم 900137210

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمؤسسة الناشئة ASISTA Swan

يتسم الهيكل التنظيمي لمؤسسة Assista بمرونة عالية، كونه غير رسمي في طبيعته، وهو ما يعكس طبيعة المؤسسات الناشئة التي لا تزال في مراحل التأسيس والتطور، لا تعتمد المؤسسة على تقسيم إداري تقليدي متصلب، بل تقوم على توزيع وظيفي يراعي الكفاءة والتكامل بين الأدوار دون التقيد بهرمية إدارية جامدة، وهذا ما يسمح لها بالتفاعل السريع مع المتغيرات، وبتطوير خدماتها بشكل ديناميكي وسنحاول من خلال الجدول التالي إبراز أهم مناصب والأدوار الخاصة بمؤسسة ASSTA SWAN :

الجدول رقم ٠٨: الوظائف والمهام المتعلقة بموظف مؤسسة ASSTA

المهام والمسؤوليات	الوظيفة
الإشراف العام على سير المؤسسة، رسم التوجهات الإستراتيجية، اتخاذ القرارات الكبرى، تمثيل المؤسسة خارجيا.	المدير العام
بناء الشراكات، تطوير العلاقات مع المتعاملين، التنسيق مع المؤسسات العمومية والخاصة، تحسين صورة المؤسسة.	مدير العلاقات
قيادة عمليات البحث والتطوير، استكشاف حلول مبتكرة وتقنيات حديثة، عملية عقلنة الابتكار، تحسين جودة الخدمات.	مدير التطوير والبحث
تقديم المشورة الإدارية والقانونية، المساعدة في دعم اتخاذ القرار، المساهمة في صياغة الخطط المستقبلية.	المستشارون
تنفيذ العمل الميداني، التواصل المباشر مع المستفيدين وتقديم الخدمات، ضمان التواصل الفعال وجودة التنفيذ على الأرض	المنفذون

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد مؤسسة ناشئة Assista

يعكس هذا التنظيم المعتمد في Assista فهماً حديثًا لإدارة المؤسسات الناشئة، حيث يتم التركيز على الوظائف الجوهرية بدل التركيب الإداري المعقد، إذ يلاحظ وجود أدوار محورية مثل "البحث والتطوير" و"العلاقات"، مما يدل على توجه المؤسسة نحو الابتكار والانفتاح على الشراكات. كما أن اعتماد مستشارين ومنسقين بدل أقسام تقليدية يعكس مرونة في التشغيل، ويقلل من التكاليف التشغيلية، وهو أمر حاسم في المراحل الأولى لأي مشروع ناشئ. هذا النمط التنظيمي يعزز القدرة على اتخاذ قرارات سريعة، ويُسهل التفاعل مع التحديات اليومية، لا سيما في بيئة متغيرة كالقطاع الصحي

المطلب الثالث: الإطار القانوني الذي يحكم المؤسسة الناشئةASISTA

تخضع مؤسسة Assista في تأسيسها وتسييرها للإطار القانوني المنظم للمؤسسات الناشئة في الجزائر، كما حدده القانون ٢٠-١٩ المؤرخ في ٢٢ أوت ٢٠٢٠، المتعلق بالمؤسسة الناشئة، والذي يُعد المرجع الأساسي لتحديد المعايير والامتيازات الخاصة بهذا النوع من المؤسسات. يهدف هذا القانون إلى تشجيع الابتكار، ودعم المبادرات الاقتصادية المبنية على المعرفة والتكنولوجيا، من خلال توفير بيئة قانونية ومالية ملائمة.

وبناءً على هذا الإطار، تم تسجيل Assista كمؤسسة ناشئة تعتمد على مساهمة بسيطة من طرف مجموعة من المؤسسين، دون الاعتماد على تمويلات ضخمة أو مساهمات رأسمالية كبيرة. هذا النوع من المساهمة البسيطة يُعبر عن روح المؤسسات الناشئة، حيث يتم التركيز على الفكرة والابتكار أكثر من رأس المال، مما يسمح بتأسيس المشروع وفق نموذج اقتصادي مرن.

وقد استفادت المؤسسة من هذه الصيغة القانونية في تسهيل إجراءات التأسيس، والحصول على اعتماد "مؤسسة ناشئة" عبر المنصة الوطنية المخصصة لذلك، الأمر الذي مكنها من الاستفادة من بعض الامتيازات مثل الإعفاءات الضريبية، والتسهيلات الإدارية، والدعم في الحاضنات أو مسرّعات الأعمال.

هذا التكيّف مع الإطار القانوني سمح لـ Assista بالتركيز على تطوير منصتها الرقمية الصحية، دون أن تعيقها القيود التقليدية المفروضة على الشركات الكلاسيكية.

المبحث الثالث: تحليل محاور الدراسة وإختبار الفرضيات

في هذا المبحث، يعمد الباحث إلى تحليل محاور الدراسة بالاستناد إلى إجابات المبحوثين، وذلك من خلال الأدوات التي استخدمها كالمقابلة، إلى جانب التحليل المكاني والزماني، كما يعمل على اختبار الفرضيات التي انطلق منها بهدف التحقق من مدى صحتها أو بطلانها.

المطلب الأول: تحليل محاور الدراسة

يتعلق هذا الجانب بالمراحل الزمنية التي يمر بها الباحث أثناء تنفيذ دراسته، بدءًا من لحظة اختيار الموضوع وصياغة الإشكالية، ثم الانتقال إلى إعداد خطة البحث وتحديد منهجيته، بما في ذلك تصميم الأدوات الملائمة وتحديد ميادين الدراسة.

أولا: الإطار الزماني:

- **المرحلة الأولى: مرحلة التأطير وجمع المادة العلمية بدأت من ١٥مارس٢٠٢٥**

في إطار مرحلة التحضير لجمع المادة العلمية المتعلقة بموضوع الدراسة، قامت الطالبة بزيارة ميدانية لبعض الحاضنات المحلية للاطلاع عن قرب على واقع المؤسسات الناشئة، ومدى إمكانية اعتمادها كمجال للدراسة الميدانية، وكانت البداية بالتوجه إلى إحدى حاضنات الأعمال، حيث تم لقاء السيد مقراني، الذي أوضح أن هذه الحاضنة لا تتمتع بتوطين قانوني رسمي، وإنما تكتفي باحتضان مشاريع مؤقتة دون أن تكون لها صفة مؤسسات ناشئة قائمة فعليًا من الناحية القانونية. وبناءً على هذا المعطى، تم استبعاد هذه الحاضنة من مجال الدراسة.

بعد ذلك، توجهت الطالبة إلى مؤسسة تكنوبول، التي تعد من بين الفاعلين الرسميين في مجال دعم الابتكار واحتضان المؤسسات الناشئة، حيث تم الاطلاع على المؤسسات التي تحتضنها هذه الهيئة من حيث عددها، مجالات عملها، ومدى ارتباطها بموضوع التنمية المحلية. وعلى ضوء هذا العمل التحضيري، تم اختيار مؤسسة ASISTA كحالة دراسية، نظرا لما توفره من معطيات ميدانية فعلية، ولتوجهها الواضح نحو تقديم حلول مبتكرة تخدم المجتمع المحلي.

- **المرحلة الثانية:**

في هذه المرحلة، قمت بمحاولة التقرب إلى مكان الدراسة، وذلك يوم ٢٥ أفريل ٢٠٢٥، حيث أجريت دراسة استطلاعية أولية في هضبة تكنوبول بجامعة قسنطينة ٣. هدفت هذه الزيارة إلى التعرف عن قرب على الفضاء الجغرافي والاجتماعي للمجال المدروس، وملاحظة المعطيات الأولية التي قد تساعد في توجيه البحث بشكل أدق، كما سعت هذه الدراسة إلى اختبار أدوات البحث الميداني، مثل الملاحظة المباشرة وإعداد أسئلة أولية، وهو ما مكنني من ضبط توجهات البحث اللاحقة وتحديد أولويات التحليل.

المرحلة الثالثة:

تمثلت هذه المرحلة في تطبيق أدوات البحث العلمي، حيث قمت بتوظيف أداتين أساسيتين هما الملاحظة والمقابلة، وذلك في إطار جمع المعطيات الميدانية ذات الصلة بموضوع الدراسة، جرى تطبيق هاتين الأداتين خلال فترتين زمنيتين: الأولى من ٢٧ إلى ٢٩ أفريل ٢٠٢٥، والثانية يوم ١٣ ماي ٢٠٢٥، وقد سمحت لي هذه المرحلة برصد التفاعلات والممارسات الواقعية داخل المجال المدروس، بالإضافة إلى

جمع إفادات وشهادات من الفاعلين المعنيين، مما أتاح بناء قاعدة بيانات نوعية داعمة للتحليل العلمي لاحقا

المرحلة الرابعة:

تعتبر هذه المرحلة آخر مرحلة وقد تم من خلالها تفريغ البيانات وتحليلها وفق تساؤلات الدراسة وفرضيتها، وأخيرا إستخلاص النتائج وإتمام الدراسة في شكلها النهائي وذلك وفقا لما توصلنا إليه.

ثالثا: الإطار المكاني للبحث

أجريت هذه الدراسة على المؤسسة الناشئة Assista، التي يقع مقرها داخل حرم جامعة قسنطينة ٣ – هضبة تكنوبول، بولاية قسنطينة شرق الجزائر. وتعد هذه المنطقة واحدة من الفضاءات الجامعية التي تشهد ديناميكية في مجال الابتكار وريادة الأعمال، حيث تستقطب عدداً متزايداً من المشاريع الناشئة المرتبطة بالتحول الرقمي والخدمات الذكية، وقد تم اختيار هذه المؤسسة كونها تُعد نموذجاً لمؤسسات ناشئة تعمل ضمن بيئة جامعية حاضنة، كما أنها تعكس التوجه الجديد نحو اقتصاد المعرفة. ومن هذا المنطلق، يرى الباحث أن مؤسسة Assista تمثل ميدانا ملائما للدراسة بالنظر إلى خصائصها التنظيمية وحداثة تجربتها في السوق المحلي.

ثالثا: تحليل بيانات المقابلة:

تم إجراء مقابلة مع ضياء دين احد ممثلي المؤسسة، وذلك بهدف جمع معطيات دقيقة حول الأدوار التنموية التي تضطلع بها المؤسسة داخل محيطها المحلي.

وقد تم بناء هذه المقابلة انطلاقًا من أربعة محاور أساسية تترجم الأبعاد الجوهرية للتنمية المحلية المستدامة كما تتجلى في واقع المؤسسات الناشئة، وهي كالتالي:

١. البعد الاقتصادي: ويتعلق برصد مساهمة المؤسسة في خلق فرص العمل، دعم الاقتصاد المحلي، وتحقيق قيمة مضافة ضمن سلسلة الإنتاج أو الخدمات.
٢. البعد الاجتماعي: من خلال الوقوف على مدى التزام المؤسسة بمبادرات اجتماعية موجهة نحو فئات محلية (شباب، نساء، طلبة)، وطبيعة علاقتها بالمجتمع المدني.
٣. البعد البيئي: حيث تم التركيز على السياسات أو الممارسات البيئية التي تعتمدها المؤسسة (تدوير، طاقة متجددة، تقليل نفايات...) ومدى وعيها بالأثر البيئي لأنشطتها.
٤. البعد الابتكاري: باعتباره ركيزة محورية في المؤسسات الناشئة، تمت دراسة مدى توظيف الابتكار في منتجات وخدمات المؤسسة، وانعكاسه على استجابتها لحاجيات السوق المحلي وتحقيق أثر تنموي فعّال

ويعرض الجدول التالي خلاصة تفاعلية للمقابلة، ويعتمد على ثلاثة أعمدة متكاملة:

(السؤال المطروح – جواب ممثل المؤسسة – تحليل الباحثة).

السؤال	جواب ممثل المؤسسة	تحليل الباحثة
٠١):كيف تصف مؤسستك؟	_تأسست مؤسسة Assista استجابة لحاجة السوق إلى حلول رقمية ذكية، ويكمن هدفها في دعم التحول الرقمي وتعزيز كفاءة الخدمات في المؤسسات. تنشط في مجال الخدمات التكنولوجية، وتتخصص في تطوير أدوات تعتمد على الذكاء الاصطناعي، خاصة في ميدان خدمة الزبائن.	_أرى أن تأسيس مؤسسة Assista كان نتيجة تفاعل مباشر مع التحولات التي يشهدها السوق المحلي، خاصة ما يتعلق بالرقمنة واعتماد الذكاء الاصطناعي في تسيير الخدمات. من وجهة نظري، هذا يعكس قدرة المؤسسة على قراءة الواقع الإقتصادي والتكنولوجي، وتحويل التحديات إلى فرص، كما أن اختيارها التركيز على خدمة الزبائن باستخدام أدوات ذكية، يعكس وعيا بأهمية تجربة المستخدم في بيئة العمل الحديثة، أعتبر أن هذا التوجه يمنح المؤسسة قابلية للتوسع والابتكار، لكنه في الوقت نفسه يضعها أمام تحديات تتطلب استمرارية في التحديث وضمان الجودة، خصوصًا في ظل المنافسة المتزايدة في هذا القطاع.
٠٢): هل وفرت المؤسسة مناصب شغل دائمة أو مؤقة لفائدة السكان المنطقة	_قمنا بتوظيف أكثر من ١٥ شابًا من سكان وهران في مناصب دائمة ومؤقتة، إلى جانب استقبال طلبة في فترات تدريب. توظيف الموارد البشرية المحلية يعكس مساهمة المؤسسة في التنمية الاقتصادية المحلية عبر خلق فرص عمل. كما	أعتبر أن مبادرة المؤسسة في توظيف شباب من وهران وتوفير فرص تدريب للطلبة تمثل خطوة عملية في سبيل تحقيق شراكة فعلية مع المجتمع المحلي. من وجهة نظري، لا يقتصر دور

	يعزز الرأسمال البشري ويقلص من نسب البطالة، بما يتماشى مع أبعاد الاستدامة الاقتصادية.	المؤسسة هنا على تحقيق أهدافها الاقتصادية فحسب، بل يتعداه إلى تجسيد بعد اجتماعي وتنموي مهم. فاختيار الكفاءات المحلية لا يسهم فقط في تقليص نسب البطالة، بل يساهم أيضا في تثبيت الرأسمال البشري داخل بيئته، ويمنحه فرصًا للنمو والتطور. كما أرى أن هذا التوجه يعكس وعي المؤسسة بمسؤوليتها الاجتماعية، ويعد تجسيدًا فعليا لأحد أبعاد التنمية المستدامة، وهو البعد الاقتصادي المرتبط بخلق فرص العمل وتحسين مستوى المعيشة محليا.
٠٣): هل تتعامل بالمؤسسة مع موردين محليين أو تعتمد على سلاسل إنتاج محلية؟	_نُفضل الموردين المحليين في الطباعة والخدمات التقنية، كما نُبرم عقودًا مع مؤسسات جزائرية ناشئة.	_ الاعتماد على سلاسل التوريد المحلية ينعكس إيجابيًا على تنشيط الاقتصاد المحلي، ويقوي الشبكات الإنتاجية الداخلية، مما يدعم بناء اقتصاد جهوي متماسك وقادر على مقاومة الصدمات الخارجية.
٠٤): هل تعتبر مؤسستكم منخرطة فعليًا في محيطها المحلي؟ كيف؟	نُشارك في فعاليات محلية، وقدمنا ورشات مجانية للشباب، إضافة إلى شراكات مع جامعات محلية.	إن الانخراط المحلي يعكس إدراك المؤسسة لدورها المجتمعي، ويعزز الرأسمال الاجتماعي من خلال التفاعل والتعاون مع الفاعلين المحليين، وهو ما يساهم في بيئة تنموية شاملة ومستدامة.

٠٥): ما مدى مساهمة المؤسسة في خلق قيمة مضافة للاقتصاد المحلي؟	نساعد المؤسسات التقليدية على التحول الرقمي وتحسين أدائها عبر خدمات رقمية محلية.تُمثل القيمة المضافة الرقمية رافعة حقيقية لتحسين أداء المؤسسات المحلية. بهذا تساهم المؤسسة في رفع الإنتاجية وإدماج الاقتصاد المحلي في بيئة أكثر تنافسية واستدامة.	من وجهة نظري، يظهر أن المؤسسة تلعب دورا فعالا في مرافقة المؤسسات التقليدية نحو الرقمنة، وهو ما يعد خطوة استراتيجية لمواجهة تحديات السوق الحالية. أرى أن هذه المساهمة لا تقتصر على تقديم خدمات تقنية، بل تتعداها لتكون عاملا محفزا على التغيير داخل النسيج الاقتصادي المحلي. فالتحول الرقمي، في هذا السياق، ليس مجرد انتقال شكلي، بل أداة فعلية لرفع الكفاءة والإنتاجية، وتمكين المؤسسات المحلية من التكيّف مع متطلبات بيئة عمل أكثر تنافسية. كما أن هذه المقاربة تفتح المجال أمام استدامة الأداء الاقتصادي على المدى الطويل، وتسهم في تقليص الفجوة الرقمية بين الفاعلين المحليين والفاعلين الوطنيين أو الدوليين.
٠٦): هل لدى المؤسسة مبادرات موجهة لدعم فئات محلية	نظمنا دورات تدريبية لفائدة النساء، واستقبلنا طلبة لتقريبهم من سوق العمل الرقمي.	مبادرات الدعم الاجتماعي تعكس مساهمة المؤسسة في تمكين الفئات المحلية وتعزيز الإدماج المهني، مما يرسّخ أبعاد التنمية الاجتماعية المستدامة.

معينة (شباب، نساء، طلبة)؟		
٠٧): هل تشارك المؤسسة في أنشطة اجتماعية أو ثقافية على المستوى المحلي؟	نشارك في يوم البيئة ونرعى فعاليات تكنولوجية شبابية.	الانخراط في الأنشطة الاجتماعية يعزز المسؤولية المجتمعية ويُرسخ علاقة المؤسسة بالمجتمع المحلي، مما يدعم بيئة متعاونة وديناميكية.
٠٨): ما طبيعة علاقة المؤسسة مع المجتمع المحلي؟	العلاقة تعاونية ومرنة، خاصة مع الجمعيات والمؤسسات التكوينية.	العلاقات التعاونية تساهم في بناء شبكات محلية فاعلة وتدعم نموذج التنمية التشاركية، ما يعزز فعالية وتأثير المؤسسة محليًا.
٠٩): هل تتبع المؤسسة سياسات بيئية معينة؟	نقلل من استهلاك الورق وندرس مشروع للطاقة الشمسي	تظهر هذه السياسات وعيا بيئيا مبكرا، وتسهم في التحول نحو مؤسسات ناشئة أكثر استدامة بيئيا، تماشيا مع أهداف التنمية المستدامة.
هل تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار الأثر البيئي في قراراتها؟	نراعي استهلاك الطاقة في اختيار التجهيزات ونتعامل مع مزودين ملتزمين بيئيًا.	اعتماد المؤسسة معايير بيئية في قراراتها التشغيلية يعكس اندماج البعد البيئي في استراتيجياتها، ويعزز نموذج التنمية المستدامة.
١٠): ما هي التحديات التي تواجهها المؤسسة في تطبيق ممارسات التنمية المستدامة؟	غياب الوعي البيئي لدى بعض الشركاء وارتفاع تكلفة الحلول الخضراء	تشير هذه التحديات إلى غياب منظومة داعمة للممارسات البيئية، ما يستدعي تدخلات تنظيمية وتوعوية لتعزيز ثقافة الاستدامة على المستوى المحلي.

١١): ما هي الأهداف المستقبلية للمؤسسة ١٢): فيما يخص التنمية المستدامة؟	نريد أن نصبح نموذجا لمؤسسة ناشئة خضراء وننشر حلولًا رقمية تدعم التحول البيئي.	الرؤية المستقبلية تعكس طموحا استراتيجيا للمؤسسة يجعل الاستدامة محورا رئيسيا، مما يعزز دورها في الاقتصاد الأخضر المحلي.
١٣):أبرز العراقيل التي تواجه المؤسسة في تحقيق أثر محلي مستدام؟	ضعف التنسيق مع الفاعلين المحليين ونقص التمويل.	تكشف هذه العراقيل عن محدودية بيئة العمل المحلية، مما يستوجب تحسين آليات التنسيق والدعم للمؤسسات الناشئة.
١٤): ما الدعم الذي ترونه ضروريًا من الدولة أو الجماعات المحلية؟	نحتاج دعما تقنيا وتكوينيا، وتسهيلات في المساحات والعمل الجبائي.	تبرز هذه المطالب ضرورة تفعيل أطر الدعم العمومي بما يمكن المؤسسات من لعب دورها التنموي وتحقيق استدامة فعلية على المستوى المحلي.

الشكل رقم ٠٨: مساعدة الرعاية

أهداف التنمية المستدامة (SDGs) هي خطة عالمية اعتمدتها الأمم المتحدة في عام ٢٠١٥، تهدف إلى معالجة القضايا الاجتماعية والاقتصادية والبيئية بحلول عام ٢٠٣٠. من بين هذه الأهداف، يبرز الهدف الأول المتعلق بالقضاء على الفقر، الذي يسعى لتوفير فرص متكافئة وتحسين مستوى المعيشة للفئات الهشة، يليه الهدف الثالث الخاص بالصحة الجيدة والرفاه، الذي يركز على ضمان حصول الجميع على خدمات صحية فعالة ومتاحة، كما يضم الإطار الهدف التاسع الذي يدعم تطوير البنية التحتية وتعزيز الابتكار والتكنولوجيا لخدمة التنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى ذلك، يتناول الهدف العاشر تقليل أوجه عدم المساواة بين الفئات الاجتماعية المختلفة، والهدف الحادي عشر الذي يعمل على بناء مجتمعات محلية مستدامة ومزدهرة.

في هذا السياق، تبرز مؤسسة Assista–Soins كمزود لخدمات الصحة الإلكترونية، حيث تقدم نموذجا عمليا لتطبيق هذه الأهداف على أرض الواقع، من خلال ربط أخصائيي الرعاية الصحية بالمرضى في منازلهم، تسهم المؤسسة في تحقيق الهدف الأول (القضاء على الفقر) عبر توفير خدمات صحية بتكلفة مناسبة تسهل وصول الفئات الهشة إلى الرعاية، كما تدعم الهدف الثالث (الصحة الجيدة والرفاه) من خلال تقديم خدمات صحية إلكترونية تسهل المتابعة والوقاية وتلبية الاحتياجات الطبية في الوقت المناسب، وتعد هذه المبادرة مثالا على الهدف التاسع (الابتكار والبنية التحتية)، حيث تعتمد على التكنولوجيا الرقمية لتطوير نظام رعاية صحية أكثر كفاءة وفعالية. كذلك، تساهم في تقليل الفجوات الصحية والاجتماعية، مما يرتبط ارتباطًا مباشرًا بالهدف العاشر (الحد من أوجه عدم المساواة)، عبر تمكين شرائح مختلفة من المجتمع من الحصول على خدمات متكافئة. وأخيرًا، تساهم Assista–Soins في تعزيز الهدف الحادي عشر (المجتمعات المحلية المستدامة) من خلال دعم توفير الرعاية الصحية المستدامة داخل المجتمع المحلي، مما يحسن جودة الحياة ويعزز استمرارية التنمية المحلية

الشكل رقم ٠٩: عرض تقديمي مساعدة الرعاية

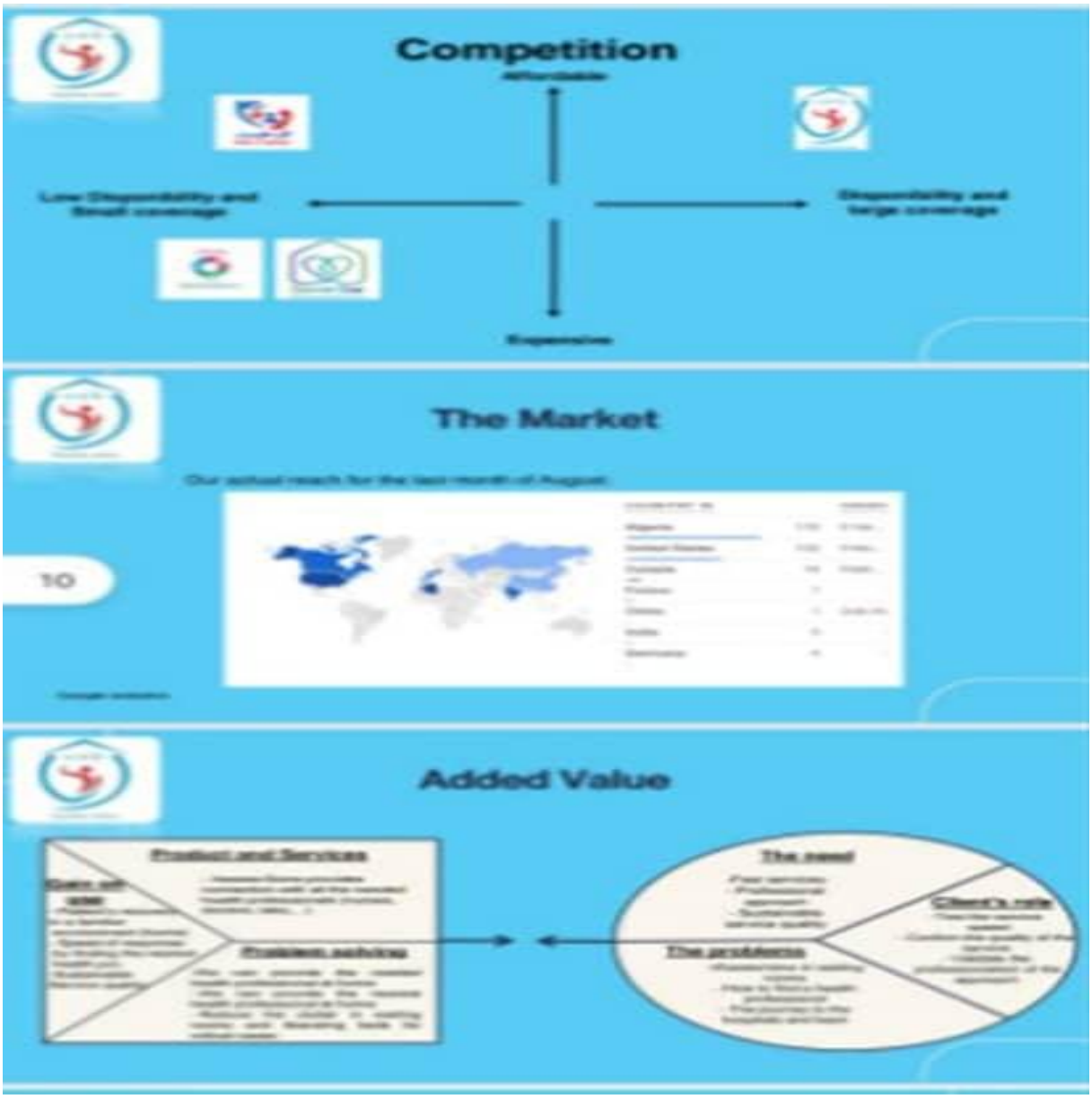

المصدر: من وثائق مؤسسة ناشئة Assista

يعد التحليل البصري أداة فعالة لفهم موقع المؤسسة داخل محيطها التنافسي ومدى استجابتها لحاجيات السوق، ويوضح الشكل التالي بعدا مركزيا في دراسة مؤسسة Assista Soins، من خلال إبراز موقعها مقارنة بالمنافسين، وإنتشار خدماتها، إضافة إلى القيمة المضافة التي تقدمها للمستفيدين، يمثل هذا الشكل

مدخلا لفهم استراتيجيات المؤسسة في التموقع، والإستجابة الفعالة لمتطلبات السوق المحلية ويمكن ترجمت هذا الشكل في مايلي:

الشريحة الأولى: المنافسة(Competition)

الشرح:

هذه الشريحة تعرض موقع Assista Soins في السوق مقارنة بمنافسين آخرين، من حيث السعر (مرتفع أو منخفض) ومدى التغطية والتوفر.

Assista Soin : تقع في الربع العلوي الأيمن، مما يعني أنها تقدم خدمات متوفرة بتغطية واسعة وبأسعار معقولة.

Allo Tabibi:يقع في المنتصف من حيث السعر، ولكن بدون وضوح في التغطية.

SihhaTechو Santé Dar: يقعان في الربع السفلي الأيسر، ما يعني أن تغطيتهما ضعيفة وأسعارهما غير منخفضة كثيرا.

التحليل:

هذا الموقع الاستراتيجي لـ Assista Soins يمنحها ميزة تنافسية قوية، لأنها تقدم خدمة منتشرة وفعّالة بسعر مناسب، مقارنة بمنافسيها الذين يعانون من مشاكل في التوفر أو السعر.

الشريحة الثانية: السوق(The Market)

الشرح:

تظهر الشريحة انتشار المنصة في عدة دول خلال شهر أوت، بناء على إحصائيات Google Analytics.

الجزائر: ١٧٠ مستخدم

أمريكا: ٢٢

كندا: ١٨

فرنسا: ٧

الصين، الهند، ألمانيا: عدد محدود من المستخدمين

التحليل:

- المنصة ما زالت في بداياتها لكن لديها إشارات واضحة على اهتمام دولي، خاصة من الجالية الجزائرية في الخارج.
- السوق المحلي (الجزائري) هو الأقوى حاليًا، ما يدل على وجود طلب محلي حقيقي على هذه الخدمة.

الشريحة الثالثة: القيمة المضافة(Added Value)

الشرح:

تقسم الشريحة إلى ٣ أجزاء:

١ .الفائدة من الاستخدام:

_تعافي المريض في المنزل

_سرعة الاستجابة

_جودة الخدمة

٢ .حل المشكلات:

_توفير المختصين الصحيين في المنزل

_تقليل الازدحام في المستشفيات

_تسهيل الوصول للرعاية

٣ .دور العميل:

_تجربة الخدمة

_تأكيد جودتها

_تقييم الاحترافية

التحليل:

Assista Soins لا تركز فقط على تقديم خدمة، بل أيضا على تحسين تجربة المريض من خلال تقليل عناء التنقل والانتظار، وتعتمد على مشاركة الزبون في تقييم الخدمة، وهذا مهم لبناء الثقة وتطوير

المطلب الثاني: إختبار الفرضيات

سيتم في هذا المطلب اختبار فرضيات الدراسة ومقارنتها مع ما جاء في الشق الميداني للوقوف على صدقها من عدمه، ومن ثمة الإجابة على أسئلة الدراسة.

الفرضية العامة الأولى:

إذا ساهمت المؤسسات الناشئة في تقديم حلول ابتكارية تستجيب لحاجيات المجتمع المحلي، فإن ذلك يعزز فرص تحقيق التنمية المحلية المستدامة في الجزائر كما هو الحال في تجربة مؤسسة ASSISTA.

من خلال الجانب النظري، أظهرت الأدبيات أن المؤسسات الناشئة أصبحت فاعلًا رئيسيًا في دعم التنمية المستدامة، بفضل ما توفره من حلول مبتكرة تستجيب للحاجات المحلية، وتتميز بالمرونة في التكيف مع

التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. وقد أبرز العديد من الباحثين قدرتها على إدماج الفئات المهمّشة وتحقيق التكامل بين الأبعاد الثلاثة للتنمية.

أما من خلال الدراسة الميدانية، فقد أظهرت المعطيات أن مؤسسة Assista استطاعت فعليًا تقديم خدمات صحية رقمية مبتكرة تمس الحاجة الفعلية للمجتمع، وأسهمت في خلق فرص شغل وتنشيط الاقتصاد المحلي، إضافة إلى تبنيها ممارسات تقنية تراعي الجانب البيئي.

بناء على ذلك، يمكن القول إن الفرضية العامة محققة، حيث أثبتت المؤسسة المدروسة أن تقديم حلول ابتكارية فعالة يلعب دورا جوهريا في تحقيق تنمية محلية مستدامة شاملة.

الفرضية الأولى:

تساهم المؤسسات الناشئة في دعم التنمية المحلية المستدامة من خلال خلق فرص العمل وتنشيط الاقتصاد المحلي، إلى جانب تحسين الخدمات الاجتماعية.

من خلال الجانب النظري، تؤكد الأدبيات أن المؤسسات الناشئة تساهم في تعزيز الاقتصاد المحلي عبر خلق فرص عمل مباشرة وغير مباشرة، وتساهم في تحسين مستوى الخدمات في المناطق التي تعاني من ضعف التغطية، كما تمكّن من إدماج الشباب في السوق بطرق مرنة وفعالة.

أما ميدانيا، فقد أبرزت المقابلة مع مسؤولي مؤسسة Assista أن المؤسسة وفّرت أكثر من ١٥ منصب شغل مباشر، بالإضافة إلى عشرات فرص العمل غير المباشرة عبر مزودي خدمات محليين، كما ساهمت في تحسين العرض الصحي الرقمي، وهو ما يمثل قيمة مضافة اجتماعية واقتصادية.

بناء على ذلك، تعتبر هذه الفرضية محققة، إذ بيّنت المؤسسة كيف يمكن للمؤسسات الناشئة أن تدعم الاقتصاد المحلي وتحسن الواقع الاجتماعي للسكان.

الفرضية الثانية:

يسهم اعتماد المؤسسات الناشئة على حلول ابتكارية تراعي البعد البيئي في تحقيق التنمية البيئية المستدامة محليا.

من خلال الجانب النظري، أظهرت الدراسات أن المؤسسات الناشئة التي تعتمد على تقنيات رقمية نظيفة وتراعي المعايير البيئية تُسهم في تقليل الأثر البيئي للنشاط الاقتصادي، خاصة في ما يتعلق باستهلاك الموارد أو إنتاج النفايات، وهو ما يعزز البعد البيئي للاستدامة.

أما من خلال الدراسة الميدانية، تبيّن أن مؤسسة Assista تطبّق مقاربة رقمية في تقديم خدماتها، تعتمد على تقليل استعمال الورق، والحد من التنقلات، وتقديم استشارات إلكترونية، وكلها ممارسات تُسهم في التخفيف من التأثيرات البيئية.

بناء على ذلك، يمكن التأكيد أن الفرضية الثانية محققة، حيث إن المؤسسة تدمج فعليًا الابتكار البيئي في نمط عملها، مما يعزز البعد البيئي للتنمية المحلية المستدامة.

الفرضية الثالثة:

تسهم مؤسسة ASSISTA في تحقيق التنمية المحلية المستدامة من خلال تقديمها خدمات صحية مبتكرة تلبي حاجيات السكان المحليين.

أظهرت الأدبيات أن الابتكار في مجال الصحة يُعد من المحركات القوية لتحقيق العدالة الاجتماعية، خاصة في المناطق التي تعاني من ضعف التغطية أو نقص التجهيزات. كما بينت الدراسات أن تقديم خدمات صحية رقمية أو متنقلة يُساعد في تجاوز العديد من العوائق التقليدية.

أما في الدراسة الميدانية، فقد كشفت المقابلة أن مؤسسة Assista تقدم خدمات رقمية واستشارات طبية عن بعد، مما مكن شريحة واسعة من السكان من الاستفادة من خدمات صحية حديثة وسريعة، تتماشى مع حاجاتهم وتوفر عليهم الوقت والجهد.

بناء على ذلك، فإن هذه الفرضية محققة، إذ أثبتت المؤسسة قدرتها على تقديم خدمات صحية مبتكرة تلبي فعليا حاجات السكان المحليين، وتسهم في تحقيق تنمية اجتماعية فعالة على المستوى المحلي.

خلاصة الفصل:

في هذا الفصل تم التطرق إلى الجانب التطبيقي للدراسة من خلال تناول الإطار المنهجي وتحليل بيانات مقابلة ميدانية مع مؤسسة ناشئة جزائرية، وهي مؤسسة Assista، التي تم اختيارها كدراسة حالة لتمثيل تجربة المؤسسات الناشئة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، وقد تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، بالاعتماد على أداة المقابلة نصف الموجهة مع عينة قصدية من الكوادر والمسؤولين داخل المؤسسة، لما يملكونه من معرفة مباشرة بطبيعة عملها وتوجهاتها، وتضمنت الدراسة عرضا موجزا عن المؤسسة، حيث تبين أنها تنشط في مجال التكنولوجيا التأمينية ، وتقوم بتقديم خدمات رقمية مبتكرة تهدف إلى تسهيل الوصول إلى التأمين، ما يجعلها نموذجا حديثا لمؤسسات ريادة الأعمال الرقمية، ومن خلال تحليل المقابلة، تم اختبار الفرضيات الثلاث للدراسة، حيث أكدت النتائج أن المؤسسة تساهم فعليا في دعم التنمية المحلية من خلال الابتكار وخلق فرص الشغل وتسهيل الوصول إلى الخدمات، رغم مواجهتها لتحديات تتعلق بالتمويل والإجراءات الإدارية ومحدودية الدعم المحلي، كما أبرز التحليل وجود علاقة إيجابية بين البيئة الحاضنة والداعمة وبين قدرة المؤسسة على التوسع وتحقيق أهدافها التنموية. وعليه، خلص هذا الفصل إلى أن مؤسسة Assista تمثل نموذجا يعكس الإمكانات الفعلية للمؤسسات الناشئة في المساهمة في التنمية المحلية، شريطة توفير بيئة ملائمة تذلل العقبات وتدعم الاستمرارية والنمو.

الخاتمة

الخاتمة:

تعتبر المؤسسات الناشئة من أهم الفواعل الاقتصادية الجديدة التي فرضت حضورها في ظل التحولات العميقة التي يشهدها الاقتصاد العالمي، حيث تقوم على الابتكار والمرونة والقدرة على الاستجابة السريعة لمتغيرات السوق. وتتميز هذه المؤسسات بكونها وحدات اقتصادية حديثة النشأة، تعمل على تطوير حلول مبتكرة لتلبية حاجيات اجتماعية واقتصادية محددة، وتسهم بذلك في خلق قيمة مضافة، ليس فقط على المستوى الاقتصادي، بل أيضا على الصعيدين الاجتماعي والتنموي.

وفي موازاة ذلك، بات مفهوم التنمية المحلية المستدامة يشغل مكانة مركزية في السياسات العمومية، نظرًا لما يحمله من أبعاد اقتصادية واجتماعية وبيئية متداخلة، تهدف إلى تعزيز العدالة المجالية وتحسين نوعية الحياة ضمن محيط محلي يراعي خصوصياته الذاتية، ويقتضي تحقيق هذا النوع من التنمية تعبئة مختلف الفاعلين المحليين، سواء كانوا مؤسسات، أو أفرادا، أو مبادرات مجتمعية، بما في ذلك المؤسسات الاقتصادية ذات الطابع الريادي.

وفي هذا السياق، تبرز العلاقة التبادلية بين المؤسسات الناشئة والتنمية المحلية المستدامة، إذ يمكن لهذه المؤسسات أن تكون آلية فعّالة لتفعيل مشاريع تنموية على المستوى المحلي، من خلال استحداث فرص الشغل، واستثمار الموارد المحلية، وتقديم خدمات عصرية تتماشى مع الحاجيات الفعلية للسكان. ويزداد هذا الدور أهمية كلما كانت البيئة المؤسسية والتشريعية محفزة، والدعم الموجّه لهذه المؤسسات يتسم بالاستمرارية والتكامل.

أما في الحالة الجزائرية، فإن واقع المؤسسات الناشئة يشير إلى وجود إرادة لتفعيل هذا النموذج ضمن مسار التنمية الاقتصادية، من خلال جملة من الإصلاحات والتشريعات التي تهدف إلى تشجيع المبادرة والابتكار. غير أن الممارسة الميدانية لا تزال تكشف عن فجوة بين الطموحات المعلنة والتجسيد الفعلي، نتيجة جملة من التحديات، كصعوبة التمويل، وتعقيد الإجراءات الإدارية، وضعف التنسيق المحلي.

وقد أظهرت الدراسة التطبيقية لإحدى المؤسسات الناشئة الجزائرية الناشطة في مجال الخدمات الرقمية (Assista Soins)، أن هذا النوع من المؤسسات قادر، رغم حداثة تجربته، على لعب دور ملموس في خدمة التنمية المحلية، من خلال تقديم حلول مبتكرة، وتسهيل الوصول إلى خدمات ضرورية، وخلق مناصب عمل محلية، بشرط توافر بيئة حاضنة تُسهّل التوسع وتدعم الاستمرارية.

وبناءً على ما سبق، يمكن القول إن المؤسسات الناشئة في الجزائر تمتلك مؤهلات حقيقية للمساهمة في تحقيق تنمية محلية مستدامة، إذا ما تم تجاوز الإكراهات القائمة وتوفير شروط النجاح من خلال سياسات عمومية متكاملة، تنسق بين مختلف المتدخلين، وتمنح لهذه المؤسسات مكانة استراتيجية ضمن المنظومة التنموية الوطنية. وعليه، فإن دعم هذه الفواعل الناشئة لا ينبغي أن يُنظر إليه كخيار ظرفي، بل كرهان استراتيجي لمواجهة التحديات التنموية الراهنة والمستقبلية.

نتائج الدراسة :

من خلال تحليلنا لمختلف جوانب الموضوع ومحاولى منا لإيجاد أجوبة للإشكالية المطروحة، تمكنا من التوصل إلى نتائج العامة التالية:

- المؤسسات الناشئة هي شركات حديثة التأسيس تتميز بالابتكار والمرونة، وتعتمد على التكنولوجيا لتقديم حلول جديدة تلبي احتياجات السوق، مما يمكنها من النمو السريع والمساهمة الفعالة في تعزيز الاقتصاد المحلي والتنمية المحلية المستدامة
- التنمية المحلية تعتمد على تفعيل الموارد المحلية وتنمية القدرات البشرية والبنية التحتية بشكل متكامل لتحقيق نمو اقتصادي مستدام، وتعزيز العدالة الاجتماعية، والحفاظ على البيئة في المجتمع المحلي.
- تساهم المؤسسات الناشئة في التنمية المستدامة عبر دعم الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والابتكارية، مما يعزز فرص العمل، التماسك الاجتماعي، حماية البيئة، وتطوير حلول تقنية فعّالة.
- إنشاء أطر تنظيمية داعمة لبعث وتوسيع المؤسسات الناشئة في مختلف المناطق، خاصة الجهات المهمشة.
- توفير حوافز مالية وضريبية للمؤسسات الناشئة ذات الطابع التنموي والمستدام، لدعم استمراريتهاذ
- إدماج ريادة الأعمال والابتكار في المناهج الجامعية لتكوين جيل مهيأ للمبادرة المحلية.
- مرافقة أصحاب المشاريع الناشئة عبر حاضنات أعمال ومراكز توجيه وتدريب متخصصة على المستوى المحلي.
- تعزيز الشراكة بين المؤسسات الناشئة والبلديات لتنفيذ مشاريع تنموية مصغرة تستجيب لحاجيات السكان.
- تشجيع المشاريع الناشئة التي تراعي الجوانب البيئية، مثل إعادة التدوير والطاقة النظيفة والزراعة الذكية.

- تشكيل مؤسسات حكومية خاصة مسؤولة عن مرافقة وتنسيق عمل المؤسسات الناشئة ومتابعة مساهمتها في التنمية المحلية.
- بناء شبكات تعاون بين المؤسسات الناشئة والقطاعين العام والخاص لتبادل الخبرات والتجارب الناجحة.
- خلق منصات رقمية تجمع المعلومات المتعلقة بالمؤسسات الناشئة لتسهيل التشبيك والتعاون محليًا ووطنياً.
- تطوير آليات تمويل بديلة مثل رأس المال المخاطر، التمويل التشاركي، والقروض الميسرة لدعم نمو المؤسسات.
- تنظيم تظاهرات دورية (منتديات، معارض، أيام دراسية) لعرض مشاريع المؤسسات الناشئة وربطها بالمستثمرين والسلطات المحلية.

التوصيات:

في ضوء نتائج هذه الدراسة ومناقشتها، يمكن إقتراح التوصيات التالية:

- ضرورة تهيئة بيئة قانونية وتنظيمية مرنة تدعم تأسيس المؤسسات الناشئة وتسهل إجراءاتها الإدارية والضريبية.
- تعزيز آليات التمويل المخصصة للمؤسسات الناشئة من خلال إنشاء صناديق استثمار محلية وتشجيع الشراكات مع القطاع البنكي والخاص.
- تفعيل دور الحاضنات ومسرّعات الأعمال لتوفير الدعم التقني والإرشاد اللازمين لضمان انطلاقة قوية واستدامة هذه المؤسسات.
- تشجيع ثقافة ريادة الأعمال والابتكار من خلال إدماجها في المناهج التربوية والجامعية وتنظيم حملات توعية محلية.
- التركيز على البعد المحلي في سياسات التنمية من خلال ربط دعم المؤسسات الناشئة باحتياجات كل منطقة وجهة.
- إدماج البعد البيئي في استراتيجيات المؤسسات الناشئة لضمان توافق مشاريعها مع أهداف التنمية المستدامة.
- تسهيل الوصول إلى الأسواق المحلية والوطنية عبر توفير منصات رقمية وشبكات توزيع فعالة للمؤسسات الناشئة.

- إقامة شراكات بين القطاع العام والخاص والمجتمع المدني لدعم المشاريع الناشئة ذات الطابع الاجتماعي أو البيئي
- الاهتمام بقياس أثر المؤسسات الناشئة على التنمية المحلية من خلال مؤشرات واضحة لتقييم مساهمتها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.
- ضمان الاستمرارية والتوسع للمؤسسات الناشئة عبر مواكبة تقنية مستمرة وتطوير آليات للابتكار والتكيف مع التحولات الاقتصادية

قائمة المصـــادر
والمراجع

المراجع باللغة العربية

قائمة المصادر

أولا: الوثائق الحكومية

١. الأوامر و القرارات

١. الأمر رقم ٩٦-٢٧ المؤرخ في ٩ ديسمبر ١٩٩٦ المعدل والمتمم للأمر رقم ٧٥-٥٩ المؤرخ في ٢٦ ديسمبر ١٩٧٥، المتضمن القانون التجاري، المادة ٥٦٤ الجريدة الرسمية، العدد ٧٧.

٢. الأمر رقم ٩٦-١٤ المؤرخ في ٢٤ جانفي سنة ١٩٩٦، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة ١٩٩٦، الجريدة الرسمية.

٣. القوانين و المراسيم التنفيذية

القوانين

١. القانون رقم ١٨-٠١ ، المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المؤرخ في ٢٠٠١/١٢/١٢ الجريدة الرسمية، ، العدد ١٧

٢. القانون ١٩-٠١ والمرسوم التنفيذي رقم ٣٧٢-٠٢ في ١١ نوفمبر ٢٠٢٢.

٣. قانون رقم ١٤/١٩ المؤرخ في ٢٠١٩،/١٢/١١ المتعلق بقانون المالية، لسنة ٢٠٢٠ الجريدة الرسمية، العدد ٨١، الصادر ٢٠١٩/١٢/٣٠.

٤. الفصل الثاني من القانون عدد ٢٠ لسنة ٢٠١٨ المؤرخ في ١٧ أبريل ٢٠١٨، يتعلق بالمؤسسات الناشئة، الجريدة الرسمية للجمهورية التونسية، العدد ٣٢، صادر في ٢٠١٨\٠٤\٢٠، ص ص ١٢-٣٧.

٥. قانون رقم ٠٦-١١ مؤرخ في ٢٤ جوان ٢٠٠٦ ، يتعلق بشركة الرأسمال الاستثماري، ج.ر عدد ٤٢ (صادر بتاريخ ٢٥ جوان ٢٠٠٦).

٦. القانون رقم ٣٣ المؤرخ في ٢٠٢٠، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة ٢٠٢٠ ، الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية، العدد٣٣، الصادرة في ١٢شوال عام ١٤٤١ الموافق ل٤ يونيو ٢٠٢٠، ص ١٤ .

المراسيم التنفيذية

١. المرسوم التنفيذي رقم ٢٠-٢٥٥ المؤرخ في ١٥ سبتمبر ٢٠٢٠، يتعلق بتحديد شروط وكيفيات الاستفادة من أدوات الضمان الاجتماعي بالنسبة لبعض فئات الموظفين العاملين أو المتقاعدين في الخارج،على الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد ٥٥، الصادرة في ٢٠٢٠/٠٩/٢١

٢. مرسوم رئاسي رقم ٢٠/٠١ المؤرخ في ٢٠٢٠/٠١/٠٢، المتضمن تعيين أعضاء الحكومة، الجريدة الرسمية، عدد ٠١ الصادرة في ٠٥/٠١/٢٠٢٠.

٣. المرسوم التنفيذي رقم ٠٤-١٤ المؤرخ في ٢٩ ذي القعدة ١٤٢٤ الموافق لـ ٢٢ جانفي ٢٠٠٤، المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وتحديد قانونها الأساسي، الجريدة الرسمية، العدد ٠٦.

٤. المرسوم التنفيذي رقم ٣٣-١١ بتاريخ ٢٧ جانفي ٢٠١١ ، بشأن إنشاء المعهد الجزائري للطاقات المتجددة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ٢٠١١.

٥. المرسوم التنفيذي رقم ٣٣-١١ المؤرخ في ٢٧ جانفي ٢٠١١، يتضمن إنشاء العهد الجزائري للطاقات المتجددة وتنظيمها وسيرها ، المؤرخ في ٢٠١١\٠٢\١٦، العدد٨،.

٦. المرسوم التنفيذي رقم ٠٣-٠٦ المؤرخ في ١٩ جمادى الأولى ١٤٢٤ الموافق ٣ ١٩ جويلية ٢٠٠٣، المتعلق بالعلامة الجريدة الرسمية، العدد ٤٤.

٧. المرسوم التنفيذي رقم ٦٨-٩٨ المؤرخ في ٢٤ شوال عام ١٤١٨ الموافق ٢١١ فيفري ١٩٩٨، المتعلق بإنشاء المعهد الوطني الجزائري الملكية الصناعية ويحدد قانونه الأساسي، الجريدة الرسمية، العدد ١١.

٨. المرسوم التنفيذي رقم ٩٤-١٨٨ المؤرخ في ٢٦ محرم عام ١٤١٥ الموافق لـ ٠٦ جويلية ١٩٩٤، المتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، الجريدة الرسمية، العدد ٤٤.

قائمة المراجع

قائمة المصادر و المراجع

أولا: الكتب

١. خاطر أحمد مصطفى، ***تنمية المجتمعات المحلية: نموذج المشاركة في إطار ثقافة المجتمع***، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، ١٩٩٥.

٢. أمين أمير، عبدلي مباركة، ***المؤسسات الناشئة ودورها في التنمية***، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر –ل.م.د–، المركز الجامعي صالحي أحمد، معهد الحقوق، النعامة، ٢٠٢٢-٢٠٢٣.

٣. العزاوي رحيم يونس كرو، ***مقدمة في منهج البحث العلمي***، عمان: دار دجلة، ط ١، ٢٠٠٨.

٤. ابن منظور، ***لسان العرب***، ج ١٥، بيروت – لبنان: دار صادر، ١٩٩٠.

٥. برنوطي سعاد نايف، ***إدارة الأعمال الصغيرة***، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، ط ١، ٢٠٠٥.

٦. بودالي مختار، ***تفعيل آليات تمويل المؤسسات المصغرة والناشئة في الجزائر***، عمان – الأردن: ألفا للوثائق للنشر والتوزيع، ط ١، ٢٠٢٢.

٧. بوراس أحمد، ***تمويل المنشآت الاقتصادية: المنشأة الاقتصادية، مصادر التمويل وتكلفة التمويل والتمويلات المتخصصة***، الجزائر: دار العمو للنشر والتوزيع، ٢٠٠٨.

٨. عبيدات ذوقان وآخرون، ***البحث العلمي: مفهومه وأدواته وأساليبه***، عمان: دار الفكر، ط ١٧، ٢٠١٥.

٩. عليان ربحي مصطفى، ***البحث العلمي: أسسه مناهجه وأساليبه إجراءاته***، عمان: بيت الأفكار الدولية، ٢٠٠١.

١٠. المشهداني سعد سلمان، ***منهجية البحث العلمي***، عمان – الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، ط ١، ٢٠١٩.

١١. عامر طرف، حسنين حياة، ***المسؤولية الدولية والمدنية في قضايا البيئة والتنمية المستدامة***، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ٢٠١٢.

١٢. قنديلجي عامر، السمرائي إيمان، ***البحث العلمي الكمي والنوعي***، عمان – الأردن: دار اليزوري العلمية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٨.

١٣. مصباح عامر، ***معجم العلوم السياسية والعلاقات الدولية***، القاهرة: دار الكتاب الحديث، ط ١، ٢٠٠٩.

١٤. عجمية عبد العزيز وآخرون، ***مقدمة في التنمية والتخطيط***، لبنان: دار النهضة العربية، ١٩٨٣.

١٥. محارب عبد العزيز قاسم، ***التنمية المستدامة في ظل تحديات الواقع من منظور إسلامي***، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، ٢٠١١.

١٦. بوحوش عمار، الذنيبا محمد محمود، ***تقنيات ومناهج البحث العلمي***، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ١٩٩٥.

١٧. مسعداوي يوسف، ***أساسيات في إدارة المؤسسة***، الجزائر: دار هومة، بدون طبعة، ٢٠١٣.

١٨. الطائي مصطفى حميد وآخرون، ***مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في الإعلام والعلوم السياسية***، الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ط ١، ٢٠٠٨.

١٩. طلعت منال محمود، ***الموارد البشرية وتنمية المجتمع المحلي***، القاهرة: المكتب الجامعي الحديث، ٢٠٠٣.

ثانيا : المجلات و الدوريات

١. غربي أحمد ، أبعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر، مجلة البحوث والدراسات العلمية، ع. ٠٤، جامعة المدية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،(اكتوبر ٢٠٢٠).

٢. أوشن ليلي، المؤسسات الناشئة الخضراء نموذج للمؤسسة الإقتصادية المستدامة في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، م. ٠٥، ع .٠١، (مارس ٢٠٢٢)

٣. بختى علي، بوعونية سليمة، المؤسسات الناشئة الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: واقع وتحديات، مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الإنسانية والإجتماعية، م. ١٢. ع. ٠٤، (أكتوبر ٢٠٢٠)

٤. بلفضيل فاطيمة الزهراء، بن عبد العزيز سفيان، واقع إعادة تدوير النفايات في الجزائر" The Reality of Waste "Recycling in Algeria، مجلة شعاع للدراسات الإقتصادية، م .٠٧، ع .٠١، (مارس ٢٠٢٣)

٥. بلعما أسماء، التمويل الجماعي آلية مبتكرة لزيادة فرص تمويل الشركات الناشئة، مجلة الدراسات الإقتصادية المعاصرة، م. ٥، ع. ٠٢، (ديسمبر ٢٠٢٠)

٦. بلعابد فاروق، جمال بوستة، دور المؤسسات الناشئة في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة القانون والعلوم السياسية، م.٠٩، ع. ٠١، (فيفري ٢٠٢٣)

٧. بن عياد جليلة، دور المؤسسات الناشئة في التنمية الإقتصادية ، مجلة الدراسات القانونية(صنف ج) ،م. ٨، ع.٠١، (جانفي ٢٠٢٢)

٨. بن سفيان الزهراء العوطي حسين نصر الدين، المؤسسات الناشئة وتحدياتها في الجزائر، جامعة بشار في العلوم الإقتصادية، حوليات جامعة بشار في العلوم الإقتصادية، م. ٠٧، ع . ٠١، (جانفي ٢٠٢٠)،

٩. بن زاير مبارك، مختاري، سعداوي فتيحة ، مسعود مراد ، المؤسسات الناشئة بين المشروع التأسيس وتحديات الواقع، حوليات جامعة بشار في العلوم الإقتصادية، م.٠٨ ، ع. ٠٢، (ديسمبر ٢٠٢١)

١٠. بو الشعور شريفة، دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة "Start up":دراسة حالة الجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية، م. ٤، ع. ٠٢، (ماي ٢٠١٨)

١١. بوربة فتيحة، بن زيدان الحاج، المؤسسات الناشئة رؤية جديدة لتحقيق الإنعاش الاقتصادي –قراءة في التجربة الجزائرية مع الإشارة إلى بعض الدول العربية–، مجلة دفاتر بوادكس، م .١٣، ع .٠٢، (ديسمبر ٢٠٢٤)

١٢. زينب صالح الأشوح، التنمية المطردة والحفاظ على البيئة من المنظور العالمي والمصري، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، م. ١٢، ع. ٠٢، (ديسمبر ٢٠٠٤)

١٣. سعيد مصطفى، محمد أخضر، التنمية المحلية المستدامة وفعالية الأفكار: مقاربة تأصلية من منظور فكر مالك بن نبي رحمه الله، مجلة الفكر، م. ١٣، ع. ٢، (جانفي ٢٠١٨،)

١٤. غياط شريف ، بوفرح منيرة ، دور المؤسسات الناشئة في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة إقتصادية معرفية، م. ٢، ع. ٢، (جوان ٢٠٢٢)

١٥. بوطرفة صورية ، نجوي نصرة، دور المؤسسات الناشئة في تحقيق التنمية المستدامة – حالة الجزائر–، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، ع. ٠١، م. ٠٥، (مارس ٢٠٢٢)

١٦. فاطمة الزهراء تينو، ***الملاحظة تقنية كثيرة الورود ونادرة التوظيف***، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية ، م.١٣ ،ع. ٠١، (جوان ٢٠٢٠)،.

١٧. طلال عباسي ، معيوف هدى، تحليل مراحل تمويل المؤسسات الناشئة، مجلة العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة مسيلة، م. ١٧، ع. ٠٢، (ديسمبر ٢٠٢٤)

١٨. لامية عابدي ، معيزة مسعود أمير، التمويل الجماعي أداة مستحدثة في الجزائر لتمويل المشاريع الريادية (عرض بعض تجارب تمويل المؤسسات الناشئة عن طريق التمويل الجماعي الناجحة عالميا مع الإشارة إلى نموذج الجزائر)، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، م ٠٥. ، ع ٠٢. ،(فيفري ٢٠٢١)،

١٩. القينعي عبد الحق ، إشكالية النفايات الصلبة وإعادة تدويرها، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، ع.٠٩، (جوان ٢٠١٦)

٢٠. حمادي عفاف ، تومي براهيمي ، المؤسسات الناشئة وفعالية دورها في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة ضمن النموذج الإقتصادي للجزائر الجديدة، مجلة البحوث الإقتصادية والمالية، م ١١.، ع . ٠٢، (ديسمبر ٢٠٢٤)

٢١. بوضياف علاء الدين ، زبري محمد، دور تكنولوجيا المعلومات والإتصال في دمج الإبداع لدى المؤسسات الناشئة مع إشارة إلى تجربة الجزائر، مجلة العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، م. ١٣، ع. ٠١، (جويلية ٢٠٢٠)

٢٢. بوقزولة كريمة، العولمة والتنمية المستدامة ، مجله المفكر للدراسات القانونية، م: ٠٣، ع:٠٢، (جوان ٢٠٢٠)

٢٣. قريني نور الدين، دور المؤسسات الناشئة التقنية في تحقيق التحول الرقمي النشود في الجزائر، مجلة الإبداع، م. ١٢، ع. ٠١، (جوان ٢٠٢٢)

٢٤. بن جيمة مريم وآخرون، آليات دعم وتمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر، م .٠٧، ع .٠٣، (٢٠٢٠)

٢٥. جنحي مسيكة ، بوداح عبد الجليل ،منصات التمويل الجماعي كآلية مبتكرة للتذليل من اشكالية تمويل الشركات الناشئة – منصتي CHRIKY و NINVESTI، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، م.١١، ع. ٠٢، (ديسمبر ٢٠٢٤)

٢٦. سليماني مسعودة ، عينة البحوث الميدانية: دراسة في الأحجام والأنواع، ***مجله المعارف***، م. ١٧، ع. ٠١ ، (جوان٢٠٢٢).

٢٧. الشيخ محمد صالح ، الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها، (الإسكندرية مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، ط١، ، ٢٠٠٢)،.

٢٨. سليماني محمد ، علي بايزيد، أهمية الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، مجلة الاقتصاد و التنمية، م. ١١، ع. ٠٣، (جوان ٢٠١٥)

٢٩. نشأت مجيد ، حسن الونداوي، أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية وسبل النهوض بها في العراق، مجلة جامعة كربلاء، م. ٦، ع. ٣، (سبتمبر٢٠٠٨)

٣٠. نوري محمد أمين، دهان محمد، "نحو تنظير أدق لمفهوم المؤسسات الناشئة وخصائصها: دراسة منهجية مفصلة"، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والإندماج في الاقتصاد العالمي، م. ١٤.ع.٠٣، (ديسمبر ٢٠٢٠)

٣١. بروال هشام ، خلوط جهاد ، التعليم المقاولاتي وحتمية الإبتكار في المؤسسات الناشئة، مجلة معهد العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارة، م. ٢٠، ع. ٠٣، (جوان ٢٠١٧)

ثالثا: الرسائل و المذكرات

١. بن مالك سارة، ***تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر الواقع والأفاق-مع الإشارة إلى تجارب دولية*** –، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراة (الطور الثالث في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد نقدي وبنكي، جامعة عباس لغرور، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ٢٠٢٣-٢٠٢٤)

٢. بوغرار رميساء، بوجمعة نادية، ***دور المؤسسات الناشئة في دفع عجلة التنمية المحلية***، أطروحة ماستر، جامعة جيلالي، ٢٠٢١-٢٠٢٢.

٣. حجاري أحمد، ***اشكالية تطوير المؤسسات الصغيرة وعلاقتها بالتنمية المستدامة***، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، ٢٠٠١ .

٤. جودي حنان وآخرون، ***دار المقولاتية كآلية لترقية الثقافة المقولاتية في مؤسسات التعليم العالي في الجزائر***، مذكرة ماستر، جامعة بسكرة، محمد خيضر، ٢٠٢١.

٥. حدبي خيرة ، سحنان محمد ، ***حاضنة الأعمال التكنولوجية ودورها في التنمية وتطوير المؤسسات الناشئة في الجزائر***، مذكرة ماستر، جامعة تيارت، إبن خلدون، ٢٠٢٢-٢٠٢٣.

٦. شداد رشيدة ، سوداني أحلام ، ***الإبتكار في المؤسسات الناشئة دراسة حالة المؤسسة الناشئة«Delivery Nahla» بعنابة***، مذكرة لنيل شهادة الماستر، ٢٠٢١-٢٠٢٢.

٧. طاهر روابح ، ***دور المؤسسات الناشئة في تفعيل التنمية المحلية، دراسة ميدانية ببلدية مسيلة ٢٠١٩-٢٠٢٣***، أُطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، ٢٠٢٣.

٨. ناضور زكية ، بوحي فاطمة الزهرة ، ***دور حاضنات الأعمال في دعم المؤسسات المصغرة في الجزائر***، مذكرة ماستر، جامعة ابن خلدون تيارت كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، ٢٠٢٢.

٩. سي مرابط يزيد، حسني غزلان حورية، ***آليات دعم ومرافقة المؤسسات الناشئة في الجزائر: دراسة حالة حاضنة الأعمال لولاية تيارت***، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، جامعة إبن خلدون، تيارت، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ٢٠٢٢-٢٠٢٣.

١٠. شينون رمضان ، حطاب مراد، **دور المؤسسات الناشئة في تحقيق تنمية المستدامة في الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة ،(جامعة أمين العقال الحاج موسى أق حكوم تامنغست: كلية: العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ٢٠٢٣_٢٠٢٤)

١١. قويجل محمد، ***تقييم أداء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في إنشاء ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – دراسة ميدانية لعينة ٢ من المؤسسات المصغرة المنشئة في إطار فرع ورقلة***، مذكرة مقدمة الإستكمال متطلبات شهادة الماجيستر في العلوم الإقتصادية ، جامعة قاصدي، مرباح ورقلة، ٢٠١٨.

١٢. مشري محمد الناصر ، ***دراسة المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة –حالة ولاية تبسة–***، مذكرة الماجستير، جامعة فرحات عباس سطيف، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية ٢٠٠٨-٢٠١١.

١٣. نوري محمد أمين، ***دراسة تحليلية لعوامل نجاح وفشل المؤسسات الناشئة في الجزائر واستراتيجيات تطويرها***، أطروحة دكتوراه، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة ٢: كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم تسيير، ٢٠٢٢\٢٠٢٣.

١٤. خيثر هواري ، ***تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر***، أطروحة لنيل شهادة ماجيستر، جامعة ابن خلدون كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، ٢٠٠٩.

رابعا :الملتقيات و المؤتمرات

١. بن جلول خالد، آليات تفعيل الموارد الثانية البلديات للدفع بالنسبة المحلية في الجزائر، ورقة بحث مقدمة للملتقى الوطني حول آليات تمويل برامج التنمية المحلية بين محدودية الموارد ورهنات التمويل الذاتي في إطار الوظائف الجديدة للبلديات، (جامعة ١٨ ماي ٤٥،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ، ٦ و ٧ نوفمبر ٢٠١٨)

٢. معطى الله خير الدين ، خديجة عزوزي، السياحة كاستراتيجية التنمية محلية مستدامة في الجزائر، الملتقى الوطني حول التنمية السياحية وعلاقاتها بالتنمية المحلية والمجتمعية (الجزائر، جامعة الطارف يومي ٠٥-٠٦ ماي ٢٠١٤)

٣. السيد وهاب مقداد، جلسة تحسيسية حول جهاز القرض المصغر بمناسبة الأسبوع العالمي المقاولاتية، جامعة فرحات عباس يوم ١٩نوفمبر ٢٠١٧.

٤. طجين سمير، مباركي صالحي، ملتقي وطني بعنوان المؤسسات الناشئة ودورها في دعم المقاولة النسوية في الجزائر، يوم (٠٥ أكتوبر٢٠٢٣، في ٢٠٢٥/٠٤/٢٣، الساعة ١٤:٠٠)

٥. الفريق البحثي لشركة "Impact Mena"، اقتصاد الناشئة في الأردن تقييم المساهمة الإقتصادية وإمكانيات الشركات الناشئة العاملة في مجال التكنولوجيا، (الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ)، عمان الأردن).

خامسا : المواقع الإلكترونية

١. القاموس الإنجليزي "Cambridge"، على الموقع: ***https://dictionary.cambridge.org***، تاريخ الزيارة: ٢٠٢٥\٠٢\٢١، على الساعة ١٩:٣٤.

٢. جقريف سارة ، "الاقتصاد الأخضر في الجزائر يغري الشباب لفتح مؤسسات صغيرة"، سوبرنوفا، ١٩ أفريل ٢٠١٨، على الرابط: **https://www.supernova-dz.net**/الاقتصاد-الأخضر-في-الجزائر-يغري-الشبا/ ، تم الإطلاع في ٣١ ماي ٢٠٢٥ على الساعة ١٨:٤٥.

٣. الموقع: الوكالة الوطنية لدعم المقاولات (NESDA)، "الرئيسية"، آخر تعديل غير محدد، أنضر إلى الرابط: **https://www.nesda.dz/ar/ar-home/** تاريخ الزيارة: ٢٠٢٥/٠٤/٢٠، على الساعة: ١١:٥٥.

٤. مصطفى، بشير. "نتطلع لجزائر ناشئة في ٢٠٣٠ متقدمة في ٢٠٥٠ ،أخبار اليوم، أنضر إلى رابط: https://www.akhbarelyoum.dz/ar/200250/278019 ، تم الإطلاع في ٣ فبراير على ٢٠٢٠ الساعة ٠٠:٤٨

٥. مركز الطاقات المتجددة، "تاريخ المركز ومهامه ، أنضر إلى الموقع التالي : **http://www.cder.dz**، الاطلاع في ٣١ مايو ٢٠٢٥ على ساعة ٢٠:١٥.

٦. وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، "المنتدى الدولي للمؤسسات الناشئة"، ندوة عقدت يوم ١٦ نوفمبر ٢٠١٩، المركز الدولي للمؤتمرات، الجزائر، ، أنضر إلى الرابط: **https://www.interieur.gov.dz/in** تاريخ الدخول ١ جوان ٢٠٢٥، على ساعة ٨:٠٠ صباحا

٧. الوكالة الوطنية لترقية وترشيد استخدام الطاقة، تعريف الوكالة، أنضر إلى الموقع : **https://www.aprue.dz**، تم الاطلاع في ٣١ مايو ٢٠٢٥ على ساعة ٢٠:٠٠.

٨. منتدى الاستراتيجيات الأردني، "منهجية مؤشر التنمية المحلية المستدامة ٢٠٢٣"، ص ٢، أنضر إلى الرابط: **https://jsf.org/uploads/منهجية%٢٠المؤشر.pdf?language=a**

٩. أهمية تمكين الفئات الضعيفة والمهمشة في المجتمع لبناء مستقبل مشرق، مقال في الموقع : **https://snl.ngo/empowering-marginalized-groups**، تاريخ الزيارة: ٢٠٢٥/٠٣/٠٤، على الساعة ١٢:٢٠.

١٠. منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، قياس خلق الوظائف من قبل الشركات الناشئة والشركات الشابة، تم الاطلاع عليه في ١ جوان ٢٠٢٥، أنضر إلى الرابط: https://www.oecd.org/en/about/projects/measuring-job-creation-by-start-ups-and-young-firms.html

١١. غونتر هاندل، إعلان مؤتمر الأمم المتحدة بشأن البيئة البشرية (إعلان استوكهولم ١٩٧٢) وإعلان ريو بشأن البيئة والتنمية ١٩٩٢، منشورات الأمم المتحدة ٣، ٢٠١٢، ص ٦، على الموقع: https://www.un.Org\law\avl، تاريخ الزيارة: ٢٠٢٥\٢\١٤ على الساعة ١٧:٣٥ .

١٢. "Plan d'action" ،SystemProject.fr ،SystemProject، نضر إلى رابط: https://systemproject.fr/plan-action، تاريخ الإطلاع: ٢٠٢٥/٠٧/٠٣، الساعة: ١٥:٢٣.

١٣. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) ، "الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار"، وزارة الصناعة، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، أنضر إلى الرابط : ***https://www.industrie.gov.dz/andi***، تاريخ الزيارة: ٢٠٢٥/٠٤/٢٠، على الساعة: ١٠:١٨.

١٤. الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغر" ANGEM"، انضر إلى الرابط" : ***https://www.angem.dz***، تاريخ الزيارة: ٢٠٢٥/٠٤/٢٠، على الساعة: ١١:٣٠.

١٥. القاموس الفرنسي لاموس، على الساعة ٠٩:٠٠ أنضر إلى الرابط :

https://wwwlarousse.fr/dictionnaires، تاريخ الزيارة : ٢٠٢٥\٠٣\٠٥ على ساعة ١:٣٣.

١٦. مختار درويش، ماهي خطوات تأسيس شركة ناشئة؟، ٢٠٢٠، متاح على الموقع: ***https://blog.mostaql.com/establish-a-startup*** تاريع الإطلاع: ٢٠٢٥/٠٣/٠٧، على الساعة: ١٦:٤٣.

١٧. مقاول، منح العلامة في الجزائر، تم التحديث في ١٧ جويلية ٢٠٢٣، على الرابط: ***https://moukawil.dz/beta/knowledgebase/labelisation***، تاريخ الزيارة: ٢٠٢٥/٠٣/٠٨، على الساعة: ١٨:٢٢.

المراجع باللغة الأجنبية

Livres :

1. Helena Smolová & Pavla Kubová & Hana Urbancová, Success factors for start-ups related to agriculture, food and nutrition and their relevance to education, acta universitatis agricultur ae et silviculturae mendelianae brunensis, 66 (3), 2018, p791.

Articles :

1. Daniel Cockayne, what is a startup firm? a methodological and epistemological investigation into research objects in economic geography, geofrum, vol 107, 2019, p3.
2. El Kihal Amal & Hattab Samia, Le financement des entreprises innovantes de la litterature vers une analyse swot, Revue du Contrôle de la Comptabilité et de l'Audit, vol 4 (9), 2010, p 114-115.
3. Hans Lindström, Pioneers in entrepreneurship and small business research, international studies in entrepreneurship, vol 8, springer, boston, 2005, p159.
4. - Hedlund, A model of knowledge management and the n-form corporation, Stragic management journal, V 15, S 2, 1994, p 78.

Les rapports :

1. CNES : Rapport pour une politique de développement de la PME en Algérie l'année 2002, P 08.
2. Eric Ries, The Lean Startup: How Today's Entrepreneurs Use Continuous Innovation to Create Radically Successful Businesse, P79
3. Aspy M. F, Materials and the Environment: Eco-informed Material Choice, Butterworth-Heinemann, (2013), p 45
4. Dane Stangler, Paul Kedrosky, Neutralism and entrepreneurship: The structural dynamics of startups, young firms and job creation, SSRN Scholarly Paper (Rochester, NY, 2010), P 99.
5. - Ries E, the lean startup: how today's entrepreneurs use continuous innovation to create radically successful businesses (2011), Crown Busines Jo, P27.

Thèses :

1. Helena Smolová & Pavla Kubová & Hana Urbancová, Success factors for start-ups related to agriculture, food and nutrition and their relevance to education, acta universitatis agricultur ae et silviculturae mendelianae brunensis, 66 (3), 2018, p791.

Les sites web:

1. Article 44 du Code général des impôts ،Consulté le 7 mars 2025 à 21h30. https://www.legifrance.gouv.fr/codes/article_lc/LEGIARTI000042915471 /

ملخص

بتشهد السنوات الاخيرة العديد من التحولات الاقتصادية والتكنولوجية على المستوى الدولي، وهذا مادفع العديد من الدول الى تبني مسارات تنموية تتسم بالاستدامة والمرونة. في هذا الإطار، ظهرت المؤسسات الناشئة كأداة قادرة على تجديد الاقتصاد المحلي بفضل ما تمتلكه من قدرة على الابتكار والاستجابة السريعة لتغيرات السوق.

بادرت الجزائر كغيرها من الدول الى تبني سياسات تتسم بتشجيع روح المبادرة لانشاء منظومة لريادة الاعمال ، توظف الطاقات الشابة وتستثمر الموارد المتاحة لتقديم حلول موجهة لحاجات الجماعات المحلية، تظهر الدراسة أن أثر هذه المؤسسات يتخطى الجانب الاقتصادي ليشمل أبعادا اجتماعية وبيئية، إذ تساهم في خلق فرص عمل نوعية، تحسين جودة الخدمات، والحد من التلوث عبر تطبيقاتٍ تقلل استهلاك الموارد، كما تشير المقابلات إلى أن دمج الابتكار في نماذج الأعمال يعزز العدالة المجالية ويقوّي الروابط بين الفاعلين المحليين.

وتخلص المذكرة إلى أن فاعلية هذا الدور مرتبطة بتوافر بيئة حاضنة تتسم بتشريعات مرنة، وآليات تمويل ملائمة، وشراكات مؤسسية تدعم دورة حياة المشروع من التأسيس إلى التوسع، يوفر هذا الإطار إمكانات أكبر لاستثمار رأس المال البشري وتحقيق التوازن بين متطلبات الحاضر وحقوق الأجيال المقبلة، لتغدو المؤسسة الناشئة رافعة عملية للتنمية المحلية المستدامة في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الناشئة؛ التنمية المحلية المستدامة؛ ريادة الأعمال؛ الابتكار؛ الجزائر.

ملخص

Abstract:

In recent years, the world has witnessed numerous economic and technological transformations at the international level, prompting many countries to adopt development pathways characterized by sustainability and resilience. In this context, startups have emerged as tools capable of revitalizing local economies, thanks to their capacity for innovation and rapid responsiveness to market changes.

Algeria, like many other countries, has taken steps to encourage entrepreneurial initiatives by establishing an ecosystem for entrepreneurship that leverages youth potential and available resources to deliver tailored solutions to the needs of local communities. The study shows that the impact of these startups goes beyond the economic dimension to include social and environmental aspects. They contribute to the creation of quality jobs, improvement in service delivery, and reduction of pollution through applications that minimize resource consumption. Interviews further indicate that integrating innovation into business models enhances spatial equity and strengthens connections among local actors.

The thesis concludes that the effectiveness of this role depends on the availability of a supportive environment characterized by flexible legislation, appropriate financing mechanisms, and institutional partnerships that support the project lifecycle from inception to expansion. Such a framework offers greater potential for investing in human capital and achieving a balance between current needs and the rights of future generations, positioning the startup as a practical lever for sustainable local development in Algeria.

Keywords: Startups; Sustainable Local Development; Entrepreneurship; Innovation; Algeria.

ملخص